تعسُّفُ القراء:
صُوَرُه ومَضارُّه وأَسبابُه وعلاجُه

د.محمود بن عبد الجليل روزن

د. محمود بن عبدالجليل روزن

- حاصل على الشهادة العالية في القراءات من معهد القراءات التابع للأزهر الشريف، ومجاز بالقراءات، وباحث في علوم القرآن
- حاصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في علوم وتقنية الأغذية جامعة الإسكندرية
- يعمل مدرساً بجامعة دمنهور –مصر

الملخص

يُلقي هذا البحثُ الضوءَ على بعض مظاهر تعسُّف القرَّاء المعاصرين عند تعاملهم مع القرآن تلاوةً ومُدارَسةً، ومجاوزتهم الحدَّ المعتَبرَ في ذلك. ويحاولُ البحث ضبطَ المصطلحات التي استخدمها العلماءُ لوصفِ مجاوزة الحدِّ والمبالغة فيما يتعلَّق بالقراءةِ، كما يُنوِّه بالفرقِ بين التدقيق والتحقيق المطلوبينِ الممدوحين وبين التعسُّف والتكلُّفِ؛ حتّى لا يختلط الأمرُ على بعض مَن لم يتعاطَ علومَ التلاوة وفنَّ الأداء على وجهه الصحيح ممَّن يظنُّ أنَّ كلَّ تحقيقٍ مبالغةٌ.

ويُوضِّح البحث تَعدُّدَ مظاهر التعسُّف، وعدمَ اقتصارها على الإفراط والمبالغة في التجويد، وارتباطَها بأمور أخرى ابتدعها بعض القرَّاء، وخصوصًا من قرَّاء المحافل. كذلك يُبيِّنُ كثيرًا من صُوَرِ الغلوِّ والتكلُّف التي ابتدعها القرَّاء المعاصرون والتي لم يُسبَقُوا إليها. ويُبرزُ البحث اهتمامَ علماء السلف والخلف بنفي الغُلُوِّ عن كتاب الله ﷻ والإنكار على أصحابه، ووصفَهم الصراطَ المستقيمَ والطريقَ القويمَ للسالكين. كما يَذكُرُ مضارَّ التعسُّفِ ومخاطرَه، والتي من أهمِّها أنَّها قد تَصرفُ صاحبها عن تدبُّر القرآن والعمل به؛ الذي هو مقصودُ وَحيه وإنزالِه، ويبحث الأسباب المؤدِّية إلى هذا التعسُّف؛ في محاولةٍ لتيسير سُبُل الوقاية من مُقارفته، ووصفِ علاجه لمن ابتُلِيَ به؛ مُؤكِّدًا على مسئولية العلماء والدعاةِ والمؤسسات القرآنية والدعوية والإعلامية في نفي الغلوِّ ومقاومته، والإنكار على من يأتي به.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين... وبعد؛

فإنَّ الله ﷻ أنزل القرآن مباركًا لتتدبَّرَ الإنسانيةُ آياتِه، وتهتديَ بهَديِه، وتتَّخذَ تعاليمَه قوانينَ تنضبطُ بها في سيرها، وترقى بها فِكرًا وأخلاقًا. فكان أنْ فرَّط كثيرٌ من المسلمين في رسالتهم، فلم تصلْ إلى مَن كان يجب أن تصل إليهم؛ من البشر السادرين في غَيِّهم، العاكفين على ضلالاتهم الفكرية وانحرافاتهم السلوكية. وفضلًا عن ذلك؛ هَجَرَتْ جموعٌ من المسلمين قرآنها، بل إنَّ بعضَ مَن ينتسبون إليه كقرَّاء ومُقرئين اتَّخَذُوا تلاوته عملًا؛ فكأنها غايةٌ في نفسها، لا وسيلةٌ للتزوُّد بالجرعات الإيمانية والتعاليم الربانية. فرأينا منهم مَنْ جُلُّ اهتمامِه مُنْصَبٌّ على إقامة حروفه، وتحبير تلاوته، وهذا في حدِّ ذاته محمودٌ؛ غير أنَّ ما يُذمُّ التوفرُّ على ذلك بما يُخرجه عن حدِّ الاعتدال والوسطية - التي هي عنوان الأمة الخاتمة - إلى حدِّ التعسُّف والجورِ المذمومَيْنِ شرعًا وطبعًا.

ولم يتوقف التعسُّف الواقعُ فيه بعضُ القراء عند تلك الصورة الموصوفة؛ وإنَّما نشأ عن ذلكَ صورٌ أخرى لازمةٌ لها؛ كالمبالغة في توقيع القراءة على المقامات الموسيقية، وكالتعسفِّ في تحرِّي الوقوف المبنيَّة على تفسير بعيدٍ لا يُساعده ظاهر السياق، ولا يعضدُّه نَظمُ الكلام. إلى غير ذلك من صور التعسُّف والتكلُّف الكثيرة الموصوفة بعدُ في ثنايا البحث.

إنَّ التتبُّعَ التاريخيَّ لكثير من تلك المسائل يُبيِّنُ أنَّها - وإن ظهرت قديمًا - إلا أنها تكاثرت في العصور المتأخرة تكاثُرَ الهوامِّ على النار. ولم

يتوقَّف خطرُها عند هذا الانتشار الرأسيّ الزمانيّ؛ ولكنها أخذت في التمدُّد الأفقي المكاني؛ غازيةً مجتمعاتِنا الإسلاميةَ في كلِّ بقاع الأرض، ولم يَعُد انتشارها مُحَدَّدًا بحدودٍ جغرافيةٍ؛ في زمنٍ لم تترك فيه وسائل الإعلام بيتَ حجرٍ ولا وبرٍ إلا دخلتْه.

ولكنَّ الله الذي تكفَّل بحفظِ كتابه لا تشوبه شائبةٌ؛ قد أجرى سنَّته بأنَّه يحمل العلم من كل خلفٍ عدولُه؛ ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، فتصدَّى أسلافنا لمظاهر الانحراف عن الجادَّةِ، وأقاموا الحُجَّة على من اقترفها، وناصحوهم؛ فكانوا سببًا في أن رجع كثيرٌ منهم إلى الحقِّ، وتبيَّن الرشد من الغيِّ، وتميَّزت السنَّةُ من البدعة.

وعلماءُ السلفِ لم يزالوا مُهتمِّين بمظاهر غُلُوِّ بعض القرَّاء وابتداعهم، آخذين على أيدي مقترفيها بالحُجّةِ والبرهان، وما آتاهم الله من السُّلطان؛ كما فعل عمرُ رضي الله عنه مع صبيغ[1]؛ ومُصنَّفاتهم في القرآن وتفسيره وتجويده عامرةٌ بالنصوص عنهم في ذلك. ولم يكتفوا بالإشارات العابرةِ إلى تلكم المظاهر، وإنَّما أوسع بعضهم فيها القول؛ كابن البنَّاء[2] (ت٤٧١هـ) في

(١) قال ابن كثير –: «وقصة صبيغ بن عسل مشهورة مع عمر رضي الله عنه، وإنَّما ضربه عمر لأنه ظهر له من أمره فيما يسأل – يعني في تفسير بعض الألفاظ القرآنية – تعنُّتًا وعنادًا. والله أعلم» (تفسير ابن كثير ٧/ ٢٧٦).

(٢) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء البغداديّ الحنبليّ (٣٩٦-٤٧١هـ)، كان مُبرِّزًا في علوم الشريعة والعربية، اشتهر بالقراءة والفقه والحديث والوعظ، قرأ بالسبع على أبي الحسن الحمَّاميّ، وقرأ عليه جماعة من كبار علماء القراءات، له مصنَّفاتٌ عديدة في فروع العلم؛ منها: شرح الخرقي، والكامل في الفقه، وشرح قصيدة ابن أبي داود في
=

رسالته: (بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القرَّاء). وأفردَ بعضهم الفصولَ والأبوابَ في وصفِ بدع القرَّاء وغُلُوِّهم؛كابن الجوزي[1] (ت٥٩٧هـ) في كتابه (تلبيس إبليس)، ومحمد مَكيّ نصر الجريسيّ[2] (كان حيًّا سنة ١٣٠٧هـ) في كتابه (نهاية القول المفيد)، والشقيريّ[3] (ت بعد ١٣٥٢هـ) في (السنن والمبتدعات).

وفي عصرنا كتب الشيخُ بكر أبو زيدٍ[4] (ت ١٤٢٩هـ) رسالةً مختصرةً

= السُّنة، وكتاب التجريد في التجويد، وكتاب آداب القراء وصنعة الإقراء. انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٩٠)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٤٣٣)، وغاية النهاية (١/ ١٨٩).

(١) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي القرشيّ البغداديّ المعروف بابن الجوزي (٥١٠-٥٩٧هـ)، إمام حافظٌ مُبرِّزٌ في التفسير والحديث والوعظ والتاريخ والعربية، غزير التصانيف؛ من مؤلفاته: زاد المسير في التفسير، وصفة الصفوة، ومناقب أحمد، وتلبيس إبليس. انظر: وفيّات الأعيان (٣/ ١٤٠-١٤٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥١٥-٥٢٦)، ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٣٩٩-٤٣٣).

(٢) محمد مَكيّ نصر (كان حيًّا سنة ١٣٠٧هـ): مصريّ شافعيّ، مقرئ مجوِّد، أخذ القراءات عن الشيخ المتولي، له بعض التصانيف؛ أشهرها: نهاية القول المفيد في علم التجويد. انظر: معجم المؤلفين لرضا كحالة (٣/ ٧٣٣).

(٣) محمد بن أحمد بن عبد السلام خضر الشقيري، كان حيًّا سنة ١٣٥٢هـ، لم أظفر له بترجمة وافية.

(٤) بكر بن عبد الله أبو زيد (١٣٦٥-١٤٢٩هـ)، ينتهي نسبه إلى سويد بن زيد القضاعي، من قبيلة بني زيد القضاعيَّة المشهورة في حاضرة الوشم، وعالية نجد، له نحو عشرين إجازة من علماء الحرمين والمغرب والشام وغيرها، وله نحو سبعين مؤلفًا في فروعٍ شتى من العلم. انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ١٥-٢٣).

في بدع القرَّاء القديمة والمعاصرة.

وغير ذلك؛ فلم أقف على مُصنَّفٍ مُفرَدٍ في موضوعِ تعسُّف القرَّاء وتكلُّفهم.

لذا؛ فقد رأيتُ أن أَعقِد ذلك البحث للتنويه ببعض مظاهر التعسُّف والغُلُوِّ التي يقع فيها بعض القرَّاء، ولإسداء النصيحة لكتاب الله ولأئمة المسلمين وعامَّتهم، لعلَّ الله ﷻ يميتُ بها بدعة، ويُحيي بها سنةً، ويكتب لي بها أجرًا.

وقد سرتُ في هذا البحث على استقراء كلِّ ما يدخل تحت تعسُّفِ القرَّاء ومظاهره وأسبابه ومضارِّه وعلاجه؛ مما وقفتُ عليه من كلام أهل العلم، مُحاولًا الإفادة من المصادر المختلفة قديمها وحديثها، فالقديمة لأصالتها، والحديثة لجِدَّة كثيرٍ من الظواهر المبحوثة. كما قمتُ – قدر الاستطاعة – باستقراء واقع بعض القرَّاء من أصحاب التسجيلات الصوتية ومن قرَّاء المحافل وغيرهم، ثمَّ عرضتُ كلَّ ذلك بالوصف والتحليل والمناقشة، وصنَّفْتُه؛ مُلتزمًا بعزْوِ الآيات وعزو الأحاديث والآثار وتخريجها، وعزو النقول، والترجمة المختصرة للأعلام المذكورين – ما أمكن – وخصوصًا أعلام القراءة والتجويد، واستغنيتُ عن ترجمة بعض مشاهير الأعلام -كالصحابة وكبار التابعين وأئمة المذاهب – بشهرتهم، كما اعتنيتُ – ما أمكن – بشرح الألفاظ الغريبة الواردة في ثنايا المنقول.

وقد جاء البحث في تمهيدٍ وأربعة مباحث، جعلتُ التمهيد من مطلبين؛ أوَّلُهما لضبط مصطلحات البحث، والثاني لذكر بعض النُّصُوص

الواردة في الأمر بالاعتدال، والنهي عن مُجاوزةِ الحدِّ، من القرآن والسنة وأقوال السلف.

ثمَّ جاءت المباحث الأربعة على النحو التالي:

الأول: ذكرتُ فيها صُوَرَ التعسف ومظاهره.

المبحث الثاني: في بيان مضارِّ التعسف ومخاطره.

المبحث الثالث: في أسباب التعسف.

المبحث الرابع: حاولتُ فيه أن أُقدِّم رؤيةً لعلاج التعسُّف.

وختمتُ البحث بخاتمةٍ ذكرتُ فيها أهمَّ ما توصَّل إليه البحث من نتائج.

والله وليُّ التوفيق.

تمهيدٌ

المطلب الأول: في ضبط مصطلحات البحث

قضيَّةُ الاصطلاح من أهمِّ القضايا التي يجب على العلماء والباحثين في علوم الشريعة أن يُولوها مزيدًا من الاهتمام، وكم من خلافٍ أُثير بلا مُبرِّرٍ سوى أنَّ أحد المتخالفين لم يضبط مصطلحاته، وكم من مُضيِّقٍ واسعًا لم يحمله على التضييق إلا تقصيرُه في فهم مُصطلحٍ أو إنزاله على غير مقصوده، وكم من مُوسعٍ بلا حُجَّةٍ إلا وضعه اسمًا على غير مُسمَّاه.

يقول ابن حزم[(١)] -:«والأصلُ في كل بلاء وعماء، وتخليط وفساد؛ اختلاطُ الأسماء، ووقوعُ اسم واحد على معانٍ كثيرة، فيُخبِرُ المُخبِرُ بذلك الاسم، وهو يريد أحد المعاني التي تحته، فيجعله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراد المُخبِرُ؛ فيقع البلاء والإشكال، وهذا في الشريعة أضرُّ شيءٍ، وأشدُّه هلاكًا لمن اعتقد الباطل، إلا من وفقه الله تعالى»[(٢)].

وتَجاوُزُ الحدِّ المشروعِ في اعتقادٍ أو عبادةٍ، في قولٍ أو فعلٍ؛ يُعبَّر عنه بكثيرٍ من الألفاظِ؛ مثل: الغلوِّ والإفراط والتكلُّفِ والتعسُّف والتشدُّد والتنطُّع والتعمُّق والإسراف والمبالغة والتعنُّت، ونحو ذلك من الألفاظ.

---

(١) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهريّ (٣٨٣-٤٥٦هـ)، عالم الأندلس، وُلد بقرطبة، زهد في وزارة أبيه، وكان قوي الحجة حادًّا على مخالفيه، له مصنَّفات كثيرة، منها: المحلَّى، والفصل بين أهل الأهواء والنحل. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٤٢٨)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٩٠).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: (٨/ ١٠١).

وقد يُعبَّر عن الكلِّ بأيِّ لفظٍ منها، فيُطلقُ ويرادُ غيرُه؛ لأنَّها تشترك كُلُّها في التعبير عن معنى مُجاوَزَة الحدِّ، والفروق بينها دقيقة. فمثلًا؛ أكثرُ ما يُستخدم التشدُّد والتعنُّت في وصف الاقتصارِ على العملِ بِضَيِّق الأقوال والمذاهب وشديدها، وأكثر ما يُستخدَمُ لفظ التنطُّع والتعسُّفِ في الإتيان بالغرائب على سبيل الإغراب، وأكثرُ ما يُستخدَمُ لفظُ الغُلوِّ في المبالغة في تعظيم ما لم يعظمه الشرع.

وقد آثرتُ التعبير في عنوان البحث بلفظ التعسُّفِ، لأنَّ ألفاظَ الغُلوِّ والتشدَّد والإسراف والتعنُّتِ قد تُصرَفُ لأوَّل وهلةٍ إلى غير ما هو مقصودٍ من معانٍ؛ فتُحمَلُ على ما جرت عليه عادة الأكثرين، ولأنَّ لَفْظَي التكلُّفِ والمبالغةِ قد يُطلقانِ ويُقصد بهما التدقيق المحمود كما سيأتي بيانه. وفيما يأتي بسطٌ لأهمِّ هذه المصطلحات وأكثرها استخدامًا في مجال القراءة وما يتعلَّق بها:

١- **التعسُّف:**

قال ابن فارس[(١)] -: (عَسَفَ): العين والسين والفاء كلماتٌ تتقارب ليست تدلُّ على خيرٍ؛ إنما هي كالحَيْرة وقلّة البصيرة[(٢)].

---

(١) أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، نزيل همذان، المعروف بالرَّازي المالكي (٣٢٩-٣٩٥هـ)، المحدِّث اللغُّوي الأديب. قال الذهبي: «كان رأسًا في الأدب بصيرًا بفقه مالك، مُناظرًا مُتكلِّمًا على طريقة أهل الحقِّ». من أشهر مُصنَّفاته: معجم مقاييس اللغة. انظر: وفيات الأعيان (١/ ١١٨-١٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٦٣-٣٦٤).

(٢) معجم مقاييس اللغة: (٤/ ٣١١).

وبِتتبُّع أقوال أئمة اللغة يمكن أن نخلُص إلى أنَّ العَسْفَ والتَعسُّفُ يأتي بالمعاني الآتية[١]:

أولًا: السير على غير هُدًى ولا توخِّي صوْب، والأخذ على غير الطريق، والعَسْفُ: رُكوبُ المفازة وقطعُها بغير قصدٍ ولا هدايةٍ ولا تَوَخِّي صَوْبٍ ولا طريقٍ مسلوكٍ؛ يقال: اعْتَسَفَ الطريقَ اعتسافًا: إذا قطعه دون صَوْبٍ تَوخَّاه فأصابه. والتَّعْسيفُ: السيرُ على غير عَلَمٍ ولا أَثَرٍ، ورجلٌ عَسُوفٌ: لم يقصدِ الحقَّ... والعَسُوفُ: التي تَمُرُّ على غير هداية فتركبُ رأسَها في السير، ولا يَثنيها شيءٌ. والعَسْفُ: رُكوبُ الأمرِ بلا تدبيرٍ ولا روية. وأَعْسَفَ: إذا سار بالليل خَبْطَ عَشواء.

ثانيًا: الظُّلمُ والحيودُ عن الحق. يقال: عَسَفَ فلانٌ فلانًا عَسفًا: ظَلَمَه. وعَسَفَ السلطانُ يعسِفُ واعتسف وتعَّسفَ: ظَلَمَ. وتعسَّف فلانٌ فلانًا: رَكِبَه بالظلم ولم يُنصِفْه. ورجلٌ عَسوفٌ: ظلومٌ.

ثالثًا: إشرافُ البعير على الموت من الغُدَّة. وقيل العَسْفُ: أن يتنفَّسَ حتى تنتفخ حنجرته.

رابعًا: الإعساف: التكليفُ بما لا يُطاق. يُقال: أَعسفَ الرجلُ: إذا أخذ غلامَه بعملٍ شديدٍ.

خامسًا: العسيف: الأجير.

وتلخيص القول: أنَّ العسف -كما قال ابن فارس- معنى في أمورٍ ليست جيدة، ولا يخرج عن كونه سيرًا بغير هُدًى مع استشعار أنَّ قصدَ

(١) انظر: لسان العرب: (٦/ ٢٤٩- ٢٥٠).

السائرِ التعالُمُ، أو هو سائرٌ على الجهالة الـمُفضية إلى الظلم والحيدة عن الحق، الـمُلجئة لتكليف نفسه أو غيره بما لا يطاق من المشاقِّ... وقد تذهب نفس هذا المتكلِّف كذهاب نفس البعير العاسف من شدة ما تَكلَّفَ، ومن جَرَّاء ما خاض على غير بصيرة ولا استدلال.

وقد عرَّف الإمام الداني[1] – التجويد فقال: «فتجويد القرآن هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، وردُّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسراف ولا تعسُّف ولا إفراطٍ ولا تكلُّف»[2]

وقال: «اعلموا أنَّ التحقيق الوارد عن أئمة القراءة حدُّه أن توفى الحروف حقوقها...من غير تجاوُزٍ ولا تعسُّفٍ ولا إفراطٍ ولا تكلُّفٍ...فأمَّا ما يذهب إليه بعض أهل الغباوة من أهل الأداء من الإفراط في التمطيط والتعسُّف في التفكيك والإسراف في إشباع الحركات وتلخيص السواكن ...فخارجٌ عن مذاهب الأئمة وجمهور سلف الأمة»[3]

---

(١) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي المالكي (٣٧١-٤٤٤هـ)، الحافظ أحد الأئمة في علوم القرآن، بلغت مؤلفاته نحو مائة وعشرين مؤلفًا، من أشهرها: التيسير في القراءات السبع، والمحكم في نقط المصاحف، والمقنع في رسم المصحف، والبيان في عدِّ آي القرآن. انظر: معرفة القراء الكبار (٢/ ٤٠٦)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٣٧)، وغاية النهاية (١/ ٥٢٩).

(٢) التحديد في الإتقان والتجويد (ص٦٨).

(٣) التحديد (ص٨٧) باختصار.

وقد نقل ابن الجزري[١] هذا المعنى في التمهيد وفي النشر، ونَظَمَه قائلًا[٢]:

وهـو إعطـاءُ الحـروف حقَّهـا مِـن صـفةٍ لهـا ومُسـتحقَّها
وردُّ كـلِّ واحـدٍ لأصـله واللفـظ في نظـيره كمثلـه
مُكمَّـلًا مـن غـير مـا تكلُّـفٍ بـاللُّطف في النُّطـق بـلا تعسُّـفٍ

قال طاش كُبرِي زاده[٣]: «والتعسُّف والتكلُّف - ها هنا - بمعنىً واحدٍ، وإن كان بينهما فرقٌ فبحسب أصل اللغة، إذ إنَّ التكلُّفَ ارتكابُ الأمر الشاقِّ، والتعسُّفَ الأخذُ على غير الطريق، ولـمَّا كان التعسُّفُ غيرَ خَالٍ عن التكلُّف استعملوه في معناه»[٤].

ويمكن أن نُعرِّف التعسُّف في الاصطلاح على أنه: **إخراجُ التلاوة عن حدِّ الاعتدال والصواب بمبالغةٍ، أو تكلُّفٍ، أو تنطُّعٍ.**

٢- التَّكَلُّفُ:

التكلُّف: تجشُّمُ الشيء على مشقَّةٍ وعُسْرةٍ، وعلى خلاف عادة. والـمُكلَّف والـمُتكلِّف: الوقَّاع فيما لا يعنيه. وفي حديث عمرَ رضي الله عنه قال:

(١) أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري، الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي (٧٥١-٨٣٣هـ) الإمام المقرئ المجود والمحدث الحافظ، وُلد بدمشق وتفقه بها وطلب الحديث والقراءات، وأنشأ مدرسة للقراءات سمَّاها دار القرآن، وأقرأ الناس، وله التصانيف الكثيرة ما بين منثور ومنظوم؛ منها النشر في القراءات العشر، وطيبة النشر. انظر: غاية النهاية (٢/ ٢١٧-٢٢٠)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٩/ ٢٥٥-٢٥٩).

(٢) التمهيد في التجويد (ص٥٩)، والنشر (١/ ١٦٨)، والمقدمة الجزرية الأبيات (٣٠: ٣٢).

(٣) عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل الرومي، المعروف بطاش كُبْرِي زاده (٩٠١- ٩٨٦ هـ)، عالم مشارك في علوم كثيرة. انظر: معجم المؤلفين (٢/ ١٧٧).

(٤) شرح المقدمة الجزرية (ص ١١٥).

«**نُهينا عن التكلُّف**»؛ أراد كثرة السؤال والبحث عن الأشياء الغامضة التي لا يجب البحث عنها. قال الراغب الأصفهاني[1]: «...وتكلُّفُ الشيء: ما يفعله الإنسان بإظهار كَلَفٍ مع مشقَّةٍ تناله في تعاطيه، وصارت الكُلْفةُ في التعارف اسمًا للمشقّة، والتكلُّف: اسم لما يُفعل بمشقَّة أو تصنُّعٍ أو تشبُّعٍ، ولذلك صار التكلُّف على ضربين؛ محمود: وهو ما يتحرَّاه الإنسان ليتوصَّل به إلى أن يصير الفعل الذي يتعاطاه سهلًا عليه، ويصير كَلِفًا به ومُحبًّا له، وبهذا النظر يُستعمل التكليف في تكلُّف العبادات. والثاني: مذمومٌ وهو ما يتحرَّاه الإنسان مُراءاةً، وإيَّاه عُني بقوله تعالى: ﴿ **قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ** ﴾ [ص:٨٦]، وقول النبي ﷺ: **"أنا وأتقياء أمتي بُرءاء من التكلُّف"** ..»[2].

وفي النقول التي أوردناها آنفًا عن الداني وابن الجزري ومَن نَقَلَ عنهما نراهما يُقرنان بين التعسُّف والتكلُّف، وجعلهما بعض شرَّاح المقدمة الجزرية بمعنى واحدٍ كما هو صنيع طاش كُبْرِي زاده.

غير أنَّنا نرى الدانيَّ والهمذانيَّ[3]

---

(١) أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني، الملقب بالراغب، قال عنه الذهبي: كان من أذكياء المتكلمين. ومن مصنفاته: المفردات في غريب القرآن، والذريعة إلى مكارم الشريعة، ومحاضرات الأدباء. توفي سنة (٥٠٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٩)، شذرات الذهب لابن العماد (٣/ ٣٨٣).

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص٤٤١).

(٣) أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد الهمذانيّ العطار (٤٨٨ – ٥٦٩هـ) الأستاذ الحافظ المقرئ صاحب المناقب الجمة، والسيرة المحمودة، رحل في طلب العلم، وأخذ =

ومَكـيَّ بـن أبي طالـب(١) وعبـد الوهـاب القرطبـيَّ(٢) وغـيرهم مـن المصنِّفين؛ يستخدمون التكلُّف تارة بمعناه المحمـود، وتـارةً بمعنـاه المـذموم، فمن المحمود قـول الـداني:«و[الحـروف] التـي يُتعمَّـلُ بيـانُ [النـون السـاكنة والتنوين] عنـدهنَّ ثلاثـةٌ: الهمـزة والغـين والخـاء؛ لأنـه متـى لم يُتعمَّـل ذلـك عنـدهنَّ، ولم يُتكلَّـفْ؛ انقلبـت حركـة الهمـزة عليـهما وسـقطت مـن اللفـظ، وخفيا عند الغين والخاء لأن ذلـك قـد يُستعمل فـيهنَّ»(٣)، وقـال عنـد ذكـره

= عن عدد كبير من مشايخ الآفاق، وانتهت إليه مشيخة العلم ببلده، وبرع في القراءات والحديث، له مؤلفات كثيرة في القرآن الكريم وعلومه وغير ذلك من فروع الشريعة، لم يصلنا كثيرٌ منها. ومن مؤلفاته المطبوعة: التمهيد في معرفة التجويد، غاية الاختصار في القراءات العشر لأئمة الأمصار. انظر: معرفة القراء (٢/ ٥٤٢-٥٤٤)، وغاية النهاية (١/ ١٨٧-١٨٨).

(١) أبو محمد مَكيّ بن أبي طالب القيسيّ- القيرواني ثم الأندلسي- القرطبي (٣٥٥-٤٣٧هـ) العلامة المقرئ، وُلد بالقيروان ودخل الأندلس سنة ٣٩٣هـ، وجلس للإقراء بجامع قرطبة حتى وفاته، صنَّف في التفسير والقراءات واللغة وغير ذلك. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٣٩٤-٣٩٦)، وغاية النهاية (٢/ ٢٧٠)، الصلة لابن بشكوال (٢/ ٦٣١-٦٣٣).

(٢) أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوس الأنصاري القرطبي (٤٠٣-٤٦١هـ) مقرئ متقن محرِّر كبير رحَّال، اشتهر بكتابيه: المفتاح في القراءات السبع، الموضح في التجويد. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٤٥٣)، وغاية النهاية (١/ ٤٢٩)، وكتاب الصلة لابن بشكوال (٢/ ٣٨١).

(٣) التحديد (ص١١١)، وإلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها مقروء به في رواية ورش عن نافع، وإخفاء النون والتنوين عند الغين والخاء في قراءة أبي جعفر إلا في ثلاث كلمات استثناها كثيرٌ من أهل الأداء؛ فأظهروا له فيها كالجمهور.

الغين المعجمة:«فإن التقى بشيءٍ من حروف الحلق أُنعم بيانه، وتُكُلِّفَ إشباعُه وتلخيصه من غير شدَّة ولا تعسف»(١)، وقال في معرض حديثه عن الذال:«فإن التقى بالراء فيلزم إنعام بيانه وتكلُّف تلخيصه»(٢). وقال الهمذانيّ في ذكر مخرج الضاد:«ويتكلف إخراجها من أحد الشدقين»(٣)، وقال في الهاء:«ومتى لم يتكلّف إظهارها خرجت كالهمزة الـمُليَّنة»(٤)، وقال عن الميم:« وأما عند الفاء فيحتاج فيها إلى تكلُّف»(٥). وقال مَكيّ عن الضاد:«فمتى لم يتكلَّف القارئُ إخراجَها على حقِّها أتي بغير لفظها وأخلَّ بقراءته، ومَنْ تكلَّف ذلك وتَمَادَى عليه صار له التجويد بلفظها عادةً وطبعًا وسجيَّةً»(٦). وقال عبد الوهاب القرطبي:«حروف الإطباق إذا سكنت أمام التاء وجب أن يتكلَّف بيانها وإظهارها من غير تنفيرٍ ولا تشديدٍ»(٧).

ومن استخدامها بالمعنى المذموم: قول الداني – في معرض حديثه عن الألف:« فإذا لم يلق همزةً ولا حرفًا ساكنًا مظهرًا أو مدغمًا أُشبع اللفظ به وأُعطي من المد والتمكين بمقدار ما فيه من ذلك، مما هو صيغته من غير زيادة في الإشباع ولا تكلفٍ في التمطيط»(٨)، وقال عند ذكره حرف الهاء:

---

(١) التحديد (ص١٢٧).

(٢) التحديد (ص١٤٢).

(٣) التمهيد (ص٢٧٧) وانظر : الكتاب: (٤/ ٤٣٢)، والموضح في التجويد (ص٨٤).

(٤) التمهيد (ص٢٩٢). والهمزة الـمُليَّنة هي الـمُسهَّلة.

(٥) السابق (ص٢٩٩).

(٦) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة (ص١٨٥).

(٧) الموضح (ص١٦٦).

(٨) التحديد (ص١٢١).

«فإذا أتت ساكنةً أو متحركةً فينبغي للقارئ أن يُنعِم بيانها من غير تكلُّفٍ ولا ابتهار»[١]، وقال:«فإن سكنت والتقت بمثلها من كلمة أو كلمتين أُدغمت من غير تكلُّفٍ شديدٍ»[٢]، وقال عند ذكره العين:« فإذا جاء ساكنًا أو متحرِّكًا أنعم بيانه وأُشبع لفظه من غير شدة ولا تكلُّف»[٣]، وقال:«فإن التقى بمثله وهو ساكن أدغم من غير تكلُّفٍ»[٤]. وقال القرطبي:«وكذلك ينبغي أن تُلخِّص الراءين إذا اجتمعتا والأولى متحركة والأخرى ساكنة في مثل قوله:﴿ ءَأَقْرَرْتُمْ ﴾[آل عمران:٨١]، ﴿ فَفَرَرْتُ ﴾[الشعراء:٢١]، وتظهر الأخيرة منهما من غير زيادة في التعمُّل تصير بك إلى التكلُّف ولا هذرمة تزعج السكون وتقلقه»[٥].

ويمكن تعريف التكلُّف المذموم في الاصطلاح بأنَّه: **تكليفُ المرءِ نفسَه بما لم يكلِّفْهُ به الشرعُ، على وصفٍ يُخرِجُ فِعلَه عن حدِّ الاعتدال.**

٣- الغلوُّ:

قال ابن فارس-:«الغين واللام والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ في الأمر يدلُّ على ارتفاع ومجاوَزةِ قَدْر. يقال: غَلاَ السِّعر يغلو غَلاءً، وذلك ارتفاعُه. وغَلاَ الرَّجلُ في الأمر غُلُوّاً، إذا جاوَزَ حدَّه»[٦].

---

(١) التحديد (ص ١٢٣). والبَهْرُ: تكلُّف الجُهد إذا كلِّف فوق ذَرعه، ويُقال: انبهر فلان إذا بالغ في الشيء، ولم يدع جُهدًا. انظر: لسان العرب (ب ه ر) (١/ ٥٢٨).

(٢) التحديد (ص١٢٤).

(٣) السابق (ص١٢٥).

(٤) السابق (ص١٢٦).

(٥) الموضح (ص١٦٨).

(٦) معجم مقاييس اللغة: كتاب الغين، باب الغين واللام: (٤/ ٣٨٧-٣٨٨).

وقال الطبري[١]:« وأصل الغلوِّ في كل شيءٍ مجاوزة حدِّه الذي هو حدُّه»[٢].

وعرَّفه شيخ الإسلام[٣] – فقال: «الغُلُوُّ: مجاوزةُ الحد؛ بأنْ يُزادَ في الشيء في حمده أو ذمِّه على ما يستحق، ونحو ذلك»[٤].

وعرَّفه ابن حجر[٥] – بأنه:« المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوُز الحد، وفيه معنى التعمُّق، يقال: غَلا في الشيء يَغلُو غُلُوًّا، وغَلا السعرُ يغلُو غَلَاءً: إذا جاوز العادة»[٦].

---

(١) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبريّ (٢٢٤-٣١٠هـ)، الإمام العلامة القارئ المحدِّث المفسِّر المؤرِّخ الفقيه المصنِّف،، ألَّف كتبًا لم يُسبق إليها ومنها: جامع البيان، وتاريخ الأمم والملوك، وتهذيب الآثار، ولد بآمل وتُوفي ببغداد. انظر: طبقات المفسرين للدَّاودي (٢/ ١١٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري: (٦/ ٤٣).

(٣) تقيّ الدين أبو العبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحرَّاني الحنبلي (٦٦١-٧٢٨هـ)، شيخ الإسلام الإمام المشهود له برسوخ القدم في علوم النقل والعقل، أفتى وصنَّف في مسائل أُوذي بسببها، كما صنَّف كثيرًا في الرد على المخالفين، وسُجِن أكثر من مرة، ومات في السجن، كان آيةً في التفسير والأصول ذا فصاحة، له مصنَّفات كثيرة سائرة؛ منها: درء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة النبوية، وجُمعت فتاواه في سبعة وثلاثين مجلدًا. انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٣٣٧)، البدر الطالع (١/ ٦٣-٧٢).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (ص ١٠٦).

(٥) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، الإمام الحافظ الشهير، أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده بمصر، له تصانيف لا تُحصى؛ أشهرها: فتح الباري شرح صحيح البخاريّ. انظر: البدر الطالع (١/ ٨٧-٩٢).

(٦) فتح الباري: (١٣/ ٣١٠).

والتعريفات كلُّها متقاربة، وإن كان تعريف الطبريّ – جامعًا مانعًا مُختَصرًا، بحيث يمكن اعتماده كتعريفٍ اصطلاحي للغُلُوِّ، وقوله: **«وأصل الغلوِّ في كلِّ شيءٍ: مجاوزةُ حدِّه الذي هو حدُّه»** دقيقٌ من وُجوهٍ: أوَّلها: أنَّه أشار إلى أنَّ الغُلُوَّ يتفاوتُ، وأصلُه يتحقَّق بمجرَّد تجاوُز الحدِّ، ثمَّ يزداد الغالي غُلُوًّا بمقدار ما تجاوز حدَّه. وثانيها: أنَّه أومأ إيماءً لطيفًا إلى أنَّ الغُلُوَّ يدخل في كلِّ شيءٍ؛ سواءٌ في ذلك الاعتقادات والعبادات العمليَّة والقوليَّة والماليَّة وغيرها، كما يدخل في العادات. وثالثها: أنَّه أكَّد على الحدِّ الـمُعتبَر ليوصَف الفعلُ بالغُلُوِّ، فقال: حدّه الذي هو حدُّه. أي: حدُّه الذي اعتبره الشارع والذي هو حدُّه في حقيقة الأمر؛ لا حدُّه الذي يفترضه كلُّ من نصَّب نفسه حاكمًا على الأقوال والأفعال.

٤- التنطُّع:

النِّطْع؛ بكسر النون وإسكان الطاء وتحريكها مفتوحة، وبفتح النون وتحريك الطاء مفتوحة، والنَّطَعَة بفتحتين: ما ظهر من غار الفم الأعلى، وهي الجِلْدة الـمُلتزقة بعظم الخُليقاء، فيها آثار كَالتَّحزيز. والجمع نُطُوعٌ لا غير. ومنه أُخِذ التَّنَطُّعُ في الكلام، والمتنطِّعون: هم المتعمِّقون المغالون في الكلام الذين يتكلمون بأقصى حلوقهم تكبُّرًا. يُقال: تنطَّعَ أي: تعمَّق في كلامه وغالى فيه... قال ابن الأثير: هو مأخوذٌ من النَّطَعِ وهو الغار الأعلى في الفم، قال: ثم استُعمِل في كلِّ تعمقٍ قولًا وفعلًا[١].

(١) لسان العرب: (٨/ ٥٩٩).

قال الخطابيّ[1] –: «الـمُتنطِّعُ: الـمُتعمِّقُ في الشيء، المتكلِّفُ للبحث عنه على مذاهب أهل الكلام الداخلين فيما لا يعنيهم، الخائضين فيما لا تبلغه عقولُهم»[2].

وللشيخ الفوزان – حفظه الله – كلام طيِّبٌ في هذا المقام؛ يقول: «وأصل التنطع هو التقعّر في الكلام إظهاراً للفصاحة، هذا هو أصل التنطع في اللغة. والمراد هنا: التنطع في الكلام، والتنطع في الاستدلال، والتنطع في العبادة. والتنطع في الكلام معناه: أن يتكلم الإنسان بالكلمات الغريبة من اللغة التي لا يفهمها الناس، فيأتي بأسلوب وألفاظ من وحشيّ اللغة لا يعرفها النّاس....أما التنطع في الاستدلال فهو: طريقة أهل الكلام وأهل المنطق الذين عدلوا عن الاستدلال بالكتاب والسنّة إلى الاستدلال بقواعد المنطق، ومصطلحات المتكلمين....أما التنطُّع في العبادة فهو كما سلف، هو: أن يزيد الإنسان في العبادة على الحد المشروع...»[3].

وللمجالاتِ الثلاثةِ مدخلٌ في قراءة بعض مُتعسِّفي القرَّاء، فمِن تنطُّعهم في الكلام: جمعُهم بالروايات في المحافل، ومبالغتُهم وإفراطُهم في ذلك، ومن تنطُّعهم في الاستدلال: تعسُّفُهم بعضَ الوقوف الغريبة

---

(١) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ابن خطَّاب البُستيّ الخطابيّ، الإمام العلَّامة الحافظ المحدِّث الفقيه اللُغوي صاحب التصانيف؛ منها: معالم السنن، وكتاب العُزلة، وغيرها. وُلد سنة بضع عشرة وثلاثمائة وتوفي سنة(٣٨٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٢٥-٣٢٧).

(٢) معالم السنن: (٧/ ١٢-١٣).

(٣) انظر: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (١/ ٢٨٣-٢٨٦).

استدلالًا على بعض المذاهب الفاسدة والأقوال الضعيفة، ومن تنطُّعِهم في العبادةِ: مبالغتهم في بعض جزئيَّات التجويد والأداء.

ويلاحظُ أنَّ المعنى الخاصَّ الذي يُفيده لفظُ التنطُّع: هو الإتيان بالغرائب على سبيل الحذلقة والسفسطة والتشدُّق. وليس من التكرار أن نُنوِّه إلى أنَّ وصف الغرابة في القول أو الفعل موكولٌ إلى نصوصِ الشرعِ؛ فالعبرة بالغرابةِ ما استغربه الشرعُ، لا العقلية ولا العُرفية، وإلا فإنَّ كثيرًا من دقائق علوم التجويد والقراءاتِ غريبٌ على غير المختصين؛ فضلًا عن العوامِّ، ولذلكَ رأينا من العلماء من يُنكِرُ بعض القراءات الصحيحة المتواترة، ورأينا من طلبة العلم مَن يعتبِرُ علم القراءات علمًا قليل الجدوى!

وعليه؛ يمكن تعريف التنطُّع في الاصطلاح بأنه: **طلبُ الغريب من المسائل والأفعال تشدُّقًا وتعمُّقًا.**

٥- المبالغة:

وتُستعمَل في عبارات الـمُصنِّفين في علوم التلاوة -كالتكلُّف- على وجهين: محمود: بمعنى المبالغة في بذل الجهد رغبةً في تحصيل الإتقان، وتدرُّبًا على الصعبِ ليَسهُل. يقال: بالَغَ مُبالَغَةً وبِلاغًا: إذا اجْتَهَدَ ولم يُقَصِّر. والمبالغة: أنْ تبلغَ في الأمر جُهدَكَ[١]. والثاني مذمومٌ: ويَعنُون بها: التعمُّق والتكلُّف الزائد عن حدِّ الاعتدال والتوسُّط.

وقد نبَّه الإمام عبد الوهاب القرطبيّ – إلى ذلك؛ فقال:« ومتى سمعتَ من أئمة القراءة تحريضًا على المبالغة في التشديد في موضعٍ ما؛ فاعلم

(١) انظر: لسان العرب: (١/ ٤٩٨-٤٩٩).

أنَّ المراد بذلك تَوقِّي الإخلال بحكمه، لا الإفراط الـمُخرج له عن حدِّه لداعٍ اقتضى ذلك وأوجبه، وكذلك؛ متى سمعتَ من يندب إلى التَّجافي عن الحرف المشدَّد والتخفيف؛ فاعلم أنَّ مراده حُسن التأتِّي له، والتحذير من طغيان اللسان بالإمعان فيه والتمضيغ به أو لمثل ذلك من العلل»(1).

وقال عند حديثه عن الألف:« فلا يهمل توفية التمكين حقَّه فتصغر وتصير فتحة، ولا يبالغ في ذلك ويستقصي فتصير مَدَّة»(2)، وقال عن العين: «وينبغي أن تُنعَم إبانتُه ولا يبالغ في ذلك فيؤول إلى الاستكراه»(3).

وبعدَ تحرير مُصطلحات البحث؛ نؤكِّدُ على أنَّ الحُكْمَ على فِعلٍ ما بأنَّ فيه تعسُّفًا أو مُغالاةً ومبالغةً؛ يحتاج إلى مَعرفةٍ بالمنهج الوسط والسنَّة القويمة التي جاء بها النبي ﷺ، ولا يقدرُ على ذلكَ إلا العلماء المتبحِّرون في تخصُّصهم، فقدْ يكون الأمر في ظاهره غُلوًّا، وهو عينُ القصدِ والاعتدال، وإنَّما أُتِيَ الناظرُ من تقصيره في النظرِ، أو من تعجُّله في الحُكم دون استيعابٍ لكل جوانبه، وها نحنُ نرى اليوم أنَّ الملتزمين بشرع الله المتمسِّكين بالكتاب والسنَّة يوصفون بالغلوِّ والتطرُّف والتزمُّتِ، ونحو ذلك من ألفاظٍ مُغرِضةٍ، فالحكم على تلك المسائلِ غير متروكٍ لِهَوى أحدٍ، وإنَّما المعيارُ الضابطُ في الحكم على الأشخاص والأعمال هو الكتاب والسنَّة، وليس الأهواء والتقاليد والأعراف والعقول، بل إنَّ الـمُتعاطِي للكتاب والسنَّةِ؛ لِيستنبطَ

---

(1) الموضح (ص ١٤١-١٤٢).

(2) الموضح (ص١٠٠).

(3) الموضح (ص١١٦).

منها تلك الأحكام؛ لابدَّ أن يضبطَ عمله واجتهاده بمنهج صارم مُحكَمٍ، وإلا صارَ في أحسنِ أحوالهِ مُقصِّرًا؛ إن نجا من اتِّباع الهوى[(١)].

والقراءةُ عبادةٌ جليلةٌ قائمةٌ على الاتِّباع والتوقيفِ في كلِّ أصولها وفروعها، ولا اعتبارَ فيها بما جاءَ من غير طريقِ التلقِّي المتواترِ، والأدلة على ذلك كثيرةٌ يكفينا منها قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ [القيامة:١٨]. أي: فاتبِّع قراءته، كما نصَّ عليه غير واحد.

والقراءةُ – كغيرها من العبادات – محدودةٌ بحدودٍ وضوابطَ مَن قصَّرَ عنها، فهوَ مُفرِّطٌ، ومَن تجاوز الحدَّ المشروعَ والمسنونَ لها؛ فقد غلا وأفرطَ وتكلَّفَ ما لم يُكلَّفُ به. والمُسلم مأمورٌ في كلِّ عبادته بالتزام الصراط المستقيم والمنهج القويم بلا غلوٍّ وإفراطٍ، أو تفريطٍ وتهاوُنٍ، وكلا طَرَفَيْ قصْدِ الأمورِ ذميمٌ.

غيرَ أنَّ البعضَ قد يحمل شيئًا من كلامنا على غير ما أُريدَ به، فيظنُّ أنَّ المدقِّقَ في شيءٍ من العلم مُفْرِطٌ ومُتكلِّفٌ. ومعاذ الله أن يكون هذا قصدنا؛ فإنَّ التدقيق في العلم شيمةُ العلماء الراسخين، وسمة الجهابذة الأفراد الأفذاذ، وهو بابٌ من الإتقانِ الواجبِ على كلِّ مُسلمٍ، يقول النبيُّ ﷺ: **«إن الله يحبُّ إذا عمل أحدكم عملًا أن يُتقنه»**[(٢)]. ومن جميل أقوال الإمام الشافعي –: «من تعلَّم علمًا فليدقق فيه لئلا يضيعَ دقيقُ العلم»[(٣)].

---

(١) انظر: الوسطية في القرآن الكريم (ص ٦٢-٦٣).

(٢) رواه البيهقي في الشعب، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (ح ١٨٨٠) وفي السلسلة الصحيحة (ح ١١١٣).

(٣) رواه الهمذاني في التمهيد في معرفة التجويد (ص٥٣)، والبيهقي في المدخل إلى السنن =

فليس من الغُلُوِّ طلبُ الأكمل من العبادة، فإن الله ﷻ يُحبُّ إذا عمل العامل أن يُكمِلَ ويُتقن ويُحسنَ، وللإحسانِ حدٌّ محدودٌ، ومقدار معلومٌ؛ يجدر بكلِّ مُكلَّفٍ أن يجتهد في تحصيله، فمتى تجاوزه صار غاليًا.

فلا يدخل تحت وصف التعسُّفِ والتكلُّفِ التَّجوالُ والتَّطوافُ في طلب القراءات وأسانيدها ودراستها على مشايخها وعلمائها، وفناءُ الأعمار في هذا الباب الشريف من العلم، حتَّى وإن تعدَّاه إلى طلب الروايات الشاذَّةِ؛ لا بغرض المباهاة والمفاخرةِ والتعمُّق المذموم؛ وإنما بغرضِ الوقوف على فرعٍ كثير الفائدة وثيق الصلة بجملةٍ من علوم القرآن واللغة.

ولا يَدخل تحت وصف التعسُّف والإسرافِ التدقيقُ في تحرير أوجه القراءة وعدِّها، وبيان الأوجه الجائزة والأوجه الممتنعة، وما يترتب على ذلك من تفريعات يعلمها المختصُّون، وخصوصًا في حال جمع القراءات أو الروايات للمتعلِّم وطالب الإجازة.

ولا يدخُل في التعسُّفِ طلبُ الإتقانِ في التجويد على الوجه الموصوف بالكمال، وإن رآه بعضُ المقصِّرين تَعسُّفًا وتَكلُّفًا.

ومن طرائف هذا الباب ما ذكره الإمام الذهبيّ(١) في ترجمة المقرئ ركن الدين إلياس بن علوان؛ قال:« وتصدَّر للإقراءِ بجامع دمشقٍ زمانًا،

= الكبرى: (١/ ٣٧٧)، وفي مناقب الشافعي: (٢/ ١٤٢).

(١) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ الشافعيّ (٧٥٩-٨١٩هـ)، الإمام العلَّامة الحافظ المحدِّث المقرئ المؤرخ كان إمامًا في الحفظ والجرح والتعديل، له مصنَّفات كثيرة سائرة منها: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، طبقات الحفاظ، سير أعلام النبلاء. انظر:الدرر الكامنة (٣/ ٣٣٧)، وغاية النهاية (٢/ ٦٥).

وكانَ حاذقًا بتعليم الراء..»[١].

وليس من التعسُّف والمبالغةِ ما ينتهجه بعض المقرئين من التشديد على غير المتأهلين من الطلابِ؛ لِحَثِّهم على الإتقان، ولإيقافهم على خطورةِ ما قد يتهاونون فيه. فهذا مِن حُسن الأخذ عليهم، وهو التدقيقُ والتحقيقُ المحمود.

وها هنا لطيفةٌ يجدرُ بنا الإشارة إليها؛ فقد يُحكَمُ على بعض أفعال المشايخ والـمُقرئين بالتعسُّف والتكلُّف في سياقٍ، ولكنَّها في سياقٍ آخر تكون عين الاعتدال والصواب لاقتضائه ذلك، وإليكَ هذه القصة الطريفة التي يسوقها الحافظ الهمذاني بإسناده إلى القاسم بن مُحرز المقرئ؛ قال: قال أبي: «قرأتُ على اليزيديِّ[٢] بمصر، فلحَنتُ في سورة الزمر في حرفٍ، فقال: والله لا أُقرئُك حتى تغتسل في البحر وتعود إليَّ، فانحدرتُ إلى دمياط في أربعة أيام، فاغتسلتُ في البحر، وعدتُ إلى الفسطاط فأقرأني»[٣].

ولاشكَّ أن الواقف على هذه القصة قد يُبادر فيصفُ الإمام اليَزِيديَّ بالتعسُّف والمبالغة والشدَّة في الأخذ على طلّابه، ولكنَّ اليزيديَّ إمامٌ جليلٌ

---

(١) معرفة القراء الكبار: (٢/ ٦٨٧)، وانظر: غاية النهاية (١/ ١٥٥).

(٢) أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيديّ البصري النحوي المقرئ، جوَّد القرآن على أبي عمرو بن العلاء، وله اختيار في القراءة خالف فيه أبا عمرو في مواضع يسيرة، وقرأ عليه الدُّوري والسوسيُّ وغيرهما، له عدة تصانيف؛ منها: كتاب النوادر، وكتاب النقصور، وكتاب نوادر اللغة وغيرها. تُوفِّي سنة (٢٠٢هـ). انظر: وفيات الأعيان (٦/ ١٨٣- ١٩١)، معرفة القراء (١/ ١٥١).

(٣) التمهيد (ص ٢٢٠).

رفيعُ القدر، وهو أَدرَى بحال طلَّابه وبما يُصلحهم، فلعلَّ ذلك كذلك. ويزول العَجَبُ حين نَعرفُ أنَّ الأئمة لم يكونوا يتهاونون في اللحن بحالٍ؛ قال الشذائيُّ[1]:«كانت سنَّة ابن مجاهد[2] – في الحافظ؛ إذا أخطأ مرتين أن يُقِيمَه، وإن لحَنَ مرَّةً أقامه»[3]. فيُغتفَرُ في ضبط الحفظ ما لا يُغتَفرُ في اللحن.

---

(١) أبو بكر أحمد بن منصور بن عبد المجيد الشَّذائي البصريّ مُقرئ مشهور، قرأ على أبي بكر ابن مجاهد والخاقاني وغيرهما، قال عنه الداني:«مشهور بالضَّبط والإتقان، عالم بالقراءة، بصير بالعربية» توفي سنة ٣٧٣هـ. انظر: معرفة القراء (١/ ٣١٩-٣٢٠)، وغاية النهاية (١/ ١٤٤-١٤٥).

(٢) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (٢٤٥-٣٢٤هـ) من أشهر علماء القراءة في زمانه، وهو شيخ الصَّنعة وأوَّل من سبَّع السبعة له كتبٌ في القراءات أشهرها: كتاب السبعة في القراءات جمع فيه مذاهب سبعة من أئمة القراء. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٢٦٩-٢٧١)، وغاية النهاية (١/ ١٢٨-١٣٠).

(٣) التمهيد (ص ٢٢٧).

المطلب الثاني: النُّصُوصُ الدالَّةُ على الأمر بالاعتدال، والنهي عن مُجاوزةِ الحدِّ

في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأقوال العلماء جملةُ آثارٍ في النهي عن التعسُّف والتكلُّف، وهي نصوصٌ مُتعلِّقةٌ بالعبادات عامةً، ومنها ما يتعلَّقُ بمجال التلاوةِ وعلومها خاصةً. وفيما يأتي استعراضٌ لبعض تلك الآثار:

أوَّلًا: من القرءان الكريم:

الشريعة الإسلامية وسطٌ بين الشرائع، ودين الله بين الغلوِّ والجفاء، وهي يُسرٌ كلُّها؛ بين الإعناتِ والتهاون، وعدلٌ واقتصاد وسدادٌ بين الإفراط والتفريط.

وهذا الأصلُ تواترتْ به نصوص الكتاب والسنة؛ ما بين أمرٍ بالاستقامة، وما بين نهيٍ عن الغلوِّ والتكلُّف، وما بين تقريرٍ برفع الحرج والمشقَّة والعنت عن المسلمين، ووصفِ رسول الأمَّة بأنَّه رءوفٌ رحيمٌ عزيزٌ عليه ما يشقُّ على أمَّته من أمور التكليف. وإليكَ بيانَ ذلك:

قال تعالى: ﴿ فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطۡغَوۡاْۚ ﴾[هود:١١٢].

قال الآلوسي[(١)] –:«...والظاهر أنَّ هذا أمر بالدوام على الاستقامة،

(١) شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد الله الحسينيّ الآلوسي (١٢١٧-١٢٧٠هـ) المفسِّر المحدِّث الأصولي الفقيه، انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفيّ، ووَلِيَ المدرسةَ المرجانية التي كانت مشروطة لأعلم أهل البلد. له في التفسير: روح المعاني. انظر: التفسير والمفسرون (١/ ٢٥٠-٢٥٢)، معجم المؤلفين (٣/ ١٨٥).

وهي لزوم المنهج المستقيم، وهو المتوسط بين الإفراط والتفريط. وهي [أي الاستقامة] كلمةٌ جامعةٌ لكل ما يتعلق بالعلم والعمل وسائر الأخلاق؛ فتشمل العقائد والأعمال المشتركة بينه ﷺ وبين سائر المؤمنين والأمور الخاصة به ﷺ من تبليغ الأحكام، والقيام بوظائف النبوة، وتحمل أعباء الرسالة، وغير ذلك، وقد قالوا: إنَّ التوسط بين الإفراط والتفريط بحيث لا يكون مَيلٌ إلى أحد الجانبين قِيدَ عرضِ شَعرةٍ؛ مما لا يحصل إلا بالافتقار إلى الله تعالى ونفي الحول والقوة بالكلية... ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾ أي: لا تنحرفوا عمَّا حُدَّ لكم بإفراطٍ أو تفريطٍ؛ فإن كلا طَرَفَيْ قصدِ الأمورِ ذميمٌ، وسُمِّي ذلك طغيانًا- وهو مجاوزة الحدّ - تغليظًا أو تغليبًا لحال سائر المؤمنين على حاله ﷺ»(1).

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص:٨٦].

قال ابن كثير -(2): «.. أي: وما أزيد على ما أرسلني الله تعالى به، ولا أبتغي زيادةً عليه؛ بل ما أُمِرتُ به أَدَّيْتُه، ولا أزيد عليه ولا أنقص منه، وإنما أبتغي بذلك وجه الله ﷻ والدار الآخرة... قال ابن مسعود ﷺ: يا أيها الناس؛ من عَلِم شيئًا فليقل به، ومَنْ لم يعلم فليقل: اللهُ أَعلَمُ، فإنَّ من العلم أنْ يقول

---

(١) روح المعاني: (١٢/ ١٥١)؛ باختصار.

(٢) أبو الفداء عماد الدين، إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء البصريّ ثم الدمشقيّ الشافعيّ (٧٠٠-٧٧٤هـ) صاهر الحافظ المزيّ، وصحب ابن تيمية وتبعه في كثير من آرائه، وامتُحن بسبب ذلك وأُوذي، كان كثير الحفظ، انتهت إليه رياسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير. له التفسير المشهور، وله في التاريخ كتاب البداية والنهاية. انظر: شذرات الذهب (٦/ ٢٣٠).

الرجل لما لا يعلم: اللهُ أَعلَمُ؛ فإن الله ﷻ قال لنبيكم ﷺ: ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ »(١).

ومن الغلوِّ: الزيادةُ عن الحدِّ المشروع من العبادات في أصولها، وفي مقاديرها، والقراءة عبادةٌ من جملة العبادات بل من أشرفها. وقد أَمر الله تعالى نبيه ﷺ: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ [القيامة:١٨] .أي: اتَّبعْ قراءته. فالآية نصٌّ في النهي عن مجاوزة الحدِّ المشروع في القراءة، فلا يُزاد فيها كما لا يُنقص منها، وإلا كان مُبتدِعًا.

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج:٧٨]، وقال عزَّ شأنه: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقال: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:٢٨]، وقال: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾ [البقرة:٢٢٠]. وهذه الآيات وأشباهها دالةٌ على أنَّ الدينَ يُسرٌ، وأنَّ الإعناتَ والحرجَ ليس من مُراد الشارع، بل مراده التخفيف، ولا يتأتَّى مع هذا التيسيرِ والتخفيفِ غُلُوٌّ ولا إفراطٌ، فالغالي خارج دائرةِ الوسطيَّة، بعيدٌ عنها بمقدار غُلوِّه، ومهما اقتصد في السُّنَّةِ، واجتهد في تحصيلها؛ مُكمَّلةً بلا غلوٍّ ولا مجاوزةٍ للحدِّ؛ فهو بذلك على الصراط المستقيم، والمنهاج القويم، الذي يلهَجُ المسلم برجاء الهداية إليه سبعَ عشرةَ مرةً كلَّ يومٍ؛ على الأقلِّ.

---

(١) تفسير ابن كثير: (٧/ ٥٣)، باختصار. والحديث متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٨٠٩)، ومسلم (٢٧٩٨).

ويَصفُ الله ﷻ رسوله ﷺ بأبلغ وصفٍ وأحسنه إذ يقول: ﴿ **لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ** ﴾ [التوبة: ١٢٨].

فكيفَ بعد هذا يرتضي امرُؤٌ لنفسه ما لم يَرتَضِهِ له اللهُ ورسولُه؟! وكيف لا يشقُّ عليه من نفسه ما شقَّ على رسول الله ﷺ ؟!

ثانيًا: من السُّنة:

المستقرئُ أحاديثَ النبي ﷺ يجدُها مُستفيضةً في الأمر بالوسطية، كيفَ لا والأمَّةُ في مُجمل أمرها هي أمَّة الوسطيّة والحنيفيّة السمحة؟ فلا عجبَ؛ تنتقلُ بنا الأحاديثُ النبويةُ الشريفةُ بين أمرٍ بالتيسير الذي لا يقصُر صاحبه عن حدِّ الإتقان، وبين نَهيٍ عن الغلوِّ والتعسُّف والإفراط والتعنُّتِ والتشديد والتعسير، وبين مدحٍ للمُيسِّرين، وذمٍّ وإزراءٍ على الغالينَ المُشدِّدين على أنفسهم وعلى غيرهم من المسلمين. وكثرةُ تلكَ الأحاديثِ وتنوُّعُ مجالاتها يُرسِّخُ في النَّفسِ أنَّ هذا أصلٌ من الأصول التي قامت عليها التكاليف الإسلامية في عقائدها وعباداتها ومعاملاتها. وإليكَ طائفةً من تلك الأحاديث والتوجيهات النبوية السامية:

عن أبي موسى ﷺ أنَّ النبي ﷺ قال: « **إنَّ من إجلالِ الله إكرامَ ذي الشَّيبةِ المسلمِ، وحاملِ القرآنِ غيرِ الغالي فيه، والجافي عنه، وإكرامَ ذي السلطانِ المُقْسِطِ** »[1].

(١) رواه أبو داود: (الأدب/ ٤٨٤٣)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (ح٢١٩٩).

قال المناوي[١] -: «....وحامل القرآن؛ أي: قارئه، (غير الغالي فيه) أي: غير المتجاوِزِ الحدَّ في العمل به، وتَتبُّعِ ما خَفِيَ منه واشتَبَهَ عليه مِن مَعانيه، وفي حدود قراءته ومخارج حروفه. (والجافي عنه) أي: التارك له البعيد عن تلاوته والعمل بما فيه»[٢].

والمقصودُ بإكرام حامل القرآن: إكرامُ قارئه وحافظه ومفسره، وقوله (غيرِ الغالي فيه) بالجرِّ؛ أي غير المجاوز عن الحد لفظًا ومعنًى كالموسوسين والشكَّاكين أو المرائين أو الخائنين في لفظه؛ بتحريفه كأكثر العوامِّ - بل وكثير من العلماء - أو في معناه؛ بتأويله الباطل كسائر المبتدعة. وقوله (ولا الجافي عنه) أي: وغير المتباعد عنه المعرض عن تلاوته وإحكام قراءته وإتقان معانيه، والعمل بما فيه. والغلوُّ: التشديد ومجاوزة الحد؛ يعني غير المتجاوز الحد في العمل به وتتبع ما خفي منه واشتبه عليه من معانيه وفي حدود قراءته ومخارج حروفه. وقيل: الغُلُوُّ هو المبالغة في التجويد أو الإسراع في القراءة؛ بحيث يمنعه عن تدبُّر المعنى. والجفاء أن يتركه بعدما علمه، لا سِيَّما إنْ أَفضى هذا التركُ إلى النسيان[٣].

وعن عبد الرحمن بن شبل ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول:« **اقرءوا**

(١) عبد الرؤوف بن علي بن زين العابدين بن يحيى بن محمد المُناويّ، القاهريّ الشافعيّ (٩٥٣-١٠٢١هـ)، برع في اللغة والتفسير والحديث والأدب. له مصنَّفات كثيرة منها: الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور، وإتحاف الناسك بأحكام المناسك. انظر: مقدِّمة فيض القدير شرح الجامع الصغير (١/ ٩-١٠).

(٢) فيض القدير: (٢/ ٦٧١).

(٣) انظر: عون المعبود (١٣/ ١٣٢)، مرقاة المفاتيح (١٤/ ٢٦٢).

القرآنَ، واعملوا به، ولا تَجفُوا عنه، ولا تَغلوا فيه، ولا تأكلوا به، ولا تَستكثِروا به»(1).

ومن نهيه ﷺ أمَّتَه عن الغلُّو في العبادات عامَّةً؛ ما رواه ابن عباس – رضي الله عنهما: **«إياكم والغُلُوَّ؛ فإنَّما هَلَكَ مَنْ كان قَبلَكم بالغُلُوِّ في الدين»**(2)

وهذا عامٌّ في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال؛ وإن كان سبب وروده نهيه الحاجَّ عن لقط الكبار من الجمرات، لأنَّه نوع من الغلو في العبادة ومجاوزة للحد المشروع.

وعن عائشة – رضي الله عنها – أنَّ رسول الله ﷺ قال: **«إنَّ الله لم يبعثْني مُعْنِتًا ولا مُتَعَنِّتًا، ولكن بعثني مُعلِّمًا مُيسِّرًا»**(3).

وكفى بهذا الحديث زاجرًا أولئكَ المتعنِّتين في أخذهم القرآن وتلاوته، فإنَّ لنا في رسولنا ﷺ أفضلَ القدوة وأَحسنَها.

وعن ابن مسعود ﷺ قال: قال النبي ﷺ: **«هلك المتنطِّعون»** قالها ثلاثًا..(4).

قال النووي(5) – في شرحه على الحديث: «..المتنطعون: أي المتعمقون

---

(1) رواه أحمد والطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب وصحَّحه الألباني في صحيح الجامع (ح1168).

(2) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم، وصححه الألباني في صحيح الجامع (2680).

(3) رواه مسلم (ح 1478).

(4) رواه مسلم (ح 2670).

(5) أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن النوويّ، الدمشقيّ الفقيه الشافعيّ الحافظ الزاهد القدوة (631-676هـ)، إمامٌ مُبرِّزٌ في الحديث والفقه واللغة وغير ذلك. له =

الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم».

ثالثًا: من أقوال علماء الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين ﷺ أجمعين:

عن أنس ﷺ قال: «كنا عند عمر ﷺ ؛ فسمعتُه يقول: نُهينا عن التكلُّف»[١]. وعن ابن مسعود ﷺ أنه قال:« قد سمعتُ القراءة، فسمعتُهم مُتقاربين، فاقرءوا كما عُلمتم، وإياكم والتنطع والاختلاف، وإنما هو كقول أحدكم: هلمَّ وتعال...»[٢].

وكان الإمام نافعٌ[٣] – يُسهِّل القرآن لمن قرأ عليه، ومن تسهيله أنَّه ما كان يحمل أحدًا على قراءته، إلا أن يسأله إنسانٌ أن يُقرِئَهُ قراءته خاصةً، فيُقرِئَه إيَّاها[٤]. فالمقصود عنده تعليم القرآن، فعلى أيِّ وجهٍ صحيحٍ كان ذلك؛ فقد تحقَّق المقصودُ. وهذا الفعل منه غايةٌ في الدلالة على خلوص النيّة، وعدم طلب الشُّهرة والصيت.

ومن اتَّضع لله أبى الله إلا أن يرفعه، فكان نافعٌ عالمًا يَعرفُ له الكبار قدره،

= التصانيف السائرة؛ منها: شرح صحيح مسلم، المجموع شرح المهذب، والأذكار، ورياض الصالحين.انظر: شذرات الذهب (٥/ ٣٥٤).

(١) رواه البخاري (ح ٦٨٦٣).

(٢) رواه الطبري في التفسير (٧/ ١٧٦).

(٣) أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي المدنيّ، الإمام أحد القراء السبعة، قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة، وأقرأ دهرًا طويلًا، فقرأ عليه خلقٌ كثيرٌ منهم راوياه قالون بن عيسى وورش المصري. توفيّ سنة (١٦٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٠٧-١١١)، وغاية النهاية (٢/ ٣٣٠-٣٣٤).

(٤) نظر: معرفة القراء الكبار: (١/ ١٠٩).

ومنهم الإمام مالكٌ والليث رحمهما الله، وكذا كانت قراءة نافع مضرب المثل في الحسن. فعن مُعلَّى بن دِحْية المِصريِّ قال:«سافرتُ بكتاب الليث بن سعد إلى نافع بن أبي نعيمٍ لأقرأ عليه، فوجدتُه يُقرئ الناس بجميع القراءات، فقلتُ له: يا أبا رُويم؛ ما هذا؟ فقال: إذا جاءني مَنْ يطلب حرفي أقرأتُه به»[1].

وجاء رجلٌ إلى نافعٍ، فقال: تأخذ عليَّ بالحَدْرِ، فقال نافعٌ: ما الحدرُ؟ ما أعرفُها، أَسْمِعْنا. قال: فقرأ الرجلُ، فقال نافع: الحدرُ؛ أو قال حدرُنا: أن لا نُسقطَ الإعرابَ، ولا ننفيَ الحروف، ولا نخفِّفَ مُشدَّدًا، ولا نُشدِّدَ مخففًا، ولا نَقْصرَ ممدودًا، ولا نمدَّ مقصورًا. قراءتُنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله ﷺ: سهلٌ جزلٌ لا نمضغ ولا نلوك، ننبر ولا نبتهر، نسهِّل ولا نُشدِّد، نقرأ على أفصح اللغات وأمضاها، ولا نلتفِتُ إلى أقاويل الشعراء، وأصحاب اللغات، أصاغرُ عن أكابرَ، مَلِيٌّ عن وَفيٍّ، دينُنا دين العجائز، وقراءتنا قراءة المشايخ، نسمع في القرآن ولا نستعمل فيه بالرأي، ثم تلا نافع: ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء :٨٨][2].

وعن ابن مجاهدٍ قال:«كان أبو عمرو[3] يُسهِّل القراءة، غير متكلِّفٍ،

---

(١) معرفة القراء الكبار: (١/ ١٦٠). ومُعلَّى بن دِحية المصري، أبو دِحية، أحد تلاميذ نافع قرأ القرآن وجوَّده عليه. انظر: معرفة القرَّاء (١/ ١٦٠)، وغاية النهاية (٢/ ٢٦٥).

(٢) التحديد: (ص ٩١).

(٣) أبو عمرو بن العلاء المازني البصرة (٦٨-١٥٤هـ) الإمام المقرئ أحد السبعة، النحويّ =

يؤثر التخفيف ما وجد إليه السبيل»[(١)].

وعن أيوب بن تميم [(٢)] قال: «قراءتنا سهلةٌ؛ يعني قراءة أهل الشام؛ لا نعرف التشديد، يعني التكلُّف»[(٣)].

وكان الإمام عاصم [(٤)] – صاحب همزٍ ومدٍّ وقراءة سديدة[(٥)].

وعن أبي بكرٍ بن عيَّاش[(٦)]، قال: «..دخلتُ على عاصمٍ؛ وقد احتُضِرَ؛

= اسمه على الأرجح زبَّان، كان من أعلم الناس بالقرآن والعربية وأيام العرب والشعر، وكان من أهل السُّنة، وليس في القراء السبعة أكثر شيوخًا منه. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٠٠-١٠٥)،غاية النهاية (٢٦٢-٢٦٥).

(١) التحديد: (ص ٩٢).

(٢) أبو سليمان أيوب بن تميم التميمي الدمشقي المقرئ قرأ على يحيى الذِّماري. توفي سنة (١٩٨هـ). انظر: معرفة القراء (١/ ١٤٨).

(٣) التمهيد في معرفة التجويد: (ص ١٨٧).

(٤) أبو بكر عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود الأسديّ بالولاء الكوفيُّ الإمام المقرئ الحُجَّة أحد السبعة، معدودُ في التابعين، اشتهرت قراءته من رواية حفص بين كثيرٍ من جمهور المسلمين في معظم الأقطار الإسلامية. تُوفي سنة (١٢٨هـ). انظر: معرفة القراء (١/ ٨٨-٩٤) غاية النهاية (١/ ٣٤٦-٣٤٩)، تقريب التهذيب (١/ ٢٨٥).

(٥) وردت في كثير من المصادر (شديدة)؛ بالشين المعجمة؛ بدل (سديدة). والثانية أشبه وأقرب إلى وصف الأئمة المعتبرين لقراءة الإمام عاصم، أما بالمعجمة فهي محمولة – كما في الرواية – على تحقيق الهمز وإشباع المدّ إشباعًا نسبيًّا إذا قورن بقرَّاءٍ آخرين؛ لأنَّ عاصمًا ممن يُحقِّقون. والله أعلم.

(٦) أبو بكر شعبة بن عيَّاش بن سالم الأسديُّ الكوفيُّ (ت١٩٤هـ) المقرئ مشهورٌ بكنيته، وقيل هي اسمه، إمام في القراءة وثقة في الحديث، وهو أحد راويي قراءة عاصم بن أبي النجود. انظر: معرفة القراء (١/ ١٣٤-١٣٨)، غاية النهاية (١/ ٣٢٥-٣٢٧)، تقريب التهذيب (١/ ٦٢٤).

فجعلتُ أَسمعُه يُردِّد هذه الآية يحققها حتى كأنه يصلي: ﴿ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ أَلَا لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَهُوَ أَسۡرَعُ ٱلۡحَٰسِبِينَ ﴾[الأنعام:٦٢]، فعلمتُ أن القراءة منه سجيةٌ»(١).

ويُستفاد من الأثرين عن الإمام عاصم – أنَّه كان صاحب قراءة سديدة على التَّمام، فلا يحمله الإفراط على التَّجاوز، ولا يحمله خوف الإفراط على الترك المخلِّ. وحقيقة السَّداد الإصابة والاستقامة؛ قال في اللسان:«...وأما السَّداد – بالفتح – فإنما معناه الإصابةُ في المنطق أن يكون الرجل مُسدَّدًا. ويقال: إنه لذو سداد في منطقة وتدبيره، وكذلك في الرمي. يقال: سدَّ يسدُّ إذا استقام...»(٢).

كما يُستفادُ أنَّ السداد والتحقيق المقصود إنَّما هو قدرٌ طبعيٌّ لا تكلُّفَ فيه إلا بما يُقيم به المرءُ الصوابَ ويوافقُه. وانظر إلى الإمام – وهو على فراش الموت؛ حيث يذهَلُ المرءُ عن جليسه، ويغفل عن التدقيق فيما يخرجُ مِن فيه، فلو كان تحقيقه في حياته تكلُّفًا لتركه في حاله تلك، ولكنَّها سجيةٌ جُبِلت على القرآن جَبْلًا، فلا عَجَبَ أن صار لقراءةِ صاحبِها كلُّ هذا الذيوعِ والانتشار؛ زمانًا ومكانًا.

وأمَّا الإمام حمزة (٣) فقد اشتُهر عنه نهيُه عن التعسُّف والإفراط في

(١) انظر: معرفة القراء (١/ ٩٣).

(٢) لسان العرب (٤/ ٥٣٠) مادة س د د.

(٣) أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات (٨٠-١٥٦هـ) أحد القرَّاء السبعة، قرأ القرآن عرضًا على الأعمش وابن أبي ليلى وطلحة بن مصرِّف وغيرهم، وقرأ عليه الكسائي وسليم بن =

التحقيق الـمُفضي إلى الخروج بالقارئ عن صفة الاعتدال والاستقامة، وكان على شدةِ تَمَسُّكِه بالتحقيق؛ مِنْ أشدِّ الناس كراهةً للإفراط بالتشديق، وذلك منقولٌ عن أصحابه؛ فعن سُليم بن عيسى(١) قال: سمعتُ حمزة بن حبيب الزيات يقول: إنما القراءة بمنزلة الشَّعَرِ؛ إذا كان جَعدًا قططًا سَمُجَ، وإذا كان سبطًا سمُجَ، وإنما حُسْنُه أن يكون بين ذلك، وكذلك القراءة.

وعن حسين بن علي الجعفيّ(٢) قال: سمعتُ حمزة بن حبيب يقول: إنما القراءة بمنزلة البياض؛ إذا قلَّ كان سُمرةً، وإذا اشتدَّ صار برَصًا، ولكن بين ذلك.

وعن عبد الله بن موسى قال: قال لي حمزة: إني أكره ما تجيئون به، يعني التشديد(٣).

= عيسى وغيرهما، قال عنه الذهبي: «كان إمامًا حجة قيِّمًا بكتاب الله تعالى، حافظًا للحديث، بصيرًا بالفرائض والعربية، عابدًا خاشعًا قانتًا لله، ثخين الورع، عديم النظير» انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٢١٦)، معرفة القراء (١/ ١١١-١١٨)، غاية النهاية (١/ ٢٦١-٢٦٣).

(١) أبو عيسى سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب الكوفيّ (١٣٠-١٨٨هـ) المقرئ صاحب حمزة بن حبيب وأخص تلاميذه به وأحذقهم بالقراءة، وعنه أخذ خلف بن هشام البزَّار وخلَّاد بن خالد الصيرفي وأبو عمر الدُّوري وغيرهم. انظر: معرفة القراء (١/ ١٣٨-١٤٠)، غاية النهاية (١/ ٣١٨).

(٢) أبو عبد الله حسين بن علي الجعفي الكوفيّ (١١٩-٢٠٣هـ) قرأ على حمزة وأخذ الحروف عن أبي عمرو بن العلاء وعن أبي بكر بن عيَّاش وبرع في القراءة والحديث، قال فيه الإمام أحمد: «ما رأيتُ أفضل مِن حسين الجعفي». انظر: معرفة القرَّاء (١/ ١٦٤-١٦٥)، وغاية النهاية (١/ ٢٤٧).

(٣) التحديد (ص ٨٨).

وعن عبد الله بن صالح العجليّ[١] قال: قرأ أخٌ لي أكبرُ مني على حمزة، فجعل يمدُّ، فقال حمزة: لا تفعلْ، أما عَلِمتَ أنَّ ما كان فوق البياض فهو بَرَصٌ، وما كان فوق الجعودة فهو قَطَطٌ، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة؟!

وعن عبد الرحمن بن أبي حماد قال: سمعتُ حمزة يقول: إنَّ لهذا التحقيق مُنتَهًى ينتهي إليه، فإذا زاد صار بَرَصًا، مثل الجعودة لها مُنتهى يُنتهى إليه، فإذا زادت صارت قَطَطًا[٢].

وعن محمد بن إبراهيم النخعيّ أنه صلَّى خَلْفَ حمزةَ، فكان لا يمدُّ ذلك المدَّ الشديدَ، ولا يَهمِزُ ذلك الهمزَ الشديدَ.

وقال أبو أيوب الضَّبيّ[٣]: قرأ رجل على حمزة، فجعل الرجل يتشدَّقُ، فقيل له: يا حمزةُ؛ هذا التحقيق؟ فقال: لا؛ هذا التمطيط.

قال الهمذاني -:«إنَّ تجويد القراءة وتحبيرها هو تصحيح الحروف وتقويمها، وإخراجها من مخارجها وترتيبها مراتبها، وردها إلى أصولها،

---

(١) أبو أحمد عبد الله بن صالح العِجليّ، من كبار المقرئين قرأ على حمزة وحدَّث عنه، قال أبو حاتم: «صدوق» وقال ابن حبان:«مستقيم الحديث». تلا عليه جماعة. تُوفي بعد العشرين ومائتين انظر: معرفة القراء (١/ ١٦٥-١٦٦)، وغاية النهاية (١/ ٤٢٣)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص١٦٩).

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٧٧)، والتحديد (ص ٨٨)، معرفة القراء: (١/ ١١٥).

(٣) أبو أيوب سليمان بن يحيى الضَّبيّ البغدادي (ت٢٩١هـ) من كبار المقرئين وعلمائهم، قرأ على الدُّوري وغيره، وكان مُوثَّقًا مُصدَّقًا، انظر: معرفة القراء (١/ ٢٥٦-٢٥٧)، وغاية النهاية (١/ ٣١٧).

وإلحاقها بنظائرها، من غير إفراطٍ يؤدي إلى التشنيع، ولا نُقصانٍ يُفضي إلى التضييع، بل بملاحظة الرفق والسهولة، ومجانبة الشدة والصعوبة، ومتى أخلَّ التالي بشيءٍ من وصفها؛ فقد أزالها عن حدِّها ورصفِها»[١].

وقال أيضًا:« ثمَّ إني ألفيتُ جماعة من المتكلِّفين من قرَّاء زماننا، قد اعتمدوا في حفظ القرآن على المصحف، وفي علومه على الصُّحُفِ، فالمتناهي منهم إذا حرَّك رأسه، وضيَّق عند القراءة أنفاسَه، ودرَّت أوداجه، واحتدَّ مزاجُه، وأفرطَ في الحركات، ورعَّد المدَّات، وغلَّظ الراءاتِ واللاماتِ، يرى أنه قد بالغ في تجويد القراءة وترتيلها، وتحقيق التلاوة وترسيلها»[٢].

وقال الداني -:«اعلموا أن التحقيق الوارد عن أئمة القراءة؛ حدُّه أن تُوَفَّى الحروفُ حقوقَها... مِن غير تجاوزٍ ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلفٍ...فأما ما يذهب إليه بعضُ أهل الغباوة من أهل الأداء من الإفراط في التمطيط والتعسف في التفكيك والإسراف في إشباع الحركات وتلخيص السواكن إلى غير ذلك من الألفاظ المستبشعة والمذاهب المكروهة؛ فخارجٌ عن مذاهب الأئمة، وجمهور سلف الأمة»[٣].

وقال:« ...فتجويدُ القرآن: هو إعطاءُ الحروفِ حقوقَها، وترتيبُها مراتبَها، ورَدُّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقُه بنظيره وشكله، وإشباعُ لفظه، وتمكينُ النطق به على حال صيغته وهيئته؛ من غير

---

(١) التمهيد في معرفة التجويد (ص ٦٢).

(٢) التمهيد (ص١٣٠).

(٣) التحديد (ص ٨٧) باختصار.

إسرافٍ ولا تعسُّف ولا إفراطٍ ولا تكلُّفٍ...»[1].

و نظمه ابن الجزري في مقدمته[2]؛ فقال:

وَهُوَ إعطاءُ الحروف حقَّها من صفةٍ لها ومُستحقَّها
وردُّ كلِّ واحدٍ لأصلِهِ واللفظُ في نظيره كمثله
مُكمَّلًا من غيرِ ما تكلُّفٍ بِاللُّطفِ في النطق بلا تعسُّفٍ

وقوله: (مُكمّلًا من غير ما تكلُّفٍ): بكسر الميم؛ اسم فاعل، أي حال كون القارئ مُكمِّل الصفات حقًّا واستحقاقًا، أو بفتحها؛ اسم مفعول، أي كون الملفوظِ مكمَّلَ الأداء مخرجًا وصفةً من غير تكلُّفٍ وارتكاب مشقة في قراءته بالزيادة على أداء مخرجه، والمبالغة في بيان صفته[3].

وقال السخاوي[4] -:

للحرف ميزانٌ فلا تَكُ طاغيًا فيه ولا تَكُ مُخسِرَ الميزانِ

(١) التحديد (ص ٦٨).

(٢) المقدمة الجزرية: الأبيات (٣٠ :٣٢).

(٣) انظر: المنح الفكرية (ص١٢١)، وشرح المقدمة الجزرية (ص ٣٤٨).

(٤) عَلَمُ الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن غطَّاس الهمداني المصري السخاوي الشافعي (٥٥٨-٦٤٣هـ)، الإمام العلم المقرئ المفسر النحوي المحدث، أخذ القراءات عن الإمام أبي القاسم الشاطبي، وأقرأ الناس نيِّفًا وأربعين سنة، له تصانيف كثيرة منها شرح الشاطبية المسمى فتح الوصيد في شرح القصيد، وجمال القراء وكمال الإقراء وغير ذلك. انظر:إنباه الرواة (٢/ ٣١١-٣١٢)، ووفيات الأعيان(٣/ ٣٤٠-٣٤١)، ومعرفة القراء:٢/ ٦٣١-٦٣٥)، وغاية النهاية (١/ ٥٦٨-٥٧١).

قال في المفيد في شرح عمدة التجويد : «يعني أنَّ لكل حرفٍ ميزانًا يُعرَفُ به مقدارُه وحقيقته، وذلك الميزان هو مخرجُه وصفتُه، فإذا أُخرجَ من مخرجه مُعطًى ما له من الصفات على وجه العدلِ في ذلك؛ من غير إفراطٍ ولا تفريطٍ؛ فقد وُزن بميزانه وهذا هو حقيقة التجويد، وإليه أشار الخاقاني[1] بقوله:

زنِ الحرف لا تُخْرِجْهُ عن حدِّ وزنه   فوزنُ حروفِ الذكر من أفضل البرِّ

والميزان في اللغة: كُلُّ ما يعرف به مقدار الشيء من مكيال ومقياس وغيره....وقوله فلا تك طاغيًا؛ أي: زائدًا فيه متجاوزًا للحدِّ، وكل شيءٍ تجاوز حدَّه فقد طغى، وقوله : ولا تك مخسر الميزان: أي لا تكُ منقصًا له مقصِّرًا عن الحدِّ»[2].

وفي كلام جامعٍ لابن تيمية – يقول واصفًا صاحب القرآن المستحقَّ عالي المنازل، والدرجات:«...فهو دائم التفكر في معانيه، والتدبر لألفاظه، واستغنائه بمعاني القرآن وحكمه عن غيره من كلام الناس، وإذا سمع شيئًا من كلام الناس وعلومهم؛ عرضه على القرآن، فإن شهد له بالتزكية قَبِلَه، وإلا ردَّه، وإن لم يشهد له بقبول ولا ردٍّ وَقَفَه وهمَّتُه عاكفة على مراد ربه من كلامه. ولا يجعل همته فيما حُجِبَ به أكثر الناس من العلوم عن حقائق

---

(١) أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان البغدادي (ت٣٢٥) إمام مقرئ مجود مُحدِّث، كان جدُّه وأبوه وزيرين لبني العباس لكنه ترك الدنيا واشتغل بالعلم، قال ابن الجزري:« وهو أول من صنَّف في التجويد فيما أعلم وقصيدته الرائية مشهورة». انظر: معرفة القراء (١/ ٢٧٤-٢٧٥)، وغاية النهاية (٢/ ٣٢٠).

(٢) المفيد في شرح عمدة التجويد (ص ٧١-٧٢)، باختصار.

القرآن إما بالوسوسة في خروج حروفه وترقيقها وتفخيمها وإمالتها والنطق بالمد الطويل والقصير والمتوسط وغير ذلك. فإن هذا حائل للقلوب قاطعٌ لها عن فهم مراد الرب من كلامه، وكذلك شغل النطق بـ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:٦] وضمّ الميم من ﴿عَلَيْهِمْ﴾، ووصلها بالواو وكسر الهاء أو ضمها ونحو ذلك. وكذلك مراعاة النغم وتحسين الصوت. وكذلك تتبُّع وجوه الإعراب واستخراج التأويلات المستكرهة التي هي بالألغاز والأحاجي أشبه منها بالبيان. كذلك صرف الذهن إلى حكاية أقوال الناس ونتائج أفكارهم. وكذلك تأويل القرآن على قول من قلَّد دينه أو مذهبه فهو يتعسَّفُ بكل طريق حتى يجعل القرآن تبعًا لمذهبه وتقوية لقول إمامه، وكُلٌّ محجوبون بما لديهم عن فهم مراد الله من كلامه في كثير من ذلك أو أكثره . وكذلك يظن مَن لم يُقدِّر القرآن حق قدره أنه غير كافٍ في معرفة التوحيد والأسماء والصفات وما يجب لله وينزَّهُ عنه؛ بل الكافي في ذلك عقول الحيارى والـمُتهوِّكين الذين كلٌّ منهم قد خالف صريح القرآن مخالفةً ظاهرةً. وهؤلاء أغلظ الناس حجابًا عن فهم كتاب الله تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم»[1].

(١) مجموع الفتاوى: (١٦/ ٥٠).

المبحث الأول: صور تعسُّف القراء وتكلُّفهم

لِتعسُّفِ بعضِ القُرَّاءِ وإفراطِهِم صورٌ ومظاهرُ كثيرةٌ، وفيما يأتي ذكر ما وقفتُ عليه من تلك الصور بشيءٍ من التفصيل:

أوَّلًا: التعسُّف والتكلُّف فيما يتعلَّق بهيئة القارئ حال التلاوة:

من التعسُّفِ تكلُّفُ بعض القرَّاء هيئاتٍ وأحوالٍ زائدةٍ عن المشروع حال قراءتهم للقرآن؛ فمنهم من يتعرَّق جبينه، ويحمرُّ وجهه، وتنتفخُ أوداجه، مما يدلُّ على التعنِّي والمشقَّة.

وقد وصف الإمام الجَعْبَرِيّ(١) هذا الصنف فأجاد؛ إذ يقول في عقود الجمان:

كم قارئٍ يُرْيَنْكَ سَمتَ مُجوِّدٍ ... ما يعرف التَّحريكَ مِنْ إسكانِ
قد ظنَّ تجويدَ القُرانِ تَشَدُّقًا ... وَتَمَايُلًا وتَنفخَ الودجانِ
فغدا يَشُدُّ الحرفَ جاهِدَ نفسه ... ويَمُدُّ مُرتَعِدًا أخا إثخانِ

ومن ذلك أيضًا: «تحريك الرأس عن يمينٍ وشمال كالالتفات، أو تحريكه بزعزعةٍ من سفل إلى علو أو من علو إلى سفل كالإيماء بنعم ولا في المخاطبات. ومنه عبوس الوجه وتقطيبه، وتصغير العينين، وتعالي أعالي الخدين، وتلوين الحاجبين، وتعويج الشفتين، وإقامة العنق وإحناؤه؛ بما

---

(١) برهان الدين أبو محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العبَّاس الربعي الجَعْبَرِي السَّلَفيّ، (٦٤٠-٧٣٢هـ)، الإمام العلَّامة المُحقق المقرئ المتقن صاحب التصانيف في أنواع العلوم. شرَحَ الشاطبية وناظمة الزُّهر. انظر: غاية النهاية (١/ ٢٥-٢٦).

يخرج عن العادة المألوفة والشاكلة المعروفة، والزحف والتنقل من جلسة إلى خلافها كثيرًا، والعبث بالأصابع والشَّعَر»[1].

ومن المبالغات في صفة الصوتِ ومقداره[2]: الجهرُ الصاعق الشديد، واستكداد الصوت حتى ينقطع[3]، ونقله من حال إلى حال في تباعد الانتقال. ورُبَّما أفضى به ذلك إلى اختلاج الصدر والكفين وتَغَيُّر اللون والعين؛ فتدرّ عروقه وتفسد حروفه.

ومثله التقليس، وأصله ضرب اليدين على الصدر خضوعًا واستكانة[4]، ثم أُطلق على وضع اليدين على الأذنين عند القراءة، كما هو مُشاهَد من عامَّة القرَّاء. ويكون – غالبًا– مع رفع الصوت بالقراءة بصورةٍ مُبالغٍ فيها.

ومنها اللَّكز في القراءة؛ وهو الابتداء بقلع النفس والختم به. وكذلك المبتدئ بصياح مديد والخاتم به، وإن لم يكن فيه لكز. واللكز لغةً: الوجءُ في

---

(١) انظر: بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القرَّاء (ص ٣٦-٣٧).

(٢) انظر: بيان العيوب (ص٣٧-٣٩)، ونهاية القول المفيد (ص ١٩-٢٣)، بدع القرَّاء (ص١٧-١٨).

(٣) استكداد الصوتِ: المبالغة في الجهر بالصوت حتَّى تكلَّ الأحبال الصوتية، وغيرها من أعضاء جهاز النُّطق. وهو من المبالغات المشاهَدَةِ بكثرة في بعض الحلقات القرآنية، حيث يعتمد المعلِّم على القراءة التلقينية التكرارية لمجموعةٍ من الطلاب، فيستحثُّهم لينشطوا للقراءة، فيظنُّون أنَّ استكدادَ الصوتِ غايةٌ مقصودةٌ، فينشئون على ذلك. وفيه – بخلاف التنشئة على إحدى صُوَرِ الغُلُوِّ – استهلاكُ طاقة الحَفَظَةِ فيما لا طائلَ تحته.

(٤) انظر: لسان العرب (٧/ ٤٧١)؛ مادة: ق ل س.

الصدر بجُمْع اليد [١]، وحقيقة اللكز دفع الحرف بالنَّفَسِ مع شدة إخراج له به، وهو في الاستئناف أقوى منه في القطع. ومنه المبالغة في الهمزة المتحركة فوق حقِّها، وكسوة الهمزة الساكنة ضيقًا ربما أخرجها عن السكون إلى التحريك.

ومنه ترقيص النَّفَس؛ ومعناه أن يُرقِّص القارئ صوته بالقرآن؛ فيزيد في حروف المدِّ ومقادير الغنن. ومنه أن يروم السكت على الساكن ثمَّ ينفر عنه.

ومنه التمضيغ، وهو تعريض الشدقين كحال الذي يُخرج النَّفَسَ بأنين أو كالضاحك المخافت. ومنه ابتلاع الريق، وإخراج الصوت من قصبة الحلق.

ومن العيوب الطحر [٢]، وهو إخراج الحروف بالنفس قلعًا من الصدر. ولربَّما خفي بأكثرها مخرج الحاء والهاء لما يبالغ في إخراجها من الشدة. ومنهم من يفتح لذلك فاه حتى كأنه يُصايح مخاصمًا في إغضاب.

ومن العيوب الزَّحْر، وصفته تمديد الحروف خارجًا عن سنن حدها فتتقلص جلدة الوجه.

ومنه الترعيد؛ وصفته تعليق الصوت بترديد الحنجرة كأنَّه يرعد من بردٍ وألمٍ.

---

(١) انظر: لسان العرب (٨/ ١٢٠)؛ مادة ل ك ز.

(٢) الطَّحر والطُّحار: النفَس العالي، وفي الصحاح: والطحير التَّفَس العالي. والطَّحير من الصوت مثل الزحير أو فوقه. انظر: لسان العرب (٥/ ٥٧١)؛ مادة: ط ح ر.

ومـن العيـوب التشـديق، وصـفته تطويـل الحـروف في تمييـل أيمـن الشدقين أكثر من تمييل الأيسر، والاستعانة بهما عند المخفوض أو التنقل مـن خفض إلى فتح .

ومن أخطره وأحراه تلبُّسًا بوصف البدعةِ التحريفُ؛ وهـو مـا أحدثـه هـؤلاء الـذين يجتمعـون ويقـرءون بصـوتٍ واحـدٍ فيُقطِّعـون القـراءة، ويـأتي بعضهم بـبعض الكلمـة، والآخـر ببعضـها الآخـر، ويحـافظون في ذلـك عـلى التدرُّج الموسيقي ومُراعاة القوانين الصوتية لما يُسمَّى بالسلَّم الموسيقي! وقد انتشر هذا الضربُ من الهراءِ انتشـار العـدوى في الزحـامِ وصـار الــمُحدَثُون يتلقونـه عـن المخضرـمين! وصـارت المسـابقات تنعقـدُ لـذلك. ولا حـرجَ عندهم في أن يكون المعلِّمُ من الموسيقيين الذين يتعاملون مع القرآن عـلى أنَّـه ضربٌ من (الموادِّ الموسيقية) لا أكثر! ولا حـرج كـذلك أن يكـون المعلِّـم أو المتعلِّمُ فتاةً سافرةً صبوحَ الوجه صدوحَ الصوتِ!

ثانيًا: الإفراط في السرعة حال القراءة:

قال تعالى: ﴿ أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴾[المزمل:٤].

قال الحافظ ابن كثير:« وقوله: { وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلا } أي: اقـرأه عـلى تَمَهُّلٍ، فإنَّه يكون عونًا على فهم القرآن وتدبره. وكذلك كـان يقـرأ ﷺ. قالـت عائشة: كان يقرأ السورة فيرتلها، حتى تكون أطول من أطول منها[1]. وعـن أنس: أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ، فقال: كانت مـدًا، ثـم قـرأ ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ

(١) رواه مسلم (ح ٧٣٣).

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ يمد(بسم الله)، ويمد (الرحمن)، ويمد (الرحيم)[١].

وعن أم سلمة: أنها سُئلت عن قراءة رسول الله ﷺ، فقالت: كان يقطع قراءته آية آية، ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[٢]،...وعن ابن مسعود أنه قال: لا تنثروه نثر الرمل ولا تهذّوه هذّ الشعر، قفوا عند عجائبه، وحرِّكوا به القلوب، ولا يكن همّ أحدكم آخر السورة. وجاء رجل إلى ابن مسعود ﷺ فقال: قرأت المفصل الليلة في ركعة. فقال: هَذًّا كهذِّ الشعر؟! لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله ﷺ يقرن بينهن. فذكر عشرين سورة من المـُفَصّل سورتين في ركعة»[٣].

ويُعبَّر – في عامَّة كلام العلماء – عن الإفراط في الإسراع حال القراءة بلفظين: الهذِّ، والهذرمة..أمَّا الهذُّ، بالذال المعجمة مشدّدة فهو سرعة القراءة يقال: هذَّ القرآن هذًّا ويهُذُّ الحديث هذًّا أي: يسرده[٤].

قال النوويُّ – في التبيان: وقد نهى عن الإفراط في الإسراع، ويُسمى الهذّ.

(١) رواه البخاري (ح ٥٠٤٦).

(٢) رواه أبو داود (ح ٤٠٠١)، والترمذي (ح ٢٩٢٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (ح ٥٠٠٠).

(٣) تفسير ابن كثير: (٨/ ١٥٩-١٦٠) باختصار. وأثر ابن مسعود أخرجه مسلم (ح٨٢٢).

(٤) انظر اللسان: (٩/ ٦٥) مادة هـ ذ ذ .

أمَّا الهذرمة فهي كثرة الكلام، وهَذْرَمَ الرجل في كلامه هذرمة: إذا خلَّط فيه، ويقال للتخليط الهذرمة، ويقال: هو السرعة في القراءة والكلام والمشي[1].

وعلى ذلك يمكنُ حمل الهذِّ على الإسراع الذي يُفهم معه الكلام، ولكن يُفرِّط فيه القارئ في تحقيق أحكام التجويد، ولا يأتي بها على وجهها؛ فيترك الغنن والمدود ويختلس الحركات دونما موجبٍ، ونحو ذلك.

أما الهَذْرَمَةُ: فهي الإسراع المـُفضي إلى التخليط في الكلام؛ بحيث لا يفهم السامع ما يقول القارئ، وهذا منهيٌّ عنه دون شكٍّ.

أما الحَدْرُ: فهو أحد مراتب القراءة، وهو الإسراع مع المحافظة على أحكام التجويد.

وقد يُطلق الهذُّ والهذرَمَةُ ويُراد بهما الحدر، قال الشيرازي: «وقد وردت الرخصة في الهذِّ والزمزمة، وهما نوعان من القراءة: أمّا الهذُّ فهو سرعة القراءة...وأما الزمزمة فهي القراءة في النَّفْس خاصة»[2].

وقال أبو عمرو الداني: «وإنما يَستعمل القارئ الحدر والهذرمة، وهما سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ وتمكن الحروف لتكثر حسناته»[3].

قال الشيخ بكر أبو زيد –: «أما هَذُّه (حَدْراً) بمعنى إدراج القراءة مع مراعاة أحكامها وسرعتها بما يوافق طبعه، ويخف عليه، فلا تدخل تحت

---

(١) انظر اللسان: (٩/ ٦٧) هـ ذ ر م.

(٢) الموضح في وجوه القراءات وعللها (ص ١٥٨).

(٣) التحديد (ص ٧١).

النهي، بل هذه من أنواع القراءة المشروعة »[١].

قلتُ: وقد يكونُ هذا الإطلاق من قبيل التجوُّز في اللفظ، قبل أن يستقرَّ الاصطلاح استقرارًا واضحًا، وعليه يُمكن حمل ما أورده النوويُّ – في شرحه على قول عبد الله بن مسعود ﷺ، وقد قال له نَهِيكُ بنُ سِنانٍ:«إني لأقرأ المُفصِّل في ركعة». فقال عبد الله: «هذًّا كهذِّ الشعر؟!»؛ قال النووي شارحًا:«.. أنَّ الرجل أخبره بكثرة حفظه وإتقانه؛ فقال ابن مسعود: تهذّه هذًّا؟ وهو بتشديد الذال، وهو شدة الإسراع والإفراط في العجلة. ففيه النهيُ عن الهذِّ، والحثُّ على الترتيل والتدبر، وبه قال جمهور العلماء. قال القاضي: **وأباحت طائفة قليلة الهذَّ**»[٢].

أقول: وعليه قد يحمل – أيضًا – قول القاضي الذي نقله النووي: «وأباحت طائفة قلية الهذَّ». أمَّا إن كان مقصود الهذّ بمعناه فهو محمول على الحد الأدنى من الإفهام، وإلا فلا.

قال النووي – :«وقد نهى عن الإفراط في الإسراع، ويسمى الهذّ. ثبت عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنَّ رجلًا قال له: إني أقرأ المفصل في ركعة واحدة. فقال عبد الله: "هذًّا كهذِّ الشعر؟! إنَّ أقوامًا يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع" ...قال العلماء والترتيل مستحب للتدبر ولغيره، قالوا: يُستحب الترتيل للأعجميِّ الذي لا يفهم معناه؛ لأنَّ ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام، وأشدُّ تأثيرًا في

(١) بدع القراء (ص١٧).

(٢) مسلم بشرح النووي (٣/ ٢٩٢).

القلب»[١].

وقال الحافظ -:«قوله (هذًّا)؛ بفتح الهاء وتشديد الذال المعجمة أي سردًا وإفراطًا في السرعة، وهو منصوب على المصدر، وهو استفهام إنكار بحذف أداة الاستفهام... وقال ذلك لأنَّ تلك الصفة كانت عادتهم في إنشاد الشعر»[٢].

قال الثعالبي:« قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾[النساء:٨٢]؛ المعنى: أَفلا يتدبَّر هؤلاءِ المنافقُونَ كَلاَمَ اللهَّ تعالى، فتظهر لهم براهِينُهُ، وتلُوح لهم أدلَّته، قُلْتُ (الثعالبيّ): اعلَمْ - رحمك اللهَّ تعالى- أنَّ تدبُّر القرآن كفيلٌ لصاحبه بكُلِّ خير، وأما الهَذْرَمَة والعَجَلَةُ فتأثيرُها في القَلْب ضعيفٌ»[٣].

وعن محمد بن كعب القرظي[٤] - قال:«لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح (إذا زلزلت الأرض، والقارعة) لا أزيد عليهما وأتردد فيهما وأتفكر أحب إلى من أن أهذَّ القرآن هذًا أو قال: أنثره نثرًا»[٥].

وقال الإمام أبو حامد الغزالي[٦] -: «واعلم أن الترتيل مستحبٌّ لا

(١) التبيان (ص ٥١)، باختصار يسير.

(٢) فتح الباري: (٢/ ٣٠٣).

(٣) تفسير الثعالبي (١/ ٣٣٢).

(٤) محمد بن كعب بن سليم القرظيّ المدنيّ (٤٠-١٢٠هـ)، عالم ثقة سمع من بعض الصحابة منهم ابن مسعود وعليّ رضي الله عنهما، ونزل بالكوفة مدة. انظر: تقريب التهذيب (١/ ٥٠٤).

(٥) انظر: الزهد لابن المبارك (ص ٩٧)، وصفة الصفوة: (٢/ ٦٧).

(٦) أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطُّوسي (٤٥٠-٥٠٥هـ) من فقهاء الشافعية، =

لمجرد التدبر، فإنَّ العجميَّ الذي لا يفهم معني القرآن يُستحبُّ له أيضًا في القراءة الترتيل والتؤدة، لأنَّ ذلك أقربُ إلى التوقير والاحترام، وأشدُّ تأثيرًا في القلب من الهذرمة والاستعجال»[١].

وما أجملَ جوابَ الإمامِ ابن مجاهد –، وقد سُئلَ:«مَنْ أَقرأُ الناس؟ قال: مَنْ حقَّق في الحدر»[٢].

ويُبيِّنُ إمام الفنِّ ابن الجزري – ضابط الحدرِ وحدَّه فيقول:« ..أما الحدر ... فهو عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك مما صحت به الرواية، ووردت به القراءة مع إيثار الوصل، وإقامة الإعراب ومراعاة تقويم اللفظ، وتمكن الحروف وهو عندهم ضد التحقيق. فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة، وليحترز فيه عن بتر حروف المدِّ، وذهاب صوت الغنة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة، ولا يخرج عن حد الترتيل...

وقد اختُلف في الأفضل هل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة؟ فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل ... والصحيح بل

= له مصنَّفات في الفقه وأصوله والفلسفة والتصوُّف، ولولا اشتغاله بالفلسفة والكلام لكان شأنه أعظم مما كان. من مصنَّفاته: إحياء علوم الدين، والوجيز، والخلاصة. انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢١٦-٢١٩).

(١) إحياء علوم الدين: (١/ ٢٧٧).

(٢) التمهيد (ص ١٨٩).

الصواب ما عليه معظم السلف والخلف هو أن الترتيل والتدبير مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها لأن المقصود من القرآن فهمه والتفقه فيه والعمل به وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه»(١).

قال ابن الجوزي – في تلك الصورة من صُور تلبيس إبليس على بعض القرَّاء:« ..ومن ذلك أنَّ أقوامًا من القراء يتبارون بكثرة القراءة. وقد رأيتُ من مشايخهم مَن يجمع الناس ويقيم شخصًا ويقرأ في النهار الطويل ثلاث ختماتٍ فإن قصَّر عِيبَ، وإن أتمَّ مُدِحَ. وتجتمع العوام لذلك ويحسنونه كما يفعلون في حق السعاة، ويريهم إبليس أنَّ في كثرة التلاوة ثوابًا، وهذا من تلبيسه؛ لأنَّ القراءة ينبغي أن تكون لله تعالى لا للتحسين بها، وينبغي أن تكون على تمهل وقال ﷻ: ﴿لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾[الإسراء:١٠٦]، وقال ﷻ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾[المزمل:٤]»(٢).

ثالثًا: الصعقُ والغشيانُ وتكلُّفُ البكاء للرياء:

من صفات أهل العلم الربَّانيين أنَّهم﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾[مريم:٥٨]. وقد بكى النبي ﷺ لقراءةِ ابن مسعود، وكان يُسمَعُ لصدره صوتٌ كأزيز المِرْجَل من البكاء في الصلاةِ، وكان صدِّيقُ الأمة ﷺ رجُلًا بكَّاءً لا يملكُ عينيه إذا قرأ القرآن، وحُكيَ عن عُمَرَ أنَّه قرأ في صلاة فبكى حتى انقطع فركع، فكانوا يسمعون نشيجه من وراء

(١) النشر: (١/ ١٦٤-١٦٥).

(٢) تلبيس إبليس (ص ١١٦).

الصفوف. والآثار عن الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسانٍ كثيرة جدًّا في هذا الشأن، أفردها بعض العلماء بالتصنيف، وليس في تلك الآثار أنَّهم كان يصيحون أو يُصعقون أو يُغشى عليهم، أو نحو ذلك. ولذا؛ فإنَّ طائفةً من علماء السلفِ قد أنكروا على مَنْ يُصعقُ أو يُغشى عليه حال قراءته أو سماعه للقرآن، وهُم قد بَنَوَا نكيرهم على أنَّ هذه الصفة ابتداعٌ وغلوٌّ، فأمَّا كونُه ابتداعًا؛ فلأنَّه لم يُحكَ عن النبي ﷺ ولا عن خيار السلف من الصحابة وتابعيهم ﷺ أجمعين، وأمَّا كَونُه غُلُوًّا؛ فلأنَّ المحكيَّ في القرآن الكريمِ والواردَ عن النبي ﷺ وأصحابه البررة ﷺ هو البكاءُ، وأقصى ما ورد عنهم النشيجُ ونحوُه.

يقول عروة ابن الزبير –: قلتُ لجدتي أسماء رضي الله عنها: كيف كان يصنع أصحاب رسول الله ﷺ إذا قرأوا القرآن؟ قالت: كانوا كما نعتهم الله تعالى تدمع أعينهم وتقشعر جلودهم. قلتُ: فإن ناسًا ها هنا إذا سمعوا ذلك تأخذهم عليه غشية فقالت: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم!»(١).

وعن قتادة أنَّه تلا: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[الزمر:٢٣]، قال: هذا نعتُ أولياء الله، نعتهم الله بأن تقشعر جلودهم وتبكي أعينهم وتطمئن قلوبهم إلى ذكر الله، ولم ينعتْهم بذهاب عقولهم والغشيان عليهم، وإنما هذا في أهل البدع، وهذا من الشيطان»(٢).

---

(١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٤٩)، تفسير القرطبي (١٥/ ٢١٢).

(٢) انظر: تفسير الصنعاني (٣/ ١٧٢)، وتفسير ابن كثير (٧/ ٦١).

فحتَّى إن كان الباعثُ عليه هو رِقَّةُ الطبعِ، وقُربُ الدمعةِ، وشِدَّة حضور الفكرِ؛ فهو في نَظرِ هؤلاء العُلماءِ خروجٌ عن نهجِ السلفِ ومُجاوزةٌ لطريقتهم السديدة الوسطى.

يقول شيخ الإسلام: « ...فهذه الأحوال التي يقترن بها الغَشْيُ أو الموت أو الجنون أو السكر أو الفناء حتى لا يشعر بنفسه ونحو ذلك؛ إذا كانت أسبابها مشروعة وصاحبها صادقًا عاجزًا عن دفعها كان محمودًا على ما فعله من الخير وما ناله من الإيمان معذورًا فيما عجز عنه وأصابه بغير اختياره، وهم أكمل ممن لم يبلغ منزلتهم لنقص إيمانهم وقسوة قلوبهم ونحو ذلك من الأسباب التي تتضمن ترك ما يحبه الله أو فعل ما يكرهه الله. ولكن من لم يَزُلْ عقلُه مع أنه قد حَصَلَ له من الإيمان ما حصل لهم أو مثله أو أكمل منه فهو أفضل منهم. وهذه حال الصحابة ﷺ، وهو حال نبينا ﷺ»(1).

وليس ما ذُكِرَ هو السبب الوحيد للإنكارِ على مَنْ حالُه كذلك، وإنَّما لأنهم خافوا على صاحبها أن يكون مُرائيًا بفعله، وقد سُئل ابن سيرين عن الرجل يقرأ عنده القرآن فيُصعق، فقال: ميعاد ما بيننا وبينه أن يجلس على حائط ثم يقرأ عليه القرآن من أوَّله إلى آخره، فإن وقع فهو كما قال(2).

وقال الشيخ الجريسيُّ – في بيان بعض الأمور المحرَّمة التي ابتدعها القرَّاء: « ومنها شيءٌ يُسمَّى بالتحزين: وهو أن يترك القارئ طباعه وعادته في التلاوة، ويأتي بها على وجهٍ آخرَ كأنَّه حزينٌ يكادُ أن يبكي من خشوع

---

(1) مجموع الفتاوى (11/ 9-10، 12).

(2) انظر: الاعتصام (1/ 263-267).

وخضوعٍ، وإنَّما نُهِيَ عنه لما فيه من الريَاءِ»[١].

رابعًا: المبالغة والتنطع في التجويد والتحقيق والأداء:

المتتبِّعُ لأقوال العلماء في التعسُّف والإفراط يجدُ أنَّ أكثر ما تنصرف إليه تحذيراتهم هو المبالغة في التحقيق، أو الإفراط في التجويدِ المُفضِي به إلى الخطأ واللحن.

قال الداني –: «فليسَ التجويدُ بتمضيغ اللِّسَان، ولا بتقعيرِ الفَمِ ولا بتعويج الفكّ، ولا بترعيد الصوتِ، ولا بتمطيط المشدّد، ولا بتقطيع المدِّ، ولا بتطنين الغُنَّات، ولا بحصرَمة الرَّاءات، قِراءةً تنفر منها الطِباعُ، وتمُجُّها القلوبُ والأسماعُ، بل القراءة السهلةُ، العذبةُ، الحلوة اللطيفة، التي لا مَضْغَ فيها، ولا لَوكَ ولا تعَسُّفَ، ولا تكلُّف، ولا تصنُّعَ، ولا تنطُّعَ، ولا تخرج عن طباعِ العرب، وكلامِ الفصحاء بوجْهٍ من وجوه القراءاتِ والأداء».

وقَالَ الإِمَامُ ابْنُ الجزري: «فالتجويد حلية التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاءُ الحُرُوفِ حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردُّ الحَرْف إلى مَخْرَجه وأصله، وإلحاقِه بنظيره، وتصحيحِ لفظه، وتلطيفِ النُطْق به على حالِ صيغته، وكمالِ هيئته، منْ غير إسراف، ولا تعسُّف، ولا إفراط ولا تكلُّف. وإلى ذلك أشار النبي ﷺ بقوله " مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ القُرْءان غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءةِ ابن أُمِّ عَبْدٍ" يعني عبد الله بن مسعود ﷺ»[٢].

قال ابن الجوزي –:«وقد لبَّسَ إبليسُ على بعض المصلين في مخارج

(١) نهاية القول المفيد (ص١٩)، وانظر: جمال القراء (٢/ ٥٢٨).

(٢) النشر: (١/ ١٦٨)، وانظر: التحديد (ص٦٨).

الحروف؛ فتراه يقول: الحمد الحمد، فيخرج بإعادة الكلمة عن قانون أدب الصلاة، وتارة يلبِّس عليه في تحقيق التشديد في إخراج ضاد المغضوب. ولقد رأيتُ من يقول (المغضوب) فيخرج بصاقه مع إخراج الضاد؛ لقوة تشديده. وإنما المراد تحقيق الحرف فحسب. وإبليس يُخرج هؤلاء بالزيادة عن حد التحقيق، ويشغلُهم بالمبالغة في الحروف عن فهم التلاوة. وكلُّ هذه الوساوس من إبليس»(١).

ومَن تأمَّل هدي رسول الله ﷺ وإقراره أهل كل لسان على قراءتهم تبين له أن التنطُّع والتشدق والوسوسة في إخراج الحروف ليس من سنته»(٢).

نرى بعض القرَّاء يمدُّ فيُبالغ في مقدار المدِّ حتى ليكاد ينقطع نفسه، ومنهم من يُطيل الحركة القصيرة حتى يتولَّد عنها حركة طويلة (حرف مدٍّ)، وقد يفسد المعنى بذلك، كما في حالة مَن يقرأ قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١]، فيطيل فتحة النون، فتشبه (نا) الفاعلين.

ونسمعُ مَن يُبالغ في تحقيق مخارجِ بعض الحروف؛ كالهمزة بنَبرِها وضغطها، حتَّى تُشبه صوت المتهوِّع، وهو لحنٌ قديم أشار إليه أبو بكر ابن عيَّاش بقوله: «إمامنا يهمز (مؤصدة) فأشتهي أن أسدَّ أُذُني إذا سمعتُه يهمزها». قال أبو عمرو الداني بعد إيراده هذا الأثر: وقول أبي بكر (إمامنا)

(١) تلبيس إبليس (ص ١٤٤-١٤٥).

(٢) انظر: إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان: (١/ ٢٥٢، ٢٥٤).

يعني إمام مسجدهم، مسجد بني السيد بالكوفة، كان يقرأ بحرف حمزة»[١].

وقد روى حماد بن زيد[٢] قال: «رأيت رجلًا في مدينة رسول الله ﷺ يَستعدي على رجلٍ، فقلت: ما تريد منه؟ قال: إنه يتهدد القرآن، قال: وإذا المطلوب رجلٌ إذا قرأ يهمز همزًا متعسِّفًا»[٣].

وكذلك؛ اعتقاد البعض أنَّه لن يتمَّ له تحقيق الضاد الصحيحة إلا بانتفاخ الخدِّين، أو أنَّ تحقيق الثاء والذال والظاء لا يكون إلا بإخراجِ اللسان إخراجًا فاحشًا.

ومن ذلك؛ أنَّ بعض معتادي النطق بالجيم القاهرية حين يقرؤون القرآن فيريدون أن يُقيموا الجيم الفصحى يبالغون في تعطيشها، حتى تصير أقرب شبهًا بالجيم المسموعة في بعض اللهجات جنوبيْ مِصر، وربَّما صارت أقرب للشين منها للجيم الفُصحى.

ومنه المبالغة في وصفِ المخارج حتى جعلوا لِلِّسان طرفًا أيسرَ وطرفًا أيمنَ!! ولابد من أن يكون انفراج الشفتين حال النطق بالواو قدر سنِّ القلم، وإلا كان خطأً!! ونحو ذلك من المجازفاتِ والتحكُّمات.

أمَّا المبالغة في باب الصفات؛ فيُرقِّق المرقَّق حتى يصير كالممال، ويُفخِّم

---

(١) التحديد (ص٩١).

(٢) أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزديّ البصريّ (٩٨-١٩٧هـ)، العلامة المُحدث الحافظ الثَّبت، قال عنه ابن معين: «ليس أحد أثبت من حمَّاد بن زيد» وقال عنه الإمام أحمد: «حماد بن زيد من أئمة المسلمين من أهل الدِّين». انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٨١-٤٨٦).

(٣) انظر: الدر المرصوف (ص٢٥)، والرعاية (ص١٢٠).

المفخّم حتى يجعل ما تفخيمه نسبيٌّ –كالخاء والغين والقاف حال كسرها– مفخَّمًا تفخيمًا كاملًا، فينطق بالقاف في (المستقيم) كما ينطق بها في نحو (قال)، وينطق بالخاء في (أخي، ولقد اخترناهم) كما يُنطق بها في (خالدين) وقِس على ذلك. ومنهم من يضمُّ الشفتين عند النطق بالحروف المفخمة المفتوحة لأجل المبالغة في التفخيم.

ومنها المبالغة في تكرير الراء؛ ظنًّا أنَّها لن تستقيم إلا بذلك، وعلى النقيض منه مَن يُبالغ في حصر الراء، فيعدم تكريرها بالكلِّية؛ وذلك بأن يُلصِق طرف لسانه بالحنك العلوي أو بالأسنان قبل تمام النطق بالراء فتأتي مكتومةً مُحصرمةً غير صحيحة.

ومنهم من يُبالغ في قلقلة المقلقلِ حتَّى يخرج به إلى الحركة، أو يُعطيه نوعًا من الترديد أشبه برجع الصوت، ومنهم من يقرأ (الهدهد) واصلًا، فيبالغُ في القلقلة؛ فلا تدري آلدال الأولى أشدُّ تحرُّكًا أم الثانية! ومنهم من يبالغ في همس المهموس؛ فيُلحق به صوتًا هو أشبه بالسين، بل منهم من يجعلها سينًا خالصة، ومنهم من لا يُفرِّق في هذا المقام بين الساكن والمتحركِ.

ومنهم من يُطيل زمن الغنة حتى تصير بمقدار ثلاث حركاتٍ أو أكثر.

وبصفة عامةٍ، يُلاحظ أنَّ المبالغة والتعسُّف في التحقيق تقع من طائفةٍ معينة من المُجوِّدة، وهم أولئك الذين اطَّلعوا على بعض مباحث التجويد النظرية دون الأخذ عن مُجيدي المشايخ والمقرئين، فلا همْ قرؤوا كما يقرأ

العامَّة، ولا هم بلغوا مبلغ الطلَّاب المجيدين، فظنُّوا التجويدَ تشدُّقًا وتقعُّرًا وليًّا باللسان، وتمطيطًا في الحروف.

وقد أشار ابن البنَّاء – إلى ذلك في قوله: « ...فإنَّك لما رأيت كتاب التجريد في التجويد واستحسنت أصوله وفصوله؛ أحببتُ إتباعه بمختصر في معايب ألفاظ يتكلَّفها كثير من القراء على غير أصلٍ، ولا هي داخلة في حد تجويد ولا ترتيل؛ وإنما يكون ذلك ممَّن يتكلَّف التجويد من غير أن يقتبسه من عالم مجيد»[1].

مسألة: يجوزُ للمُعلِّم أن يُبالغَ قليلًا في بعض جزئيات التجويد، حتَّى يستطيعَ الطالب المبتدئُ أداءها على وجهها السليم، فالملاحظُ أنَّ بعض المبتدئين لا يُمكن لَفتُ نظرهم إلى مواطن الغُنن والمدود إلا بإطالتها عن حدِّها قليلًا. كذلك؛ قد لا ينتبهُ إلى الكيفية الصحيحة لإخراج بعض الحروف إلا بقليلٍ من المبالغةِ في تحقيقها؛ فيُسمح في باب المدود بإطالة المدِّ عن مقداره الصحيح من أجل التعليم، فيمُد أربع الحركات ستًّا، ويُطيل سِتَّ الحركات عن ذلك،كما يُسمح له بإطالة الغنة عن قدر زمن حركتين؛ حتى يلفِتَ لها سمع المتعلم وانتباهه، ويُتسامَحُ في الوقف بالحركات الكواملِ لأجل التعليم، ويُتسامُح في قدرِ الجزء الظاهر من اللسان حال إخراج الثاء والذال والظاء، ونحو ذلك.

ويُستأنسُ لهذا بما أورده الداني؛ قال: «وقف الثَّوري على حمزة، فقال: يا أبا عمارة؛ ما هذا الهمزُ والمدُّ والقَطعُ الشديد؟ فقال: يا أبا عبد الله؛ هذه

(١) بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القراء (ص ٣٥-٣٦).

رياضةٌ للمُتعلِّم».

قال الداني – بعد إيراد هذا الأثر: «ولهذا المعنى الذي ذكره حمزة – يُرخِّصُ في المبالغة في التحقيق مَن يُرخِّص مِن الشيوخ المتقدمين، والقراء السالفين؛ لترتاض به ألسنة المبتدئين، وتتحكمَ فيه طباع المتعلمين، ثم يُعرَّفون بعدُ حقيقتَه، ويُوقَفون على المراد من كيفيته. فأما استعماله على غير ذلك فلا سبيل إليه البتة، للمتقدِّم من الأخبار عن الأئمة بكراهته والعدول عنه. وقد حدثني الحسين بن علي بن شاكر البصري، حدثنا أحمد بن نصر المقرئ، قال: فأمَّا الإسراف في التحقيق الخارج عن التجويد فمَعيبٌ مذمومٌ.قال: سمعتُ ابن مجاهد –وقد سُئل عن وقف حمزة على الساكن قبل الهمزة، وإفراطه في المد إلى غير ذلك– قال: كان حمزة يأخذ بذلك على المتعلم، ومراده أن يصل إلى ما نحن عليه من إعطاء الحروف حقوقها....قال سليم بن عيسى: سمعتُ حمزة يقول: إنَّا جعلنا هذا التحقيق ليستمر عليه المتعلم»[1].

قُلتُ: ولا يجوز التوسُّع في ذلك في كلِّ المسائل، ولا مع الحذَّاق من الـمُبتدئين الذين يرتاضون بالكيفية المطلوبة من أوَّل مرَّة، فإنْ أخذ المعلِّم بذلك بعضَ الطلَّابِ فعليه أن يتعاهده مُدَّةً؛ فيدقِّق في الأخذ عليه، لئلا يخرج عن جادَّة الصواب.

خامسًا: المبالغة في توقيع الآيات على الألحان وقواعد الموسيقى:

مما ابتُلِيَ به القرَّاء في كلِّ زمانٍ، لا سيَّما زماننا هذا، توقيع الآيات على

(١) انظر: التحديد (ص ٨٩–٩٠)، شرح القصيدة الخاقانية (ص ١٦٥–١٦٦).

الألحان والمقامات الموسيقية، بما يُخرِجُ القراءة عن حدِّ الاعتدال وسَمتِ الوقار إلى فِعل أهل الغناء.

ولا خلافَ في أنَّ القارئَ مأمورٌ – على سبيل الوجوب أو الاستحباب – بتحسين صوته وتحبير قراءته ما أمكنه، والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة مشهورةٌ، ولكن يُشاهَدُ من بعض القرَّاء المبالغةُ في توقيع الآيات على المقامات الموسيقية، إلى حدِّ أنَّهم يَعقِدون لذلك المسابقات والبرامج الـمُتلفزة، ويُدرِّسون الدروس، ويُصنِّفون المصنَّفات؛ حتى استقرَّ في أذهان بعضهم أنَّه من المكروه – وربَّما من المحرَّم – قراءة آية كذا بمقام كذا، ومن الواجب قراءة آية كذا بمقام كذا، لا تُقرأ إلا به، ووصل الأمر ببعضهم أن يُشنِّعَ على قارئٍ لأنَّه قرأ آيةً فيها نذيرٌ بمقام (عجم)، وقد اشتدَّ في النكير: كيف يقرأ عاقلٌ آيةَ نذيرٍ بمقام عجم؟!!

ولا تعجبْ ولا تأخذْكَ الدهشةِ والحَيْرةِ عندما تجد في تراجم بعض مشاهير القرَّاء – في زماننا – تصريحًا بأنَّه عارفٌ بألحان الموسيقى والغناءِ، فهذا أحدُهم يُسأل في الإذاعة عن سبب شُهرته؛ فيُجيب: الفضل في ذلك يرجعُ إلى تعلُّم الألحان الموسيقية! ولقد تعلَّمتُ السُّلَّم الموسيقيَّ من بعضِ الفنَّانين![(١)].

وأصلُ هذه البدعةِ قديمٌ؛ إلا إنَّها تطوَّرت من القراءة بلحون العجم إلى القراءة بلحون أهل الفسقِ والفجور والغناء، ثـمَّ إلى استخدام التوقيع

(١) انظر: فتح الرحمن في بيان هجر القرآن (ص ٣٢)، نقلًا عن: هجر القرآن العظيم (ص ٣٦٧).

الموسيقي بالآلات أثناءَ تعلُّمها، كما حَكَى غيرُ واحدٍ ممَّن راموا ذلك.

وقد لاقت تلك البدعةُ بكافَّةِ صورها وأشكالها تحذيرًا من علماء السلف، وتواردت النصوصُ الصحيحةُ عنهم بتحريم قراءة القرآن بالألحان المحدثة والمقامات الموسيقية حتى حُكيَ الإجماع على ذلك، قال ابن رجب[1] -: «...وكان قد حدث قبل ذلك حدثان - يعني قبل انقضاء القرون الفاضلة - أحدهما: قراءة القرآن بالألحان، بأصوات الغناء وأوزانه وإيقاعاته، على طريقة أصحاب الموسيقى، فرخَّص فيه بعض المتقدمين إذا قصد الاستعانة على إيصال معاني القرآن إلى القلوب، للتحزين والتشويق والتخويف والترقيق. وأنكر ذلك أكثر العلماء. **ومنهم من حكاه إجماعًا ولم يُثبتْ فيه نزاعًا، منهم أبو عبيد وغيره من الأئمة**. وفي الحقيقة هذه الألحان المبتدعة المطربة تهيِّج الطباع وتُلهي عن تدبُّر ما يحصل له من الاستماع، حتى يصير الالتذاذ بمجرَّد سماع النغمات الموزونة والأصوات المطربة، وذلك يمنع المقصود من تدبُّر معاني القرآن، وإنما وردت السُّنَّة بتحسين الصوت بالقرآن، لا بقراءة الألحان، وبينهما بَوْنٌ بعيد....»[2].

---

(١) زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسين السلامي البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب الحنبليّ (٧٣٦-٧٩٥هـ)، الإمام الحافظ المحدِّث الفقيه الواعظ، يُعدُّ أعرف أهل عصره بالعلل وتتبُّع الطرق. له مصنفات عديدة منها: لطائف المعارف، وجامع العلوم والحكم، وذيل طبقات الحنابلة. انظر: طبقات الحفَّاظ (ص٥٤٠)، شذرات الذهب (٦/ ٣٣٩).

(٢) نزهة الأسماع في مسألة السماع، مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي (٢/ ٢٦٢).

وقد يتمسَّك متمسِّكٌ بأنَّ بعض الأئمة - كالشافعي – - رخَّص في ذلك، ولهؤلاء ننقل كلامًا لأحد أعلام الشافعية، وهو الإمام النووي –، يقول:« قال العلماء: فيُستحبُّ تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها ما لم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط، فإن أفرط حتى زاد حرفًا أو أخفاه فهو حرام. وأما القراءة بالألحان؛ فقد قال الشافعي – في موضعٍ: أكرهها. وقال في موضعٍ: لا أكرهها. قال أصحابُنا: ليست على قولين؛ بل فيه تفصيل: فإن أفرط في التمطيط فجاوز الحدَّ فهو الذي كرهه، وإن لم يُجاوز فهو الذي لم يكرهه. وقال قاضي القضاة في كتابه الحاوي(1): القراءة بالألحان الموضوعة إن أخرجت لفظ القرآن عن صيغته بإدخال حركاتٍ فيه، أو إخراج حركاتٍ منه، أو قصر ممدود أو مد مقصور وتمطيط يخل باللفظ ويلتبس به المعنى؛ فهو حرامٌ يفسق به القارئ ويأثم به المستمع؛ لأنه عدل به عن نهجه القويم إلى الاعوجاج والله تعالى يقول:﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ ﴾ [الزمر:٢٨]. قال: فإن لم يخرجه اللحن عن لفظه وقراءته على ترتيله كان مباحًا لأنه زاد له بألحانه في تحسينه...

وهذا القسم الأول من القراءة بالألحان المحرمة معصيةٌ ابتُلي بها بعض العوام الجهلة والطغام الغشمة الذين يقرؤون على الجنائز وفي بعض المحافل وهذه بدعة محرمة ظاهرة، يأثم كل مستمع لها، ويأثم كل قادر على إزالتها أو

(١) هو الماوردي في كتابه الحاوي في فقه الشافعي(١٧/ ١٩٨). وقد كره بعض أهل العلم التلقب بقاضي القضاة، وأقضى القضاة كما ورد بعدُ في كلام النووي، انظر: معجم المناهي اللفظية (ص ١١٥،١١٤) وغيرها من المواضع.

على النهي عنها إذا لم يفعل ذلك، وقد بذلتُ بعض قدرتي وأرجو من فضل الله الكريم أن يوفق لإزالتها من هو أهل لذلك وأن يجعله في عافية»[1].

وقال السخاويُّ في النونية:

رَتِّلْ ولا تُسرِفْ وأَتْقِنْ واجتَنِبْ نُكرًا يَجِيءُ به ذوو الألحان

قال الشارح: «....وقول الناظم: (ولا تُسرِفْ) إشارةٌ إلى أنَّ القارئ ينبغي له إذا رتَّل أن يحترز عن تمطيط المدات والإفراط في إشباع الحركات، فإنَّ لذلك حدًّا يوقف عنده ..وقوله: (واجتنب نكرًا يجيء به ذوو الألحان): تحذير لقارئ كتاب الله تعالى عن الاقتداء بأهل البدع في قراءة القرآن بالألحان المطربة المرجعة كترجيع الغناء. فإنَّ ذلك ممنوعٌ؛ لِمَا فيه من إخراج التلاوة عن أوضاعها، وتشبيه كلام رب العزة بالأغاني التي يقصد بها الطرب. قال الشيخ محمد بن أبي زيد: وإنَّ كتاب الله ينبغي ألا يُتلى إلا بسكينة ووقار، وما يوقن أن الله يرضى به ويقترب منه، مع إحضار الفهم لذلك. وعلى هذا مضى السلف الصالح من الصحابة والتابعين؛ وإنَّما أَحدَثَ أهلُ الألحان في القرآن في القرن الرابع؛ كمحمد بن صالح الكرماني والهيثمي وإبان، فكانوا مهجورين عند العلماء، فنقلوا القراءة إلى أوضاع لحون الأغاني، فمدُّوا المقصور وقَصرُوا الممدود وحرَّكوا الساكن، وسكَّنوا المتحرِّك، وزادوا في الحروف ونقصوا؛ لاستيفاء نغمات الأغاني، واخترعوا لكلِّ لحنٍ منها لقبًا، كالروميِّ والإحسابيِّ، والإسكندرانيِّ والديباجِ، وغير ذلك مما نَكرَهُ التطويلَ بِذِكره. ولا تجوز القراءة بشيءٍ فيه لأنه يُغيِّر أوضاع

(١) التبيان (٦٤)، باختصار يسير.

التلاوة. ولم يزل السلف ينهون عن التطريب في القراءة: يُروى أنَّ رجلًا قرأ في مسجد رسول الله ﷺ فطرَّب، فأنكر ذلك عليه القاسم بن محمد، وقال: يقول تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[فصلت: ٤١: ٤٢].

وقال مالك –: لا تُعجبني القراءة بالألحان، ولا أحبها في رمضان ولا في غيره؛ لأنَّه يشبه الغناء. ويقال: فلانٌ أقرأُ من فلانٍ. وبلغني أنَّ الجواريَ يُعلَّمْنَ ذلك كما يُعلَّمْنَ الغناء، أترى هذا من القراءة التي كان يقرأ بها رسول الله ﷺ ؟!

وسمع سعيد بن المسيب عمر بن عبد العزيز يُطرِّبُ في قراءته، فأرسل إليه سعيد ينهاه عن التطريب فانتهى. وعن أبي ذر ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يتخوَّف على أمته قومًا يتخذون القرآن مزامير يقدِّمون الرجل يؤمهم ليس بأفقههم إلا ليغنيهم.

وقال سلمان: خطبنا عليٌّ ﷺ يومًا، فذكر خُطبة له طويلة، وذكر فيها فتنة قربها، وقال فيها: تضيع حقوق الرحمن ويُتغنى بالقرآن ذوو الطرب والألحان.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي وقد سئل عن القراءة بالألحان فقال: مُحدَثٌ.

وأمَّا الشافعيُّ فروى عنه المزني: لا بأس بالقراءة بالألحان. وروى عنه الربيع أنه كره القراءة بالألحان. قال أبو الوليد الطرطوشي: رأيت أصحابه يرفعون الخلاف ويجمعون بين قوليه فقالوا: الموضع الذي قال : لا بأس به

إذا لم يُمطِّطْ ويُفرِطْ في المدِّ، والذي كرهه إذا أَفرطَ فيه.

واستدل القائلون بجواز القراءة بالألحان بأحاديث منها، قوله ﷺ: «حسنوا القرآن بأصواتكم» ولا حجة فيه؛ لأنَّا نقول بموجبه وتحسين الصوت هو تجويد القراءة وترتيلها. ومنها قوله ﷺ :«ما أذن الله لنبي ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن»، وقوله ﷺ :«ليس منا من لم يتغن بالقرآن». ولا حُجَّةَ لهم في ذلك؛ لأنَّ التغنِّي يحتمل ثلاثةَ معانٍ :أحدها: الاستغناء؛ يقال: تَغنَّيتُ بمعنى استغنيتُ. وبهذا فسَّره سفيان، وحكاه البخاري عنه. والثاني: الجهر بالصوت، قال الهرويُّ: معنى يتغنى به: يجهر به. وحكى الخطابيُّ: تغنَّى إذا رفع صوته. والثالث: تحسين الصوت. وإذا احتمل هذه المعانيَ فلا حُجَّةَ لهم فيه. ومنها قوله ﷺ : "زينوا القرآن بأصواتكم". ولا حُجَّةَ لهم فيه أيضًا؛ لأنَّ معناه: تحسين القراءة وتجويدها. وروى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه سُئل عن أحسن الناس قراءةً وصوتًا بالقرآن، فقال: "الذي إذا سمعتَه رأيتَه يخشى الله". وبالجملة؛ فالقائلون بجواز قراءة القرآن بالألحان يشترطون عدم الإفراط والزيادة وإشباع الحركات لأنَّ ذلك يؤدي إلى الزيادة في القرآن، وهو ممنوع. وإلى هذا المعنى أشار الجعبري بقوله في العقود:

واقرَأْ بألحانِ الأعاربِ طبعها وأُجيزتِ الأنغامُ بالميزانِ

وهذا موضع اختصار فلنكتف بما ذكرناه»ا.هـ.(١).

قال ابن تيمية – :«وأمَّا ما أُحدِثَ بعدهم من تكلُّفِ القراءة على ألحان

(١) المفيد في شرح عمدة التجويد (١٤٨-١٥٠).

الغناء؛ فهذا يُنهى عنه عند جمهور العلماء، لأَنَّهُ بدعةٌ، ولأنَّ ذلك فيه تشبيه القرآن بالغناء، ولأنَّ ذلك يورث أن يبقى قلب القارئ مصروفًا إلى وزن اللفظ بميزان الغناء، لا يتدبره ولا يعقله، وأن يبقى المستمعون يصغون إليه لأجل الصوت الملحَّن، كما يُصغى إلى الغناء، لا لأجل استماع القرآن وفهمه وتدبره والانتفاع به. واللهَّ سبحانه أعلم»[1].

ومِن أجمعِ ما قيل في هذه المسألة وأجمله ما قرره ابن القيم[2] – في زاد المعاد حيث ذكر أدلة المانعين القراءة بالألحان والمجيزينها، ثم قال:«...وفصل النزاع، أن يقال: التطريبُ والتغنِّي على وجهين، أحدهما: ما اقتضته الطبيعة، وسمحت به من غير تكلُّف ولا تمرين ولا تعليم، بل إذا خُلّي وطبعه واسترسلت طبيعتُه؛ جاءت بذلك التطريب والتلحين، فذلك جائز. وإن أعان طبيعتَه بفضلِ تزيين وتحسين، كما قال أبو موسى الأشعري للنبي ﷺ: «لو علمتُ أنَّك تَسْمَعُ لحَبَّرتهُ لكَ تَحبِيراً». والحزين، ومن هاجه الطربُ والحبُّ والشوقُ؛ لا يملك من نفسه دفعَ التَحزين والتطريب في القراءة، ولكنَّ النفوسَ تقبلُه وتستحلِيه لموافقته الطبع، وعدم التكلُّف والتصنُّع فيه، فهو مطبوع لا متطبَّع، وكَلِفٌ لا مُتكلَّف، فهذا هو الذي يتأثر

(١) فتوى في قراءة القرآن بما يخرجه عن استقامته؛ مطبوعة ضمن جامع المسائل لابن تيمية (٣/ ٣٠٤-٣٠٥).

(٢) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزَّرعي ثم الدمشقيّ، ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) الإمام الحافظ تفقَّه في مذهب الإمام أحمد، وبرع وأفتى، لازم ابن تيمية وأخذ عنه، برَّز في علوم كثيرة، وكان ذا عبادة وتهجُّد، وله مصنَّفات كثيرة سائرة مشتهرة. انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٤٤٧).

به التالي والسامعُ، وعلى هذا الوجه تُحمل أدلة أرباب هذا القول كلها.

الوجه الثاني: ما كان مِن ذلك صناعةً من الصنائع، وليس في الطبع السماحةُ به، بل لا يحصُل إلا بتكلُّف وتصنُّع وتمرُّن، كما يتعلم أصوات الغِناء بأنواع الألحان البسيطة، والمركبة على إيقاعات مخصوصة، وأوزانٍ مخترعة، لا تحصل إلا بالتعلُّم والتكلف، فهذه هي التي كرهها السلفُ، وعابوها، وذمُّوها، ومنعوا القراءَة بها، وأنكروا على من قرأ بها. وأدلة أرباب هذا القول إنما تتناول هذا الوجه، وبهذا التفصيل يزول الاشتباهُ، ويتبين الصوابُ من غيره، وكلُّ من له علم بأحوال السلف يعلم قطعاً أنهم بُرءاءُ من القراءة بألحان الموسيقى المتكلَّفة، التي هي إيقاعات وحركات موزونة معدودة محدودة، وأنهم أتقى لله من أن يقرأوا بها، ويُسوِّغوها، ويعلم قطعًا أنهم كانوا يقرؤون بالتحزين والتطريب، ويحسِّنون أصواتهم بالقرآن، ويقرأونه بِشجَىً تارة، وبِطَربٍ تارة، وبِشوق تارة، وهذا أمر مركوز في الطباع تقاضيه، ولم ينه عنه الشارع مع شدة تقاضي الطباع له، بل أرشد إليه وندب إليه، وأخبر عن استماع الله لمن قرأ به، وقال: **"لَيسَ مِنَّا مَن لَمْ يَتَغَنَّ بِالقرآنِ"**. وفيه وجهان: أحدهما: أنه إخبار بالواقع الذي كلُّنا نفعله، والثاني: أنه نفي لهدي من لم يفعله عن هديه وطريقته ﷺ»[1].

سادسًا: التنطُّع بجمع الرويات والقراءات في المحافل:

قراءةُ القرآن في المحافل على الوجه الذي نراه اليوم في سُرادِقات المآتم والأفراح والاحتفالات السياسية والاجتماعية؛ لا سَنَدَ له من القرآن ولا

(١) زاد المعاد: (١/ ٤٨٢-٤٩٣).

السنة ولا العقل، إذ إنَّ القرآن ما نزل حتى يُتَّخذ فقرةً في حفلة، ولا طقسًا في جنازة، ولا وسيلة رزقٍ على قبرٍ، وقد وصل الأمر إلى افتتاح الحفلات الراقصة والأفراح العابثة بتلاوة القرآنِ! ويُلبَّسُ عليهم بتلبيسات إبليسية؛ مثل قولهم: إننا نذكر الله في أماكن يكثر فيها اللهو والعبث والغفلة، فيعدُّه من قبيل العبادةِ في الهرجِ. ويقول آخر: إن لم يسمعوا القرآن فسيخوضون في الأعراض، ويقول ثالث: أنا لا أتأكَّل بالقرآن، ولكنَّ الأجر الذي أتحصَّل عليه هو مقابل وقتي الذي أقضيه معهم!

ثمَّ يُضيفون إلى تلك البدعة بدعًا أخرى؛ غير مُكتفينَ بفسادِ الأصلِ، فيُلبِّسون على العوامِّ بأمورٍ أخرى؛ منها: الجمع بين الروايات والقراءات، وصوُرته أن يجمع القارئُ في تلاوتهِ بين القراءات المختلفةِ، لا يكتفي بروايةٍ أو قراءةٍ واحدةٍ. ولهذا الجمع صورٌ: منها أن يقرأ الآية أو المقطع بروايةٍ ثمَّ يعود فيقرأ نفس الآية أو المقطع برواية ثانية وثالثة، وهكذا. ومن صُوَر الجمعِ أن يأتي على الحرف الذي فيه الخلاف بين القرَّاء فيقرأه بكلِّ أوجه الخلاف حتى يستوعبها في نَفَسٍ واحدٍ، قال ابن الجوزيِّ:« ومنهم من يجمع القراءات فيقول: مَلِكِ مَالِكِ مَلَاكِ. وهذا لا يجوز؛ لأنَّه إخراج للقرآن عن نظمه»[(١)].

وإنَّما رخَّص العلماء في جمع الرواياتِ بُغيةَ التعلُّمِ وتحصيل الأسانيد، ولهم في ذلكَ شروطٌ؛ منها: أن يكون القارئُ قد أفردَ ختمةً أو أكثرَ وأُجيزَ فيها. والترخيص في ذلك لأنَّ إفرادَ كلِّ روايةٍ من كلِّ طريقٍ بختمةٍ أمرٌ

(١) تلبيس إبليس (ص١١٥).

يطول وقتًا، ويصعُبُ جهدًا. ومنهم من كَرِهَهُ حتَّى للمُتعلِّم؛ قال الإمام الصفاقسي[(١)] -:«لم يكن في الصدر الأول هذا الجمعُ المتعارفُ عليه في زماننا؛ بل كانوا؛ لاهتمامهم بالخير وعكوفهم عليه؛ يقرءُون على الشيخ الواحد العدَّة من الروايات، والكثير من القراءات، كل ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى رواية، واستمرَّ العمل على ذلك إلى أثناء المائة الخامسة...فمن ذلك الوقت ظهر جمعُ القراءات في الختمة الواحدة، واستمرَّ عليه العمل إلى هذا الزمان، وكان بعض الأئمة ينكره من حيث إنَّه لم يكن عادة السلف، قلتُ (الصفاقسي): وهو الصوابُ إذ من المعلوم أنَّ الحق والصواب في كلِّ شيءٍ مع الصدر الأول»[(٢)].

أمَّا الجمعُ في المحافل أو الصلاةِ فَقد نصَّ غيرُ واحدٍ من العلماءِ على أنَّها بدعة مكروهة مُستقبحة؛ يقول ابن تيمية:« وَأَمَّا جَمْعُهَا فِي الصَّلَاةِ أَو فِي التِّلَاوَةِ فَهُوَ بِدْعَةٌ مَكْرُوهَةٌ، وَأَمَّا جَمعُهَا لِأَجْلِ الْحِفْظِ وَالدَّرْسِ فَهُوَ مِن الاجْتِهَادِ الَّذِي فَعَلَهُ طَوَائِفُ فِي الْقِرَاءَةِ»[(٣)].

وقال الشيخ الحُصَريُّ [(٤)] – لهؤلاء الجامعين في المحافل:« لذلك

(١) أبو الحسن علي بن محمد النوري بن سليم الصفاقسيّ المالكيّ (١٠٥٣-١١١٧هـ)، الإمام المقرئ المجاهد المرابط، له تصانيف كثيرة في القراءات والتجويد والفقه منها: غيث النفع في القراءات السبع، وكتاب تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين. انظر: الأعلام للزركلي (٥/ ١٤).

(٢) غيث النفع (ص١٥).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤٠٤).

(٤) محمود خليل الحُصريّ (١٣٣٥-١٤٠١هـ)، شيخ عموم المقارئ المصرية، وأوَّل من =

أدعوهم – هداني الله وإياهم – إلى القيام بحقِّ كتابه، وترك ما اعتادوه في هذا العصر من الجَمْع بين القراءات في المحافل، فإنه – كما نصَّ عليه الأئمة الثقات وهم القدوة في هذا الشأن – بدعةٌ مستحدثةٌ، غير معروفة، لا عند السلف ولا عند الخلف»[(١)].

والذي يَجمعُ القراءات في المحافل يُضيفُ إلى الابتداع، ومخالفة هَدْيِ السلف: أنَّه لم يُحدِّثِ الناس على قَدْرِ عقولهم، فيُحدِث لهم من البلبلةِ ما الله به عليمٌ. وفي أحسنِ الأحوال سينسبونه هو إلى الجهلِ والتخليطِ، قال الفوزان حفظه الله:«والتنطع في الكلام معناه: أن يتكلم الإنسان بالكلمات الغريبة من اللغة التي لا يفهمها الناس، فيأتي بأسلوب وألفاظ من وحشيِّ اللغة لا يعرفها النّاس. وكذلك من التنطع في الكلام: أن يخاطب الحاضرين بأشياء لا يفهمونها....والمطلوب من الخطيب والمحاضر والمتكلم والمدرِّس: أن يتكلم في حدود ما يفهمه الحاضرون، وما هم بحاجة إليه في أمور دينهم، وفي أمور معاملاتهم وأخلاقهم، هذا هو المطلوب،وأن يكون قصده نفع الحاضرين، وتعليم الحاضرين، لا يكون قصده إظهار شخصيته، وإظهار فصاحته، فهذا هالك كما قال النبي ﷺ: «هلك المتنطعون»[(٢)].

= سجَّل المصحف المرتل للإذاعة، كان متميِّزًا بدقة المخارج والأداء، ورزانة الصوت، وتحرِّيه السُّنَّة في القراءة، له مؤلفات في علوم التجويد والقراءات منها: القرآن؛ آداب تلاوته وسماعه، ومعالم الاهتدا في الوقف والابتدا. انظر: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة (٣/ ٢٥٩٢-٢٥٩٣).

(١) القرآن: آداب تلاوته وسماعه (ص٢٩).

(٢) إعانة المستفيد (١/ ٣٨٣-٣٨٥). وقد تقدَّم تخريج الحديث.

وكان بعضُ كبار القرَّاء من السَّلَفِ يَدَعُون القراءةَ ببعضِ الأوجهِ الصحيحة في الصلاةِ مخافةَ اللَّبْسِ على العامَّة. قال أبو عمر الدوري: قال حمزة: ترك الهمز في المحاريب من الأستاذية.

ورُوي بنحوه عن الكسائي[(1)]؛ قال: من علامة الأستاذية ترك الهمز في المحاريب.

ويَجدُر بنا الإشارةُ إلى صورةٍ أخرى من صُوَرِ التنطُّع التي يأتي بها بعضُ قرَّاء المحافل؛ وهي التخيُّر الانتقائي للآيات حتَّى تتمشَّى مع المناسبةِ التي يقرءون لأصحابها، ويتعسَّفون في ذلك الحِيَل، وينتزعون آياتٍ من سياقاتها؛ ليأتوا بها متناغمةً مع مُناسبتهم، مثل ذلك القارئ الذي يقرأ في افتتاح احتفاليةٍ سياسيةٍ بذكرى نَصرٍ حَربيٍّ، فيتتبَّعُ آياتِ النصر في القرآن الكريم؛ قارئًا بعض آياتٍ من سورة آل عمران، ويثنِّي بآيةٍ أو اثنتين من سورة التوبة، ثمَّ يقتطفُ آيةً أو اثنتين من سورة القمر، ثم يختم بسورة النصر. وذلك كثيرٌ في قرَّاءِ المتأخرين.

وقد سُئل ابن سيرين – عمَّن يقرأ من السورة آيتين ثم يدعُها، ثمَّ يقرأ من غيرها ثمَّ يدعها، ويأخذ في غيرها فقال: ليتَّقِ أحدُكم أن يأثم إثمًا كثيرًا

---

(1) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي الأسدي الكوفي (١٢٠-١٨٩هـ)، الإمام النحوي أحد القراء السبعة، قال فيه الشافعي: «من أراد أن يتبحَّر في النحو فهو عيال على الكسائي»، وقال ابن معين: «ما رأيتُ بعيني أصدق لهجةً من الكسائي«، له تصانيف كثيرة، منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب النوادر، وكتاب الهجاء، وكتاب في النحو. انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٢٠-١٢٨)، وغاية النهاية (١/ ٤٧٤-٤٧٨).

وهو لا يشعرُ[١].

سابعًا، وثامنًا: الوقف التعسفي، الابتداء التعسفي:

الوقفُ التعسُّفيُّ يُقصد به: الوقفُ الاختياريُّ غير الاضطراريِّ على ما لا يحسنُ عليه الوقف، بغرضِ إيصال معنًى بعيدٍ أو تعضيدِ وجهٍ تفسيريٍّ لا يُساعِد عليه نظم الآية.

والابتداء التعسُّفيُّ: هو الابتداء بما لا يحسن الابتداء به، بغرض إيصال معنىً بعيد أو تعضيد وجه تفسيريٍّ لا يُساعد عليه نظم الآية.

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول بأنَّ هناك شرطين لِيقالَ: إنَّ هذا وقفٌ أو استئنافٌ تعسُّفيٌّ:

الأول: أن يكون المعنى الحاصل من هذا الوقف أو الاستئناف معنًى قام الدليل التفسيريُّ أو اللغويُّ على أنَّه غير مقصود.

الثاني: أن يتعمَّد القارئُ الوقفَ أو الاستئنافَ لإيصال هذا المعنى غير المقصود.

فلو وقف القارئُ وقفًا اضطراريًا لا يُعدُّ متعسِّفًا، ولو وقف اتفاقًا دون قصد منه لهذا المعنى يُعدُّ مُسيئًا بالمعنى الصناعيِّ – لا بالمعنى الشرعيِّ- ولكنه لا يُعدُّ مُتعسِّفًا.

وقد تعمَّدتُ الكلام عن هاتين الصورتين مجتمعتين ؛ إذ إنَّه من المقرر عند علماء الوقف والابتداء أن الكلام على الوقف – غالبًا- ينسحب ضمنًا على الابتداء. نعم ليست هذه المقولة قاعدةً مُطَّردةً، إذ يختصُّ كلٌّ من البابين

(١) انظر: جمال القراء (١/ ٣٢٩-٣٣٠)، وفضائل القرآن لأبي عبيد (ص١٢٢).

ببعض المسائل، ولكنَّ شدة ارتباط البابين ببعضهما جعل المصنِّفين في الوقف والابتداء يتتبعون الوقوف في القرآن الكريم مبينين درجةَ كلٍّ منها، ولا يفعلون ذلك في الابتداء إلا إجمالًا. ويغلب أن يكون بعد الوقف المقبول – بأي درجة من درجاته – استئنافٌ مقبولٌ بالدرجة نفسها، إلا في حالة الوقف الحسن على الاصطلاح المستقرّ الآن، فالاستئناف بما بعده – في الغالب – غير مُستحسَن.

وقياسًا على ذلك؛ فإنَّ المتبادر إلى الذهن أن يكون الوقفُ التعسفيُّ مصاحبًا له استئنافٌ أو ابتداءٌ تعسفيٌّ. ولكن بإمعان النظر نجد الأمر لا يطَّرِد؛ فقد يكون المعنى المتعسَّفُ المتوهَّمُ فيما وقف عليه القارئ، مع كَون الاستئنافِ صحيحًا. وقد يكون المعنى المتعسَّف فيما استأنف به؛ مع كون الموقوف عليه لا تعسُّفَ فيه. وقد يجتمع الأمران فيكون الوقفُ متعسَّفًا، ويكون الاسئناف – كذلك – متعسَّفًا.

وإنما لم يُشر علماؤنا لذلك – رغم وضوح هذه الحقيقة لديهم لأنهم درجوا على الكلام على القضية باعتبارها شيئًا واحدًا، وعملية واحدة. والمتعسِّفُ في استئنافه لم يقف قبله إلا ليمهِّد له، فكان الوقف نفسه تعسُّفيًّا بهذا الاعتبار؛ لأنه ذريعةٌ إلى استئناف مُتعسَّف.

وإليكَ مثالًا؛ فالذي يقرأ قوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[لقمان:١٣]، فيقف على لفظ (تُشركْ) فوقفه صحيحٌ، وأفاد معنًى مفهومًا لا غبار عليه، إذ غايته أنَّ لقمان ينهى ابنه عن الشرك، وهو مفهومٌ وإن لم يُصرَّحْ بالجارِّ والمجرور، ولكنَّك

ترى العلماء يضربون هذا الموضع مثلًا عند كلامهم على الوقف التعسفيّ، لأنَّ القارئ ما وقف ها هنا إلا ليأتي بالاستئناف الذي يجعلُ فيه الجار والمجرور (بالله) قسمًا، لا متعلّقًا بـ(تشرك)، فيقول: بالله لا تشرك. فهو ما وَقَفَ إلا ليستأنفَ هكذا؛ فصار الوقفُ تعسُّفيًّا من هذه الجهة.

ومن أمثلة أن يكون الوقف والاستئناف كلاهما تعسُّفيًّا: أن يقرأ القارئ فيقول: (وارحمنا أنت) ثم يقطع عليها، ثم يستأنف فيقول: (مولانا فانصرنا)..

وكذا ما يذهب إليه البعض في قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا ﴾ [الإنسان:١٨]؛ إذ يقف على لفظ (تُسمَّى) ثم يستأنف: (سلسبيلًا)، مُعتبرًا إيَّاها كلمتين: سل سبيلًا. قاصِدًا بِزعمه: اطلب طريقًا أيَّها السالك تُوصِّلك إليها، وهي طريق الهدى والاستقامة. ولا يخفى ما في هذا التأويل من تعسُّفٍ.

ومن أمثلة الابتداء التعسفيِّ مع كون الوقف غير متعسف أن يقرأ القارئ قوله تعالى: ﴿ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾[غافر:١٦] فيقف على (اليوم) ثمَّ يستأنف هكذا: (الملك اليوم لله)، فتصير الجملتان هكذا: «لمنِ الملك اليوم؟ الملك اليوم لله الواحد القهار». وقد سمعنا مَن يقرأ كذلك من مشاهير القرَّاء. والمتدبِّر في هذا الوقف يجده لا غبار عليه، وهو كافٍ؛ إذ هو تمام السؤال. أما الابتداءُ بهذه الطريقة: فقد أضاف القارئُ لكتاب الله ما ليس منه فكأنَّه يضع في كتاب الله من عند نفسه كلمتي (الملك اليوم) وهو ما يُنزَّه عنه كلام الله. ومقتضى البلاغة حذف المبتدأ في الإجابة،

وهو ما جاء به القرآن. أما ذكرها في صدر الإجابة فضعيفٌ بلاغيًّا؛ فضلًا عن كَونه تَقوُّلًا على الله يُعذَرُ فيه القارئ المقلِّدُ الجاهِلُ بجهله، ويُلامُ فيه العالم وطالبُ العلم.

ومثال ما سَبَق سمعناه من بعض القرَّاء في قول الله ﷻ: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر:٥٦]، فيقف على كلمة (الله)، ثم يستأنف بها أيضًا؛ هكذا: (الله هو أهل التقوى وأهل المغفرة).

وأشدُّ خطرًا من المثالين السابقين أن يقرأ القارئ قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَۖ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[القصص:٩] فيَصِلُ قائلًا: (قرت عين لي، ولك لا) يقصد أنَّها تقول لفرعون: هذا الرضيع قرَّت عينٍ لي دونَكَ. ثمَّ يستأنف: (لا تقتلوه). والمدقِّق يرى جليًّا أنَّ القارئ قد زاد في كلام الله لفظة (لا). وقد يُغتفر في المثالين السابقين ما لا يُغتفر في هذا المثال؛ إذ هو تحريفٌ صريحٌ للكَلِمِ عن مواضعهِ، وقاصدُه والـمُغترُّ به كلاهما على خطرٍ عظيمٍ.

وقد جمع ابن الجزري –كثيرًا من أمثلة هذا الباب فقال:« ليس كل ما يتعسفه بعضُ المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفًا وابتداءً ينبغي أن يعتمد الوقف عليه بل ينبغي تحري المعنى الآتم والوقف الأوجه. وذلك نحو الوقف على (وارحمنا أنت) والابتداء (مولانا فانصرنا)؛ على معنى النداء، ونحو (ثم جاؤك يحلفون) ثم الابتداء (بالله إن أردنا)، ونحو: (وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك) ثم الابتداء (بالله إن الشرك...) على معنى القسم، ونحو: (فمن حج البيت أو

اعتمر فلا جناح) ويبتدئ: (عليه أن يطوف بهما)، ونحو (فاتقمنا من الذين أجرموا وكان حقًّا) ثم يبتدئ: (علينا نصر المؤمنين)، بمعنى واجب أو لازم، ونحو الوقف على (وهو الله) والابتداء (في السموات وفي الأرض) وأشدُّ قبحًا من ذلك الوقف على (في السموات) والابتداء (وفي الأرض يعلم سركم)، ونحو الوقف على (ما كان لهم الخيرة) مع وصله بقوله (ويختار): على أن (ما) موصولة. ومن ذلك قول بعضهم في (عيناً فيها تسمى سلسبيلًا) أن الوقف على (تسمى) أي عيناً مسماة معروفة. والابتداء (سل سبيلا) هذه جملة أمرية أي اسأل طريقًا موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة، ومن ذلك الوقف على (لا ريب) والابتداء (فيه هدى للمتقين) وهذا يرده قوله تعالى في سورة السجدة (لا ريب فيه من رب العالمين) ومن ذلك تعسف بعضهم إذ وقف على (وما تشاؤن إلا أن يشاء) ويبتدئ (الله رب العالمين) ويبقي "يشاء" بغير فاعل فإن ذلك وما أشبهه تمحل وتحريف للكلم عن مواضعه يعرف أكثره بالسباق والسياق»[1].

تاسعًا: الوصل التعسفي:

وصورته أن يصل القارئ مختارًا لا مُعلِّمًا ولا ممتحَنًا؛ ليس إلا للإتيان بمعنى فاسدٍ أو ضعيف.

وقد قَيَّدنا الوصل بحالة الاختيار، مع كَوْنِ الاضطرار لا يتوجَّه في الوصل، فإن الواقف قد يقف مُضطرًا لعارض انقطاع نَفَسٍ، أو عطاس أو سعال أو نحو ذلك، أمَّا الواصل فلا يُتخيَّلُ أن يعرض له ما يضطره

(١) النشر: (١/ ١٨٢-١٨٣).

للوصل، ولكنَّ التقييد هنا جاء لإخراج حالتين يمكن فيهما أن يكون القارئ معلِّمًا أو ممتحَنًا (بفتح الحاء)، فالمعلِّم له أن يصلَ ما تمَّ عليه الوقفُ ليُعلِّم طالبه كيف يصلُه، والممتحَنُ يصلُ ليُظهرَ مدى فهمه لكيفية وصل هذا الموضع.

ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من التعسُّف وصل قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ بقوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص:٦٨]، جاعلًا (ما) موصولة لا نافية، ويُوقِع عليها الفعل (ويختار). والصوابُ أنَّ (ما) نافيةٌ لنفيِ اختيار الخلق لا الحقِّ[١].

ومن التعسُّف في الوصل ما هو مشهورٌ من فِعل بعض القرَّاء بوصل آخر سورة القمر بأوَّل سورة الرحمن بدون بسملةٍ، لا يفعل ذلك إلا ليتسنَّى له أن يومئ إلى أنَّ المليك المقتدر هو الرحمن! وفي هذا مجازفةٌ من وُجوهٍ: الأوَّل: أنَّ الأصل أنَّهما سورتان منفصلتان، وكلُّ سورةٍ وَحْدةٌ مُستقِّلةٌ فلا يستقيمُ عقلًا أن تُعلَّق آيةٌ بدون تمامٍ ثمَّ يأتي التمام في آية آخرى في السورة التالية. والثاني: أنَّ سياق الكلام لا يُساعدُ عليه بدون تقدير محذوفٍ بدليل أنَّ لفظَتَيْ (مليكٍ مقتدرٍ) مجرورة، ولفظة (الرحمن) مرفوعة، وهي مبتدأ وخبرها (علَّم القرآن). الثالث: أنَّ الـمُتعيَّنَ على القارئ لحفص عن عاصمٍ الإتيان بالبسملة بين السورتين، وإنَّما الوصل بدون البسملة جائزٌ على قراءة البعضِ، وقد فصَّل الأئمة مذاهب القرَّاء في تلك المسألة[٢].

---

(١) انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (ص ٥٨٦).

(٢) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٠٤) باب اختلافهم في البسملة.

والخلاصةُ أنَّ القارئ لحفصٍ ليس له أن يَصل بين السورتين بدون بسملةٍ إلا بين الأنفال وبراءة، وقد يُقال هنا: ما دام ذلك جائزًا على بعض الرواياتِ الأخرى غير حفص، أو في بعض القراءات غير قراءة عاصمٍ؛ فلا حرجَ فيه. فما على الفاعلِ إن كان الكلُّ قرآنًا ثابتًا بالتواترِ؛ سواءً على قراءة عاصمٍ أو غيره؟

والجواب: أنَّ العلماءَ بحثوا تلك المسألة، وهي معروفة في اصطلاحهم بتركيب القراءات أو التلفيق، وهل هذا جائزٌ أم لا، واختلفوا على أقوالٍ فمنهم من منعها مُطلقًا، ومنهم من فرَّق بين مقام الرواية ومقام التلاوة، وفيه تفصيل ليس هذا محلَّ بسطه[1]، ولكن اعتراضنا على هذا الوصل المذكور له أسبابٌ أخرى كما أوضحنا.

وهناك صورة أخرى حقيقةٌ بأن تُعتبَر من الوصل التعسفي، وهي ما يفعله بعض المقرئين من المبالغة في الإتيان بمقاطعَ طويلةٍ قد تصل إلى عدة أسطرٍ، وقد تبدأ من خواتيم سورةٍ وتنتهي بفواتح سورة أخرى؛ لا يفعلون ذلك إلا بغرض أن يقال عنهم ويشار إليهم، وليس فعلهم هذا من مقصود التلاوة في شيءٍ، وخصوصًا عندما يصل الأمر إلى الانتقاء العشوائي للبدايات، واختيار سورة الضحى وما بعدها للتكبير والإغراب، واختيار مواضع معينة على سبيل التحدي لإثبات ما يُسمَّى بـ (طول النَّفَس)، وكأنَّ التباري في ذلك سبيل كسب قلوب العوامِّ واستمطار آهاتهم واستحساناتهم، وترى الناس لا يتحدثون عن المعنى ولا يتدبرون بقدر ما

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢-٢٤).

يقولون: ما أقدره على وصل كذا آية بِنَفَسٍ واحد! فهل سمع أحدنا أو قرأ أنَّ السلف كانوا يفعلون ذلك؟!

ثم أية نية تحمل القارئ على ذلك؟ أيقصد لإظهار معنى لا يظهر إلا بالمبالغة في تطويل المقطع؟ أليس ذلك هو عين ما يفعله المطربون وأهل اللهو والعبث؟!

ولأنَّ الإفراطَ في جانبٍ لابدَّ أن يصاحبه التفريط والتقصير في جانبٍ آخر؛ فإنَّ القارئ المـُطيلَ النَّفَسَ يُقصِّرُ في مقادير المدود والغنن، وينطق الحروف المهموسة أقرب للجهر، لأنَّ تكميل مقادير المدود والغنن، وتحقيقَ الحرف المهموس يستهلكَ النَّفَسَ المخزون في صَدره. وقد يتدرَّبُ أحدهم على التنفُّس أثناء القراءة فيأتي بتشنُّجاتٍ وزفراتٍ مُنفِّرَةٍ. وقد يُبالغ في تطويل المقاطع مبالغةً فاحشةً؛ فتراه وقدِ اشتدَّت رقبته، وانتفخت عروق وجهه، وتصلَّب جبينه، واتسعت حدقتاه، وقُفَّ شَعَرُه، حتى يُشعرَ من يُشاهده أنَّه على وشكِ الانفجار!

فالفعل المذكور حَرِيٌّ أن يُوصفَ بأنَّه وصلٌ تعسُّفيٌّ، وعليه فإنَّه يمكن أن يُصاغ تعريف الوصل التعسُّفيّ كما يأتي: أن يصل القارئ لا مُعلِّمًا ولا مُمتحَنًا بغرض الإتيان بمعنًى فاسدٍ أو ضعيف، أو لإظهار قدرته على تلاوة مقاطع بالغة الطول بِنَفَسٍ واحدٍ.

عاشرًا: التكرار التعسفي:

تكرارُ الآية أو المقطع على سبيل التدبُّر والتأمُّلِ والتخشُّعِ مطلوبٌ متواترٌ من فعل السلف رضي الله عنهم أجمعين. قال النووي –: وقد بات

جماعات من السلف يتلون آية واحدة يتدبرونها ويرددونها إلى الصباح[١]. وإمامهم في ذلك رسول الله ﷺ، الذي قام بآية يرددها حتى أصبح، وهي قول الله تعالى: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [المائدة:١١٨][٢].

وعن محمد بن كعب القرظي –: لأن أقرأ آيتين أردِّدهما وأتفكَّر فيهما أحبُّ من أن أبيت أهذُّ القرآن. وفي التكرار فوائد كثيرةٌ؛ منها أنه سبيلٌ لتحصيل لذة القرآن وحلاوته، وما أجمل قول بشر بن السري:«إنما الآية مثل التمرة، كلما مضغتها استخرجت حلاوتها»[٣].

يقول ابن القيم –:«فلو علم الناس ما في قراءة القرآن بالتدبُّر لاشتغلوا بها عن كل ما سواها، فإذا قرأه بتفكر حتَّى إذا مرَّ بآية وهو يحتاج إليها في شفاء قلبه كررها؛ ولو مائة مرة، ولو ليلة. فقراءة آية بتدبُّر خيرٌ من قراءة ختمة بغير تدبُّر وتفهُّمٍ، وأنفعُ للقلب وأدعى إلى حصول الإيمان وذوق حلاوة القرآن»[٤].

ومنها أنها سبيل لترقيق القلب؛ وعن الحسن –:«يا ابن آدم! كيف يرقُّ قلبكَ؟ وإنما همتك في آخر سورتك»[٥].

(١) التبيان (ص٤٧)، وقد ذكر النووي فيه آثارًا كثيرة عن السلف في تكرارهم للآيات.

(٢) رواه النسائي (١٠١٠)، وابن ماجة (١٣٥٠) مختصرًا، وحسنه الألباني.

(٣) البرهان في علوم القرآن ١/ ١٤٧.

(٤) مفتاح دار السعادة (ص٢٢١).

(٥) رواه الإمام أحمد في الزهد (ص ٣١٧).

ومنها أنَّه سبيل لتحصيل المعاني الإيمانية، والفوائد التفسيرية، والمنح الربَّانية، يقول ابن عثيمين – في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ ﴾ [الطارق:١٤] :«أي ما هو باللعب والعبث واللغو، بل هو حقٌّ، كلماته كلُّها حقٌّ، أخباره صدق، وأحكامه عدل، وتلاوته أجر، لو تلاه الإنسان كل أوانه لم يملَّ منه، وإذا تلاه بتدبر وتفكر فتح الله عليه من المعاني ما لم يكن عنده من قبل، وهذا شيءٌ مشاهد: اقرأ القرآن وتَدبَّرْه، كلما قرأتَه وتدبَّرْتَه حصل لك من معانيه ما لم يكن يحصل لك من قبل، كل هذا لأنه فصلٌ وليس بالهزل، لكن الكلام اللغو من كلام الناس كلما كرَّرتَه مججتَه وكرهتَه ومللتَه، أما كتاب الله فلا»[(١)].

ويُستحبُّ لذلك أن يكون المرء مختليًا بنفسه، خليَّ البال، غير مُشتَّت الفكر، بعيدًا عن ما يلفت الانتباه، ويُشتِّت الخاطر، وقبل كلِّ هذا لابد أن يكون المرءُ مُخلصًا، مبتهلًا إلى الله أن يرزقه الفهم.

أما ما نحن بصدده من التكرار التعسفيِّ، فهو ما نُشاهده من بعض قارئِي المحافل، لاستثارة المستمعين، ولاستجلاب رضاهم، واستحسانهم لجمال الصوت ورُقيِّ أدائه، لا لمعنىً في التلاوة والبيان. ويقصد به القارئ – غالبًا- استعراض مهاراته في الأداء، وكيف أنَّه يستطيع التنقُّل بين المقامات الموسيقية، ولا يُراعِي فيه المعنى بحالٍ من الأحوال. ومن ذلك ما يُسمَعُ من بعضهم بتكرار مقاطع لا تُفيدُ معنًى تامًّا؛ مثل: (يا إبراهيم)، ويُكرِّرها، ويُشيرُ كأنَّه يقصد إبراهيمًا بعينه! والقارئ المتعسِّفُ سائرٌ وَفقَ رغبة

(١) تفسير القرآن الكريم: جزء عم (ص١١٤).

مُستمعيه. وقد لا يُريد المستمِعُ من طلب التكرارِ تحصيل التدبُّر والتأمُّل والتخشُّع بقدر ما يُريد الإشباع السماعيَّ.

وفي تقديري أنَّ ذلك داخلٌ تحت تحذير النبي ﷺ في حديثه: **« بادروا بالأعمال ستًّا: إمرة السفهاء، وكثرة الشُّرط، وبيع الحكم، واستخفافًا بالدَّمِ وقطيعة الرحم، ونشأً يتخذون القرآن مزامير، يقدِّمونه يُغنِّيهم؛ وإن كان أقلَّ منهم فقهًا»**(١).

فلا يُماري أحدٌ في أنَّ التكرارَ على الصورة الموصوفةِ من فِعل أهل الطرب والغناءِ، يتقدَّم مغنِّيهم، فإن كان مُطربًا ارتفعتِ الآهات والتنهُّدات مُطالبةً إيَّاه بالإعادة والتكرار.

حادي عشر: تكلُّف أسئلة المسابقات:

ومن التكلُّفِ المُستحدَثِ المُبتَدَعِ؛ تكلُّفُ البعض وتعسُّفهم في أسئلة المسابقات القرآنية، وهي صورة أخرى من صور التكلُّف والتعسُّف انتشرت في أوقاتنا انتشارًا مُزريًا، يَعرِف ذلك كلُّ من له احتكاكٌ بهذا المجال، إذ تجد المتحنِين في المسابقات يختبرون المتسابقين بأسئلةٍ غريبة يجبُ صيانةُ القرآن وتنزيهُه عن مثلِها، والأعجبُ أنَّ المرتكِبَ لهذا اللون من امتهان القرآن الكريم قد يُشار إليه بالبنان على أنَّه علمٌ متبحِّرٌ وحافظٌ مُتقنٌ لا تغيبُ عنه شاذَّة ولا فاذَّةٌ في كتاب الله؛ حتى بلغ الأمر ببعضهم يمتحنُ مُتسابقًا فيطلب منه أن يُكمل: (الذين ءامنوا لهم عذاب أليم)! يُشير إلى

---

(١) رواه أحمد في (المسند)، والبخاري في (التاريخ) والطبراني في (الكبير)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (ح٢٨١٢)، وانظر: السلسلة الصحيحة (ح٩٧٩).

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [النور:١٩].

والأمثلة التي تحضرني على ذلك كثيرة جدًّا، تحرَّجتُ في إيرادها لما فيها من عبث، بل إنَّ قارئًا مَن نحسبُهم من الفضلاء قد صنَّف في ذلك مُصنَّفًا جمع فيه أنواعًا من هذه الأسئلة.

ومَن أراد أن يعرف الحقَّ وينظر إلى صنيعِ العلماءِ ليتأسَّى بهم؛ فلينظر كيفَ تكون أسئلتهم في المسابقات الدولية الكبرى الـمُعتبرة، فليس فيها شيءٌ من ذلك، بل تُدارُ بطريقة علميةٍ يستفيد منها المتسابق والمستمع الفائدة الجمَّة.

ثاني عشر: التشدُّد في الأخذ على الطلَّاب حال الإقراء:

بعض المقرئين يشتدُّ في الأخذ على الطلاب؛ حتى يبالغ في حساب أزمنة الحركات والمدود والغنن بأجزاءِ من الثانيةِ، ومنهم من لا يترفَّق بالطالب في الخطأ الواحد، فمَن يُخطئُ في موضع واحد يُعيد قراءة الجزء من أوله. يقول الداني:«لم يمنعني من أن أقرأ على أبي طاهر إلا أنهُ كان فظيعًا، وكان يجلس للإقراء وبين يديه مفاتيح، فكان ربما يضربُ بها رأسَ القارئ إذا لحَن، فخِفتُ ذلك فلم أقرأ عليه وسمعتُ منهُ كُتبَه»(١).

وهذا ابن بصخان كان يجلس للإقراء وهو في غاية التصميم، لا يتكلَّمُ، ولا يلتفِتُ، ولا يبصُقُ، ولا يتنحنحُ، وكذلك من عندهُ. ويجلسُ القارئ عليه وهو يُشيرُ إليه بالأصابع لا يدعُهُ يترك غُنَّةً ولا تشديدًا ولا غيَره من دقائق

(١) غاية النهاية في طبقات القراء: (١/ ٢٤٦).

التجويد؛ حتى يأخذهُ عليه ويردَّهُ إليه، وإذا نسي أحدٌ وجهًا من وجوه القراءة يضربُ بيده على الحصير، فإن أفاق القارئُ ورجعَ إلى نفسه أمضاه له، وإلا لا يزالُ يقول للقارئ ما فرغتَ حتى يُعْيِيَه، فإذا عَيَّ ردَّ عليه الحرف، ثم يكتبه عليه؛ فإذا ختم وطلب الإجازة سألهُ عن تلك المواضع التي نَسِيَها أو غلِط فيها في سائر الختمة، فإن أجاب عنها بالصواب كتب له الإجازة، وإن نَسِيَ قال له: أعِدِ الختمة فلا أُجيزك على هذا الوجه! وهكذا كان دأبُه على هذه الحال بحيث إنه لم يأذن لأحدٍ سوى اثنين؛ هما السَّيفُ الحريري، وابنُ نَمْلة حسب لا غير في جميع عُمُره مع كثرة مَن قرأ عليه وقصدَه من الآفاق(١).

والسلامةُ بأن يلتزم المقرئُ المنهجَ النبويَّ، في الرفق وحسن الأخذ على الطلاب، وأن يُسهِّل عليهم القرآن دون تساهل، فالعالم الربانيُّ الذي يجيد التعليم، ويحسن إيراد الفائدة في موضعها، صغيرةً كانت أو كبيرة، ويتلطَّف في تفهيم طالبه، سيما إذا كان أهلًا لذلك لحُسن أدبه وجَودةِ طلبِه، ولا يدَّخِر عنه ما سأله عنه، ولا يُلقي إليه ما لم يتأهَّل له(٢).

ثالث عشر: صور متفرقة:

ومن أخطرها التعسُّفُ في التفسير، وهو ما نوَّه إليه العلماء من السلف والخلف؛ نظرًا لتعلُّقه بمسائل كبرى زلَّت فيها أقدام، وضلَّت فيها أفهام، وابتُدع بسببها البدعُ، وفُرِّقت بسببها الأُمَّة، والناظر في تفاسير الروافض – مثلًا – يجد من ذلك الشيء الكثير. قال أبو بكر الأنباري:« وقد كان الأئمة

---

(١) غاية النهاية: (٢ / ٥٨ – ٥٩).

(٢) انظر : زاد الوجيز والمجاز في القراءة والإقراء (ص ٣٨-٣٩).

من السلف يُعاقِبون من يسأل عن تفسير الحروف الـمُشكِلات في القرآن، لأنَّ السائلَ إن كان يبغي بسؤاله تخليد البدعة وإثارة الفتنة؛ فهو حقيقٌ بالنكير وأعظم التعزير، وإن لم يكن ذلك مقصده فقد استحق العُتب بما اجترم من الذنب، إذ أوجد للمنافقين الملحدين في ذلك الوقت سبيلًا إلى أن يقصدوا ضَعَفَةَ المسلمين بالتشكيك والتضليل في تحريف القرآن عن مناهج التنزيل وحقائق التأويل»[1].

ومن مظاهر الغُلُوِّ في القرآن: غُلُوُّ فئةٍ حتَّى لا تُقرَّ بغير القرآن مصدرًا، ويجرُّها ذلك إلى إنكار السنة، وعدم الانقياد لها، أو جهلها وإهمالها، وكان هذا مبدأ نشأة الخوارج الذين غَلَوْا في القرآن فأثبتَ لهم النبي ﷺ القراءة: «يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم»، وفي لفظٍ: «يتلون كتاب الله رطبًا»[2]، وفي ثالث:«ذَلِقَةٌ ألسنتُهم بالقرآن»[3]، غير أنهم أهملوا سُنَّتَه ﷺ فكان أن عملوا بمتشابه القرآن وعموماته ومطلقاته؛ التي تحتاج إلى سنته لرفع تشابهها، أو تخصيص يخصص عمومها، أو قيد يقيد مطلقها، وهذه الطائفة تتكرر في كل زمان، ولعلها الفئة التي أشار إليها عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله: «إِنَّهُ سَيَأْتِي أُنَاسٌ يُجادلونكم بِشُبُهَاتِ الْقُرْآنِ، فَخُذُوهُمْ بِالسُّنَنِ؛ فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللهِ». والمتأمِّل في كثير من مسائل الضلالة، يجدها تعود إلى هذا الباب[4].

---

(١) تفسير القرطبي: (٤/ ٣٩٠-٣٩١).

(٢) البخاري (ح ٣٣٤٤، ح ٤٣٥١)، ومسلم (ح ١٠٦٤).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (ح٢٦٤٥)، وقال: صحيح على شرط مسلم.

(٤) انظر: مظاهر الوسطية في الإسلام (ص ٤٧). وأثر عمر أخرجه الدارمي (١/ ٦٢ برقم =

ومنه تعسُّفهم في عَدِّ أسماءِ القرآن، وأسماء السور، وتكلُّفُهم في ذلك تكلُّفًا واضحًا، وكثيرٌ منه لا طائل تحته، ولا ينبني عليه عمل، والأَوْلَى الأخذُ بما اشتَهرَ وتَرْكُ ما فيه تكلُّفٌ. ومنه التكلُّف في عَدِّ فضائل السور والآيات، فبعضُهم جَمَع في هذا الباب فأوعى، فلكلِّ سورةٍ عندهم – إن لم يكن لكلِّ آية– أثرٌ دالٌّ على فضلٍ ما، ولكلِّ سورةٍ تأثيرٌ في عِلَّةٍ مخصوصةٍ، إنْ قُرِئَتْ بنيَّة زوالها زالتْ! لا يكتفون بالأحاديث العامَّة الصحيحة في فضل القرآن وفضل حَمَلَته، وقارئيه، ومُعلِّميه، والعاملين به، المتمسِّكين بهديه، الـمُكرمين لأهله الذين هم أهله، بل يتساهلون برواية الآثار الموضوعة مستكثرين مُستدلِّين بها في كلِّ مقام.

= ١١٩)، وغيره.

المبحث الثاني: مخاطر التعسف ومَضَارُّه

للتعسُّف مخاطرُ كثيرةٌ جدًّا، مَن وقف على بعضها وجب عليه - إن كان ذا علمٍ ومنطقٍ وبيانٍ - ألا يألوَ جهدًا في التحذير منه، والحملِ على المفتونة قلوبهم ببعض صُوَرِه، ولا يَغُرَنَّ طالبَ علمٍ، ولا ناشِدَ حقٍّ؛ أنَّ بعضَ مَن يُشارُ إليه بالفضل من الدُّعاة آثروا جانب السلامة، طَلَبًا لتجميعِ الكلمة، ومنعًا للشقاق والمراء في القرآن، وعدُّوا هذا الباب من الإنكار داخلًا تحت المراء في القرآن، والمراءُ في القرآن كفر كما هو معلوم، فلم يكتفوا بالصمتِ وإفساح المجال للمُنكرين على بصيرةٍ؛ وإنَّما قَطَعُوا عليهم السبيل بنصٍّ صحيحٍ لا يحتملُ التأويلَ! وكفى بهذا التشغيبِ ضررًا وشرًّا جرَّه التعسُّفُ في تلاوة كتاب الله، والغلوِّ فيه. فأيُّ غُلوٍّ هو أشدُّ من الإنكار على المنكِرِ على الغُلُوِّ؟!!

وفيما يأتي نذكر بعض مخاطر التعسُّفِ ومخاطره:

١ - إنَّ السنَّة المطَّردةُ في الطبائعِ البشرية؛ أنَّ الغلوَّ عادةً ما يكون مصحوبًا بالجفاءِ، فما ظهر الغلوُّ إلا قُوبل من بعض الناس بالجفاءِ، وما ظهر الإفراط إلا ونَزَعَ البعض في مقابلته ومجانبته إلى التفريط. والصراط المستقيمُ وسطٌ بين الطريقين.

وقد لاحظْنا أقوامًا رزقهم الله الصوتَ الحسنَ فطرةً وجِبِلَّةً، وهي نعمةٌ عظيمةٌ إن أُحسن وضعها في موضعها، وهم - على مَلَكَتِهم تلكَ - لا يهتمُّون بتحسين الصوتِ، وتزيينه حال تلاوتهم، فإن عُوتبوا في ذلك علَّلوا تركهم بأنهم يخشون من التطريبِ المُفضي إلى التلحين!!

وآخرونَ يتركون الأخذ بالتجويد بالكليَّة؛ لأنَّ تكلُّف بعض القرَّاء وتقعُّرَهم قد زهَّدهم في كل ما يتَّصل بتلك العلوم!

والغالي – نفسُه – مآله إلى التفريط مصداقًا لقول النبي ﷺ :«**إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا**»[(١)].

قال الحافظ:« المشادّة بالتشديد المغالبة... والمعنى: لا يتعمَّق أحدٌ في الأعمال الدينية، ويترك الرفق إلا عَجَزَ وانقطع فيُغلَب. قال ابن المنير: في هذا الحديث عَلَمٌ من أعلام النُّبوَّة، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أنَّ كلَّ مُتنطِّعٍ في الدين ينقطع»[(٢)].

٢- المتعسِّفُ يُعطي فرصةً للطعن على القراءات الصحيحةِ المتواترة، بل قد يتجاوز بعض أصحاب الهوى، فيتخذ ذلك سُلَّمًا للطعن على القرآن نفسه. ولا شكَّ أنَّ هذا مزلقٌ خطيرٌ زلَّت فيه أقدام قومٍ، إذْ رأَوْا مِن تَعسُّفِ بعضِ المقرئين بقراءة حمزة شدةَ ما يعانونه من الإفراط في المدود والسكت والهمز، وغير ذلك، فحملهم هذا كلُّه على إنكار قراءة حمزةٍ، فصاروا مُنكرينَ لبعض القرآن الثابت بالتواتر عن ربِّ العزة /.

قال محمد بن الهيثم[(٣)]: «واحتج من عاب قراءة حمزة بعبد الله بن إدريس أنه طعن فيها، وإنما كان سبب هذا أنَّ رجلًا ممن قرأ على سُلَيمٍ، حضر

(١) رواه البخاري (ح ٣٩).

(٢) فتح الباري: (١/ ١١٤).

(٣) محمد بن الهيثم الكوفيّ المقرئ أجلّ أصحاب خلّاد، حذق في قراءة حمزة. تُوفِّي سنة (٢٤٩هـ). انظر:معرفة القراء (١/ ٢٢١).

مجلس عبد الله بن إدريس، فقرأ فسمع ابنُ إدريسَ ألفاظًا فيها إفراطٌ في الهمز والمدِّ وغير ذلك من التكلف المكروه، فَكَرِهَ ذلك ابنُ إدريس وطعن فيه. وقال محمد: وهذا الطريق عندنا مكروهٌ مذمومٌ، وكان حمزةُ يكرهُ هذا، وينهى عنه، وكذلك مَن أَتقنَ القراءة من أصحابه»(١).

قال ابن الجزري: «وأما ما ذُكر عن عبد الله بن إدريس وأحمد بن حنبل من كراهة قراءة حمزة؛ فإنَّ ذلك محمول على قراءة من سمعا منه ناقلًا عن حمزة، وما آفة الأخبار إلا رواتها»(٢).

وقال رجلٌ لحمزة: «يا أبا عمارة؛ رأيتُ رجلًا من أصحابك هَمَزَ حتَّى انقطع زرُّه. فقال: لم آمُرْهم بهذا كله»(٣).

٣- ومن مخاطرِ التعسُّف ومَضارِّه أنَّه خروجٌ عن النهج السليم، والطريق القويم الذي مهَّده النبي ﷺ لأمته، فبعضُ صُوَرِ التعسُّفِ فيها استحداثُ كيفيات جديدة في القراءة لم تؤثر عن قُرَّاء السلف، هذه الكيفياتُ قد يتوارثها الخلفُ عن السلفِ، فيصير الأمر إلى أن يُدخل في القرآن ما ليس منه، وتُمَرَّرُ بعض الكيفيات غير الصحيحة بحجَّة أنَّ الآتي بها إمامٌ يشارُ إليه بالبنان، ويقتنعُ العامة أنها من أصول التلاوة التي إن تُركتْ قال القائل: تُرِكَتِ السُّنَّةُ؛ وارتُكِبَتِ البدعةُ!

٤- ومن تلك المخاطر الخروج بالتلاوة عن مقصود الخشوع والتدبر. وهذا

(١) التحديد (ص ٨٨). السبعة (ص ٧٦- ٧٧).

(٢) غاية النهاية (١/ ٢٦٣).

(٣) التحديد (٨٩).

مُشاهَدٌ في حالِ الـمُغبِّرِينَ المستكثرين بالأتباعِ يهتفونَ عجبًا والتـذاذًا، لا لمعنًى مؤثِّرٍ- فالآية التي يتلوها القارئُ من آيات الأحكـام تتحـدث عـن الطلاق والخلع والافتداء- ولكن لتمكُّن القـارئ مـن حِيَـل الــمُطربين، وتصرُّفِه في المقامات والوصلات.

٥- ومن تلك المخاطر صرفُ الهمَّة فيما غيره أولى منه، فرأينا مَن يتعنَّـى أشـدَّ العناءِ في تقدير الستِّ الحركاتِ المطلوبةِ للمـدِّ الـلازم وضـبطها، وهـو لم يُحسنْ إخراجَ معظمِ الحروفِ بعدُ، والمدُّ فـرعٌ والحـروفُ أصـلٌ. ومـنهم مـن خصَّـص مُصـحفًا يجمـع فيـه الوقـوف مـن كُتـب الوقـف والابتـداء والتفسير، فيجمعُ ويُوعِي فيه مـا اشـتهر ومـا شـذَّ مـن هـذا البـاب، وقـد يكون قصده الإغراب، وهو في كلِّ هذا لا يأبَه بتحرير الضروريات مـن مسائل التجويد الأخرى. ومنهم من يُفني عُمُرَه في طلبِ تعلُّم المقامـات ودراستها عـلى أربابهـا مـن أهـل الطـرب والمغنَـى، وهـو لم يُكلِّف نفسـه قراءة كتابٍ مُختصَرٍ في معاني كلماتِ القـرآنِ، وتجده يُـزري عـلى المــُجوِّدة لأنَّ هذا لا يُحسن اختيار المقام المناسب للآية، أو لأنَّ هذا لم يجئ بالقفـل الصحيح للمقطع، فإن سُئل عـن معنـى كلمـةٍ؛ فـإن اتَّقـى الله سَـكَتَ أو قال: الله أعلمُ، وإن تعالمَ فلن يُعجزَه ذلك!

٦- ومن مَخاطر التعسُّفِ الصدُّ عن كتاب الله؛ لأنَّ الطالب يـرى مـن المعانـاة والصعوبة والعنـتِ مـا قـد يصرفه عـن استكمال طلبـه. وكـمْ رأينـا مـن طُلَّابٍ واعدينَ تركوا مجال التجويد والقراءات لأنَّهـم تـوفَّروا – أول مـا طلبوا الإجازة – على شيخٍ يُحصي عليهم أنفاسهم، ويُمسـكُ لهـم مؤقِّـت

الثواني، مُطالبًا إيَّاهم بجزءٍ من مائة جزءٍ من الثانية حتى يستوي لهم مقدار المدِّ، أو يُعيدهم في القراءةِ إلى أوَّل السورة لأنَّهم شكُّوا في حرفٍ في آخر رُبعٍ منها!

ولا يظُنَّنَّ أحدٌ أنَّا نسوق تلك الأمثلة من وحي الخيال، فموجودٌ ما هو أشدُّ منها إعناتًا، بل إنَّ الأئمة الأعلام قد سجَّلوا في كُتُب الطبقات وغيرها مواقفَ شبيهةً عن بعض مُتعسِّفي المقرئين في زمانهم، نقلنا بعضها في موضعٍ سابقٍ.

٧- ومن مضارِّ التعسُّفِ؛ الصدُّ عن أهل العلم المـُتمسِّكين بالسُّنَّة، لأنَّ العاميَّ يرى مِن تَفنُّنِ هؤلاء المتعسِّفة وإغرابهم ما يظنُّ به أنهم هم أهل العلم الأقحاحُ، وما عداهم فهم همَلٌ؛ وإن كانوا علماءَ مشهودًا لهم بالتبحُّر، فيُزري على العلماءِ ويخبِطُ في ركب السفهاء.

٨- ومن مخاطر التعسُّف أنَّه تشدُّدٌ في عبادةٍ من أشرف العبادات وأزكاها وهي القراءة، وقد حذَّر النبي ﷺ من التشدُّدِ، فقال: «**لا تشددوا على أنفسكم فيُشدِّدَ الله عليكم، فإنَّ قومًا شدَّدُوا على أنفسهم فشدَّد الله عليهم**»(١).

يتشدَّد البعض في أخذ القرآن وتجويده، فيعسُرُ على البعض نطقُ حروف كالضاد والجيم والقاف وغيرها، ويتشدَّد البعض في التجويد فيعسر عليهم فهم القرآن وفقهه جزاءً وفاقًا.

٩- ومن مخاطرهِ القولُ على الله بغير علمٍ، فالمتعسِّفُ وَقفًا أو وجهًا تفسيريًّا

(١) أخرجه أبو داود وغيره، وهو يحتمل التحسين إن شاء الله.

لا بُرهان عليه، ولا مُعضِّد له؛ قد يقع دون أن يدري تحت طائلة القول على الله بغير علمٍ، ورضي الله عن أبي بكرٍ الصِّدِّيق إذ قال: « أيُّ سماءٍ تُظلُّني، وأيُّ أرضٍ تُقِلُّني؛ إنْ قُلتُ في كتاب الله ما لا أعلم؟!».

١٠ - ومن مخاطره أنَّه ابتداعٌ، فيه ما في أيِّ ابتداعٍ من مَضَارَّ؛ يقول الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله: « أَيّ حَدِثٍ في التعبُّد ففيه: هجرُ المشروع، واستدراكٌ على الشرع، واستحبابٌ لما لم يُشرَع، وإيهامُ العامَّة بمشروعيته. فيؤول الدين المنزَّل إلى شرع مُحرَّف مُبدَّل»[١].

(١) بدع القراء (ص ١٠).

المبحث الثالث: أسباب التعسف

١- نزعة المرء للإفراط والمبالغة في تحرِّي الصواب قُربةً إلى الله:

عن ابن عائشة قال:« ما أمر الله عباده بها أمر إلا وللشيطان فيه نزعتان؛ فإمَّا إلى غُلُوٍّ، وإمَّا إلى تقصير؛ فبأيِّهما ظفر قنع»[١].

قال ابن القيم مُعلِّقًا على هذا الأثر: «وقد اقتطع [يعني: الشيطان] أكثر الناس إلاَّ أقلَّ القليل في هذين الواديين: وادي التقصير، ووادي المجاوزة والتعدِّي، والقليل منهم جدًّا الثابت على الصراط الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه ﷺ »[٢]. وقال: «والسنة قَصْدٌ بين البدع، ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وكذلك الاجتهاد هو بذل الجُهدِ في موافقة الأمر، والغلوّ مجاوزته وتعدّيه. وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان: فإمَّا إلى غلوٍّ ومجاوزة، وإمَّا إلى تفريطٍ وتقصيرٍ. وهما آفتان لا يخلُصُ منهما في الاعتقاد والقصد والعمل إلا مَن مشى خلف رسول الله ﷺ وتَرَكَ أقوالَ الناس وآراءهم لما جاء به، لا من ترك ما جاء به لأقوالهم وآرائهم...وقد يجتمعان في الشخص الواحد، كما هو حال أكثر الخلق يكون مُقصِّرًا مُفرِّطًا في بعض دينه غاليًا متجاوزًا في بعضه. والمَهدِيُّ من هداه الله»[٣].

ولا شكَّ أنَّ هناك عاملًا يهذِّبُ هذه النزعة إلى الغلوِّ أو يُذْكِيها، وهو عامل التربية، فالمربُّون على منهاج النُّبوَّة يتنبَّهون لهذه المسألة الدقيقة الجليلة،

---

(١) العزلة: (١/ ٩٧).

(٢) إغاثة اللهفان: (١/ ١١٦).

(٣) الروح (ص ٣٤٧).

سواءٌ في ذلك الأسرةُ والمربُّون في المدارس والمكاتب والحلقات، فالتربية الجانحةُ للتساهل تُخرجُ – غالبًا – فردًا أكثر مَيلًا إلى التساهلِ والتهاوُن، وبالعكس؛ فالتربية القائمة على التشديد والتضييق والتعنُّتِ تُخرجُ – غالبًا – فردًا أكثر جنوحًا إلى هذه المعاني من التشدُّد والتعنُّتِ والغُلُوِّ. وما أجمل أن يُوقف المعلِّمون القرآنيون طُلَّابهم وأبناءهم على جوهر القرآن الذي هو الوسطيةُ، ولْيَنتقِ في إرساء هذه الأسس الآياتِ الكثيرةَ الدالَّةَ على ذلك؛ مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴾[الفرقان:٦٧]، ﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ ﴾ [القصص:٧٧]، وأمثالها.

فإن استقام له ذلك في هذه الأصول الكبيرة سهُل عليه أن يأخذهم بالوسطية فيما يتعلَّق بتلاوة القرآن الكريم.

٢- حب الرياسة والشهرة والتصدُّر وتكثير الأتباع والتنافس المذموم:

لله درُّ مُقدَّم العلماء معاذ بن جبلٍ ﷺ إذ يقول: « إنَّ مِن ورائكم فتنًا؛ يكثُر فيها المال، ويُفتحُ فيها القرآن، حتَّى يأخذَهُ المؤمنُ والمنافقُ، والرجلُ والمرأةُ، والصغيرُ والكبيرُ، والعبدُ والحرُّ، فيوشك قائلٌ أن يقول: ما للناس لا يتبعوني وقد قرأتُ القرآن، ما هم بمتبعيَّ حتى أبتدع لهم غيره؛ فإياكم وما ابتدع؛ فإن ما ابتدع ضلالة »[1].

(١) رواه أبو داود والحاكم في المستدرك وصحَّحه على شرط الشيخين، وصححه الألباني موقوفًا على معاذ ﷺ.

وإنَّ الـمُجيلَ بَصَرَه في فئامٍ من القرَّاء لَيتبيَّنُ له دقَّة تعبير معاذ ﷺ، فهو ينطق عن بصيرةٍ، قد يقول قائل: إنَّ القرآن محفوظٌ عن ابتداع شَبَهِهِ أو غيرِهِ أو عِدلِه، ولم نسمع قائلًا يقول ذلك، ولا نظنُّ عاقلًا يطمع بمعشار هذا أو أقلَّ منه. نعم؛ ولكنَّ شهوة الرياسة تحمله على الابتداع لا في أصل نصِّ القرآن ووحيه - فذلك بابٌ قد أُغلق - فيأتيه الشيطان فيأخذه من أحدِ بابينِ؛ الأول: باب أدائه؛ فهو يبتدع لهم من كيفيات الأداء من يُطربهم بما أدخل فيه من ألحانٍ، وبما توصَّل إليهِ من طرائقَ غير مسلوكةٍ ودروبٍ غير معروفة، فيُخلِّص وجوههم وأسماعهم له عن مُناويشه ومُنافسيه، كما يأتي إلى صنفٍ آخر جعلوا همَّهم تتبُّع الغرائب، والأغلوطات؛ وقد أغراهم إعجابُ الناس، واعتقادُهم فيمن يأتون بها، إذِ العالم عندهم مَن بزَّ غيره بغريب القول وعجيب التأويل، يقولون: لو لم يكن عالمًا حقًّا لَمَا انفردَ عن غيره بعلمٍ ما لم يَعلَموه، فهم ليسوا من طبقته وليس عندهم ما عنده!! هكذا يقيس كثيرٌ من العامَّة أقدار الرجال، وهكذا هيَ عندَهم موازينُ العلماء.

فلابُد لِـمُشتَهِي الرياسة هذا من الإحداث والابتداع والطغيان لتكثير أتباعه، ولابد له من رسمٍ يجمع الناس عليه، فلا يتوصَّل إلى ذلك إلا بالابتداع.

وما أصدق قول أبي العتاهية(1):

(1) أبو العتاهية إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان (١٢٠-٢١٠هـ)، شاعر لطيف المعاني سهل الألفاظ قليل التكلف، تنسَّك بآخرةٍ، وقال في المواعظ والزهد فأجاد. انظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٩٠-٩١). والبيت في ديوانه من قصيدة مطلعها: الدَّهر يُوعدُ فرقةً وزوالًا وخطوبه لكَ تضرب الأمثالا. ديوان أبي العتاهية (ص٣٤٦).

أَأُخَـيَّ مَـنْ عَشِـقَ الرِّياسـةَ خَفْـتُ أنْ يَطْغَـى ويُحْـدِثَ بِدعَـةً وَضَـلالًا

وعن وهب بن منبه قال:« كان في بني إسرائيل رجال أحداث الأسنان قد قرءوا الكتب وعلِموا علمًا، وإنهم طلبوا بقراءتهم وعِلمهم الشَّرَفَ والمـالَ، وإنهم ابتدعوا بها بِدعًا أدركوا بها المـال والشرف، فَضَلُّوا وأَضلُّوا»[١].

وقوله (ضلُّوا)؛ لأنَّهم بهذا الابتداع قد أخذوا في غير الطريق المرتضاة، (وأضلُّوا) غيرهم؛ لأنَّ المفتونين بهم المغرورين بأعمالهم وجدوهم قد أدركوا الشرف الظاهر والمال الوافر، فقالوا لأنفسهم: إن أردتم حظَّهم فسيروا سَيْرَهم، وائْتمُّوا بهم؛ فضلُّوا بضلالهم.

ومن كلامٍ نفيسٍ منسوبٍ للإمام الذهبي -:«فالقراء المـُجوِّدة فيهم تنطُّعٌ وتحريرٌ زائد، يؤدي إلى أن المـُجوِّدَ القارئَ يبقى مصروف الهمة إلى مراعاة الحروف والتنطُّع في تجويدها؛ بحيث يشغله ذلك عن تدبُّر معاني كتاب الله تعالى، ويصرفه عن الخشوع في التلاوة لله، ويُخلِّيه قَوِيَّ النفس مُزدرياً بحفاظ كتاب الله تعالى، فينظر إليهم بعين المقت، وبأنَّ المسلمين يلحنون، وبأنّ القراء لا يحفظون إلا شواذَّ القراءة، فليت شعري أنت ماذا عرفتَ، وما علمُك؟! فأما عملُكَ فغيرُ صالحٍ، وأما تلاوتك فثقيلة عَريَّة عن الخشية والحزن والخوف، فالله يوفقك ويبصرك ويرشدك ويوقظك من رقدة الجهل والرياء. وضدهم قراء النغم والتمطيط؛ وهؤلاء مَنْ قرأ منهم بقلب وخوف، قد يُنتفع به في الجملة، فقد رأيتُ مَن يقرأ صحيحًا، ويُطرب

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٨٣).

ويُبكي، ورأيتُ مَن إذا قرأ قسَّى القلوب، وأبرم النفوس، وبدَّل كلام الله تعالى، وأسوأُهم حالاً الجنائزية. وأما القراءة بالروايات وبالجمع فأبعد شيء عن الخشوع، وأقدم شيء على التلاوة بما يخرج عن القصد، وشعارهم في تكثير وجوه حمزة، وتغليظ تلك اللامات، وترقيق الراءات. اقرأ يا رجل وأعفنا من التغليظ والترقيق، وفرط الإمالة، والمدود، ووقوف حمزة، فإلى كم هذا؟! وآخر منهم إن حضر ختمة أو تلا في محراب؛ جعل ديدنه إحضار غرائب الوجوه والسكت والتهوُّع بالتسهيل، وأتى بكل خلاف، ونادى على نفسه: أنا أبو فلان، فاعرفوني فإنِّي قارئٌ بالسبع!! إيش يُعمَلُ بك؟! لا صبَّحك الله بخير، إنك حجرُ منجنيق، ورصاصٌ على الأفئدة»[(١)]. رحم الله الذهبي؛ لو عاش إلى زماننا ماذا كان يقول؟!

قال ﷺ «**تعلموا القرآن وسلوا الله به الجنة، قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا؛ فإن القرآن يتعلمه ثلاثة: رجلٌ يباهي به، ورجل يستأكل به، ورجل يقرؤه لله**»[(٢)].

٣- التقليد الأعمى:

والتقليد الأعمى نتيجة حتميةٌ لما سبق تقريره؛ إذ إنَّ الجاهل يرى سُوقَ هؤلاءِ الموصوفِ حالُهم نافقة، وبضاعتهم رائجة، ويراهم مطلوبين

---

(١) بيان زغل العلم والطلب (ص ٢٥ – ٢٧). وقد شكَّك البعض في نسبة هذه الرسالة للإمام الذهبي، والله أعلم.

(٢) أخرجه ابن المبارك في الزهد (١/ ١٦) برقم (٦٣) والبيهقي في الشعب (٢/ ٥٣٤)برقم (٢٦٣٠) وصححه الألباني في الصحيحة (٢٥٨).

تُلاحقهم أضواء الشهرة، قد جمعوا بين سمتِ العلماء ورسمِ الأعيانِ، فَلِمَ لا يضربُ معهم بسهمٍ، ولِمَ لا يأخذُ من معينهم؟!

وأسوأُ منه حالًا – وإن حسُن قصده – من رأى العلماء يشيرون إلى شيخٍ من القرَّاء ويمتدحون قراءته وأداءه وعلمه، فيذهبُ يريد أن يُقلِّدَ الشيخَ في طريقته وأدائه، فلا يزيد على أن يمسخَها مَسخًا، ضاربًا صفحًا عن وجوب التلقِّي على المُجيدين من المشايخ العدول.

٤- عدم الأخذ عن المشايخ المتقنين المجيدين الجامعين بين الرواية والدراية:

إنَّ غياب الشيخ المُرَبِّي يُودي بالمتعلِّم إلى هُوَّةٍ سحيقةٍ يتخبَّطُ فيها بين الجهل وسوء الفهم، وبين تقليدِ كلِّ من اشتُهر وعلا نجمه، وارتفع صوته، وأُشيرَ إليه بحقٍّ أو بباطلٍ. فإن ذهب يقلِّد المُصيبَ ظنَّ أنَّ التحقيق ضربٌ من التشدُّق يمكن أن يُحصَّل بتلك المبالغات والتمطيط والإفراط في المدِّ وتنغيم الصوتِ.

قال الهمذاني –: «وإنما يدعو هؤلاء الجهَّال إلى هذا التقعير والتشديق أنهم يسمعون القراءة الصحيحة والألفاظ القويمة ممَّن خدم الأستاذين، وقرأ على الشيوخ المبرِّزين، وتكلَّفَ مقاساة الأسفار وقطع البراري والقفار، وتسنَّم الآكامَ والعقاب والأوعار والتَّطواف في المدن والأمصار، فيَوَدُّون – على جهلهم – أن ينخرطوا في سلك الحُذَّاق ويَجرُوا – وهم كَوادِنُ – في مضمار العِّتاق»[١].

(١) التمهيد (ص ١٣٤-١٣٥). كوادِن: جمع كَوْدن، وهو البِرْذَونُ الهجين، يُشبَّه به البليد. العتاق: جمع عتيق، وهو الفرس الرائع الكريم. (انظر: لسان العرب: (٦/ ٧٥)؛ ع ت =

وقال واصفًا هؤلاء المتعسِّفة: «وأنت إذا تأملتَ أحوالَ هؤلاء المتكلفين وجدتَهم من أهل البدعة والرَّفاغية، والخفض والرَّفاهية، قد رضُوا من العلم باللَّفَاءِ دون الوفاءِ»(١).

٥- تقصير بعض أهل العلم عن التبيين والنُّصح، أو خلوِّ الزمان والمكان منهم:

يُقبضُ العلم بموتِ العلماء، فيخلو وجهُ العامَّة لكلِّ من تزيَّا بزيِّ العلماء، ولكلِّ من امتطى متون المنابرِ، ولكلِّ من تحلَّقت حوله الحِلَقُ، وسارت في ركبه الجموع.

وفي حالِ توطُّنِ البدعِ في النفوس فإنها تضربُ بجذورها في عُمق الأرض، فيصبحُ اجتثاثها من المشقَّة بمكانٍ؛ حتى إنَّ الـمُكابدَ ذلك والـمُتكلِّفَهُ لا يكاد يستقيم له الـمِعْوَجُّ، ولا يَسْلَسُ بين يديه قيادُ الشاردِ. والناشئةُ على البدعةِ لا يجدون من الواعظِ فيها إلا شذوذًا وخروجًا عن أمورٍ توارثوها، فإن غُيِّرت البدعةُ قالوا: غُيِّرت السنة، ما هكذا وجدنا آباءنا!

ولله درُّ عمر بن عبد العزيز – إذ يقول بحكمة المجرِّب: « **ألا وإنِّي أعالجُ أمرًا لا يُعينُ عليه إلا الله، قد فَنِيَ عليه الكبير، وكبُرَ عليه الصغير، وفصُح عليه الأعجميُّ، وهاجر عليه الأعرابيُّ، حتى حسِبوه دِينًا لا يَرَوْن الحقَّ غيرَه**»(٢).

= ق، (٧/ ٦١٥)؛ ك د ن).

(١) التمهيد (ص١٣٧). الرفاغية: سعة العيش،اللفاء: الخسيس.

(٢) انظر: الاعتصام (١/ ٣٥).

وهذه الحال تدفع بعض أهل العلم دفعًا إلى إيثارِ السلامة، ونبذِ ما يُسمُّونه مسائلَ داعيةً للشقاق. جرِّبْ أن تُشير إلى قراءة القرآن في المحافل، وما في أصلِها من البدعة؛ فضلًا عمَّا في تفصيلاتها، وعمَّا ابتُدع لها من الأمور.

وانظر إلى هذا النقل العزيز عن الإمام النووي –؛ قال:«وهذا القسم الأول من القراءة بالألحان المحرمة معصية ابتلي بها بعض العوامِّ الجَهَلَةِ والطغام الغَشَمَةِ، الذين يقرؤون على الجنائز وفي بعض المحافل، وهذه بدعةٌ محرمة ظاهرة يأثم كلُّ مستمعٍ لها...ويأثم كلُّ قادر على إزالتها أو على النهي عنها إذا لم يفعل ذلك، وقد بذلتُ فيها بعض قُدرتي وأرجو من فضل الله الكريم أن يوفق لإزالتها من هو أهل لذلك، وأن يجعله في عافية»[١].

والقارئُ قد يرى من طرفٍ خفيٍّ في ثنايا كلمات النووي تَفَشِّيَ أمرِ هذه البدعة، وهي – كعادة كلِّ بدعةٍ – إذا تفشَّت تكاثرت في مراتعها بدعٌ أُخرُ، ونبتت في تُربَتِها منكراتٌ كُثُر. كما يُلمحُ في كلامه استعصاؤها على الإزالة، وتمنُّعُها على الهدم. بل ربَّما يُستشعَر من كلامه رحمه الله تواني البعض عن الإنكار عنها، لاستقرار العوائد عليها. والله المستعان، وعليه التكلان.

---

(١) التبيان (ص٨١).

المبحث الرابع: علاج التعسُّف والتكلُّف في التلاوة

إنَّ علاج التعسُّف والتكلُّف والغُلُوِّ في كتاب الله تعالى، إنَّما يكون – بعد توفيق الله ومشيئته – بِفهمِ الأسباب المؤدية إليه، ففهمُ الداء وسببه أهمُّ خطواتِ العلاج وأوَّلُها، ثمَّ يُوضع العلاج موضع التطبيق بتكاتُف الجهود واضطلاع كلٍّ بمسئوليته، سواءٌ الأفرادُ الـمُبْتَلَوْنَ بهذا الداء، والدعاةُ والعلماءُ والمشايخُ، أو المؤسساتُ العلمية والدعوية والإعلامية، وخصوصًا المؤسسات القرآنية.

أولًا: مسئولية الأفراد:

اعلم – هداني الله وإياك – أنَّ علاج هذا الداء يرتكز على أساسين كبيرين، إن وُجدا أمكن – بإذن الله – أن يتغلَّب القارئُ عليه، وإلا فلا.

أما الأساس الأول: فهو إصلاحُ النية وإخلاص القصد بتلاوته، وصيانة القرآن عن الامتهان وعن التأكُّل به عرضًا من أعراض الدنيا الزائلة، وَلْيكنْ جُلُّ همِّه بتلاوته وتعلُّمه أن يعمل بالقرآن لِينجوَ به. ولْيعلَمْ أنَّ مقصود التلاوةِ هو التدبُّرُ ثمَّ العمل؛ يقول الحسن:«إن هذا القرءان قرأه عبيد وصبيان لا علم لهم بتأويله، ولم ينالوا الأمر من أوّله، قال الله ﷻ: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾[ص :٢٩]. وما تَدبُّرُ آياته إلا اتباعُه والعملُ به، أَمَا والله ما هو بحفظ حروفه وإضاعة حدوده، حتى إن أحدهم ليقول: قد قرأتُ القرءان كله فما أسقطتُّ منه حرفًا. وقد والله أسقَطَه كلَّه، وما يُرى له القرءانُ في خُلُقٍ ولا عمل، حتى إن أحدَهم لَيقول: إني لأقرأ السورة في نَفَسٍ واحدٍ! والله ما هؤلاء بالقُرَّاء

ولا العلماء ولا الحكماء ولا الورعة، متى كانت القرَّاء تقول مثل هذا ؟! لا أكثر الله في الناس مثل هؤلاء»[١].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال:« ينبغي لحامل القرءان أن يُعرف بليله إذا الناس نائمون وبنهاره إذا الناس مُفطِرون، وبوَرعه إذا الناس يخلِطون، وبتواضعه إذا الناس يختالون، وبحزنه إذا الناس يفرحون، وببكائه إذا الناس يضحكون، وبصمته إذا الناس يخوضون»[٢].

يقول الصفاقسي:« فَحَمَلَةُ القرءان القائمون بحقوقه – نُطقًا وعلمًا وعملًا – أهل الله وخاصَّتُه، وأشراف هذه الأمة وخيارهم؛ مهَّدوا لأنفسهم، وتزوَّدوا من دار الفناء قبل ارتحالهم واضمحلالهم، فأكرمْ بعلمٍ يتَّصل سندُه برب العالمين؛ بواسطة روح القدس وسيدنا محمد ﷺ صفوة الخلق أجمعين، فيا لها من نعمةٍ ما أعظمَها، ومنقبةٍ شريفةٍ ما أجلَّها وأجملَها»[٣].

والنصوص والآثار عن العلماء في هذا المعنى كثيرة جدًّا ليس من مقصودنا تقصِّيها، ولكنَّ القليل يكفي اللبيب المُوفَّق، نسأل الله أن يجعلنا منهم[٤].

وأما الأساس الثاني: فهو التلقي على المشايخ المجيدين المتقنين،

---

(١) رواه الفريابي في فضائل القرءان (ص ٢٤٦، ٢٤٧) (ح ١٧٧)، والآجري في أخلاق حملة القرءان (ص٥٠) (ح ٢٨)، وغيرهما.

(٢) رواه أحمد في الزهد (ص ١٦٢) وأبو نعيم في الحلية (١/ ١٢٩)، وغيرهما .

(٣) غيث النفع في القراءات السبع (ص٦) .

(٤) انظر: زاد المجيز والمجاز في القراءة والإقراء (٨٩- ١٠٥).

المشهود لهم بالعلم والعمل من أهل السنة والجماعة،ممن جمعوا بين الدراية والرواية.

والإنسان لا يخلو من أحد أمرين: إمَّا أن يكون مُعتدل الهيئة والسلوك بطبعه وطريقته وهديه وخليقته، فهو مستمرٌّ عليه غير مائل، وهذا يكفيهِ أقلُّ القليل من الرياضةِ ليُحصِّل الإتقان حال القراءة؛ إلا أن يعترضه سببٌ فهو لأجله قد يتكلَّف ما لا يحسن من الهيئات مثل شبع في غذاء يعقبه رُبُوٌّ النفس أو سعال أو فواق أو جشاء، فهو إما أن يُمسك حتى يزول العارض أو يعلم من حاله أنها لم تتغير إلا لأجل ذلك السبب.

والقسم الثاني: من لا يعلم من نفسه ما ذكرناه فهو يتدارك ذلك من نفسه بمجالسة القرَّاء ورياضته؛ بمجالسة العلماء، وسماع من وهب الله له الطريقة المحمودة في الأداء. ولن يخليه الله منها بفضله ومنِّه.

وعلى القارئ أن يترك جوارحه حال القراءة على ما جَبَلَها الله ﷻ عليه لا يغير ولا يزاد في انتصاب ما منها منتصب، ولا في انحطاط ما منها منصوب؛ كالرقبة ومدار العينين وانشيال الخدين وانبطاح الأنف وتركيز الجسم في الجلوس والقيام والانتقال من حال إلى حال غيرها في خفض وسكون وتجنب جميع ما ذكرناه(١).

أمَّا القراءة بالطبعِ والذوق اعتمادًا على الحذقِ باللغة أو الإعراب أو جمال الصوت أو القراءة النظرية دون التلقي العملي؛ كلُّ ذلك لا يُغني عن صاحبه شيئًا، بل يدفع به إلى أرضٍ قَفْرٍ من الصوابِ، يَظنُّ كلَّ لامعٍ فيها

(١) انظر: بيان العيوب (ص ٤١).

ماءً، وما ثَمَّ إلا السرابُ .

يقول الإمام مَكيٌّ بن أبي طالب:« وليس قول المقرئ والقارئ: أنا أقرأ بطبعي وأجد الصواب بعادتي في القراءة بهذه الحروف من غير أن أعرف شيئًا مما ذكرتَه؛ بحُجَّةٍ، بل ذلك نقصٌ ظاهِرٌ فيهما؛ لأنَّ من كانت هذه حجته يُصيب ولا يدري، ويُخطئ ولا يدري، إذ عِلْمُه واعتمادُه على طبعه وعادة لسانه، يمضي معه أينما مضى به من اللفظ، ويذهب معه أينما ذهب ولا يبني على أصل، ولا يقرأ على علم، ولا يُقرِئُ عن فهم. فما أقربَهُ من أن يذهب عنه طبعه أو تتغير عليه عادته وتستحيل عليه طريقته، إذ هو بمنزلة من يمشي في ظلام في طريق مشتبه، فالخطأ والزلل قريب، والآخر بمنزلة من يمشي على طريق واضح معه ضياء؛ لأنه يبني على أصل، وينقل عن فهم، ويلفظ عن فرع مستقيم وعِلَّة واضحة، فالخطأ منه بعيد، فلا يرضينَّ امرؤٌ لنفسه في كتاب الله – جل ذكره – وتجويد ألفاظه إلا بأعلى الأمور وأسلمها من الخطأ والزلل، والله الموفق للصواب»[1].

وسأل عاصمٌ الطفيلَ بن أبيٍّ بن كعبٍ ﷺ :«إلى أيِّ معنًى ذهب أبوك في قول رسول الله ﷺ أمرت أن أقرأ عليكَ القرآن؟ قال: ليقرأ عليَّ فآخذ ألفاظه»[2].

قال أبو عبيد:« معنى هذا الحديث عندنا أنَّ رسول الله ﷺ إنَّما أراد بذلك العرض على أُبيٍّ أن يتعلمَ أبيٌّ منه القراءة، ويستثبت فيها، وليكون

(١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق ألفاظ التلاوة (ص ١٢٢).

(٢) انظر: كتاب السعبة (ص٥٥)، والتحديد (ص ٧٩).

عرض القرآن سنة..»[1].

قال أبو عمرو الداني:« وهذا الحديث أيضًا أصلٌ كبير في وجوب معرفة تجويد الألفاظ وكيفية النطق بالحروف على هيئتها وصِيغتها، وأنَّ ذلك لازمٌ لكل قرَّاء القرآن أن يطلبوه ويتعلموه، وواجبٌ على جميع المتصدرين أن يأخذوه ويُعلِّموه، اقتداء برسول الله ﷺ في ما أمر به، واتباعًا له على ما أكَّده بفعله، ليكون سنة يتبعها القراء ويقتدي بها العلماء»[2].

فعلى كلِّ قارئٍ أن يَسعى لِتعلُّم التجويد وأخذه عن مشايخه المعروفين بالفضل والديانة، الـمُشار إليهم بالعلم روايةً ودرايةً.

ثانيًا: مسئولية العلماء والدعاة:

قال رسول الله ﷺ : **«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»**[3].

والعلماء ورثةُ الأنبياء مُجدِّدو ما اندرسَ من معالم الشريعةِ، هم أولى الناس بهذا التشريف والتكليف؛ قال الإمام النووي رحمه الله: «وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وأن الله تعالى يُوفِّقُ له فى كل عصرٍ خلفاءَ من العدول؛ يحملونه وينفون عنه التحريف وما بعده فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه فى كل عصرٍ، وهكذا وقع ولله الحمد، وهذا من أعلام النبوة، ولا يضرُّ مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئًا من

(١) فضائل القرآن (٢/ ١٨٩-١٩٠).

(٢) التحديد (٧٩-٨٠).

(٣) رواه البيهقي وغيره، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح: (١/ ١٤٨) (ح٥١).

العلـم، فـإن الحـديث إنـما هـو إخبـار بـأن العـدول يحملونـه لا أن غـيرهم لا يعرف شيئًا منه، والله أعلم»[(١)].

وعلى العلماء والدعاة مسئوليةٌ عظيمـةٌ وجسيمةٌ، وهـي الوقـوف عنـد تلك الظواهرِ وَعظًا وإرشادًا وتعليمًا، مُحذِّرين من خطورتها وأضرارها، فـإن استقرار العوائد على البدعةِ - دون تحذيرٍ منها - يُخرج أجيالًا تحسـب السُّـنَّة بدعةً والبدعةَ سُنَّةً فإذا قيَّض الله من يهدم بدعة قيل: غيِّرت السنة!! وإلى الله المشتكى.

يقول الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله: « ومـن المعلـوم أن نشـوء البـدع إنـما يكون مـن الإفـراط والغلـو في الـدين، وضـعف البصـيرة والفقـه فيـه. ومـن أسباب فُشُوِّها وانتشارها: السكوتُ عنها، وتـركُ التحـذير منهـا، وهـذا مـن فترات القصور والتقصير لدى بعض أهـل السـنة. ومـن الغـبن الفـاحش أن يكون صاحب القرآن مُتلبِّسًا ببدعة، فكيف إذا كانت من المحدثات في قراءة القرآن العظيم؟! »[(٢)].

ولْيتحلَّ الداعونَ إلى الله في تعاطيهم مع هذا الأمـر بكثـير مـن الحكمـة والصبرِ، فقد رأينا وعايشنا بالتجربةِ مـدى تمسُّـكِ النـاس بكثـير مـن مظـاهر التعسُّف مع القرآن وامتهانه، وخصوصًا تلك المتعلِّقة بالجنائز والمحافـل؛ إذ هو ممَّا اكتسب حصانةً وقداسةً تحُـولُ بـين الـواعظين وبـين إزالتـه، بـل ينـالُ الداعيَ من الأذى والتسفيه الشيءُ الكثـيرُ، ولكـنَّ الله ﷻ يـأبى إلا أن يكـون

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات: (١/ ١٧).

(٢) بدع القراء القديمة والمعاصرة (ص٨-٩).

الظهورُ للسُّنَّة والزُّهُوقُ للبدعةِ والباطل، ولله الحمد أولًا وآخرًا.

ثالثًا: مسئولية المؤسسات القرآنية والعلمية والدعوية والإعلامية:

في عصرٍ قائمٍ على المُؤسَّسية في شتَّى مناحي الحياة؛ فإنَّ مسئولية المؤسساتِ التربويةِ والدعويَّةِ يجب أن تزدادَ، لِتنتظمَ داخلَها جهودَ الأفراد والمحاضنِ الأصغر حجمًا وإمكاناتٍ؛ فتستطيعَ الأمَّةُ الاستفادةَ من كلِّ جُهدٍ ولو قلَّ، وتتمكَّنَ من جمع شتاتِ أفكار أبنائها في فكرةٍ عظمى؛ هي العمل على تعبيد الناس لربِّ الناس؛ بالدين الذي ارتضاه، والمنهاج الذي أوضحه، والذي دعا إليه أنبياؤه وخاتمهم ﷺ.

ويتأكَّدُ وجوبُ التوجُّه نحو المؤسسية حين نرى أنَّ الحرب على الدين والمستمسكين به؛ يقف وراءها مؤسَّساتٌ ودولٌ كبرى وكياناتٌ عالمية، كما أنَّ بعض الذين انحرفوا عن الصراط المستقيم من أهل القِبلةِ صاروا يُروِّجون لبِدعهم وانحرافاتهم من خلال مؤسَّساتٍ إعلاميةٍ وثقافيةٍ ودعويةٍ، انتشرت في ربوع الإسلام عربيِّها وعجميِّها(١).

ولو أُنيطَ الأمر بأفرادِ العلماء والدعاةِ وحدهم؛ فلا شكَّ أنَّ الأثر الذي يحدثونه سيكونُ أقلَّ بكثير من المرجُوِّ، إذ الغالبُ أنَّ العمل المؤسسيَّ يُحدثُ من الأثر أضعاف أضعاف ما يُحدثه جُهد أفرادٍ من العلماءِ يعملون كجُزُرٍ مُنعزلةٍ في محيطٍ هادرٍ عاصفٍ. ولو لم يكن في هذا العمل المُؤسسيِّ إلا أنَّه اجتماعٌ؛ ويد الله مع الجماعةِ؛ لَكَفَى.

---

(١) انظر مقال: نحو مؤسسة قرآنية مركزية لضبط مسائل علوم القرآن وتجديدها، مجلة الفرقان (١١٠):٤/ ٢٠١١.

ويأتي على رأس المؤسسات الـمَعنيَّةِ بهذا المجال؛ المدارسُ والمحاضنُ القرآنيةُ، ابتداءً من حلقاتِ التحفيظِ وانتهاءً بالمعاهد القرآنية النموذجيَّة المتخصِّصة في تخريجِ الحفظةِ والقرَّاء والمقرئين. وهذه المؤسساتُ منوطةٌ بتأهيل خِرِّيجيها تأهيلًا علميًّا منهجيًّا، يَجمع بين التربية الإسلامية الصحيحةِ، والعلمِ النافع روايةً ودِرايةً، فيخرجُ النشءُ وقد فهموا جوهر الإسلام، ولُبَّ رسالةِ القرآن، وأنَّ من إجلالِ الله تعالى صيانةَ القرآنِ عن أن يُطلبَ به عرضٌ من أعراض الدنيا الزائلة، أو أن يُتبَّعَ فيه طريقةُ المبتدعةِ والمائلةِ.

وعلى تلك المؤسسات – كذلك – أن تدقِّق في نظام منح الإجازاتِ؛ فلا يحملها إلا أهلُها، حتَّى لا يغترَّ العامَّةُ والقُصَّرُ من الطلبة؛ بِكلِّ مَن حمل إجازةً فيذهبُ بهم في الغثائيةِ كلَّ مذهبٍ، وينحتُ منهم مُقلِّدةً في ثوبِ قُرَّاء، ومُغبِّرين في زيِّ قرآنيين.

وعلى المؤسسات العلمية والدعوية أن تُوليَ هذه الظواهرَ التعسُّفيةَ قدرًا من الاهتمام يتناسبُ مع مساحة انتشارها المتصاعدةِ في كثير من البلدان. وعليها – كذلك – أن تُخصِّصَ قدرًا من النشاطِ البحثيِّ لدراسة تلك الظواهر، ومعرفة أسباب انتشارها، وطرق علاجها في البلاد الـمُبتلاةِ بها، وطرق الوقاية منها في البلاد التي عافاها الله. وعليها كذلك أن تتواصل مع المؤسَّسات الإعلامية وتأخذ على أيدي القائمين عليها؛ وعظًا وتوجيهًا نحو البرامج الهادفةِ التي تُساعدَ عامَّة الناس على إتقان كتاب ربِّهم قراءةً وحفظًا وعلمًا وعملًا، روايةً ودرايةً ورعايةً.

وعلى المؤسسات الإعلامية أن تتقيَ الله أوَّلًا؛ فلا تفرح بحطامٍ فَانٍ

سريعِ التحصيل من برامجَ، جُلُّها يُروِّجُ لكثيرٍ من أخابيل الـمُفَتَّنةِ قلوبهم؛ بِبُهرجٍ من القولِ، وخَطَلٍ من الفكر؛ هو أقربُ لضلالاتِ الـمُطربين والمهرِّجين منه لِهدي القرَّاء وسَمتِ العلماء. وعليها ثانيًا: أن تستبدل الذي هو خيرٌ بالذي هو أدنى، فتبثَّ البرامج الهادفةَ الجادَّةَ لكبار علماء القرآن المشهود لهم بالعلم والفضل، كما تُفسح المجال للدعاةِ الموفَّقين، ممَّن وضع الله لهم القبول في قلوب الخلق؛ ليبيِّنوا السُّنَنَ، ويَفضحوا البِدَعَ. كما يجب على تلك المؤسَّسات الإعلامية أن تهتمَّ بإقامة المسابقاتِ الرصينةِ التي تُعلي من شأن الدرايةِ جنبًا إلى جنبٍ مع الرواية.

الخاتمة

يقولُ الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[الحجر: ٩].

ومن لوازمِ هذا الحفظِ؛ حفظُ القرآن ناصعًا لا تشوبه شائبة، ولا تخالطه هفوةٌ لا في تنزيله ولا في ترتيله وتأويله، فسنَّةُ الله أن يُبقي طائفةً ظاهرةً على محجَّةٍ بيضاءَ، فحُفِظَ القرآن بحفظِ الله له من غُلُوِّ كلِّ غالٍ فيه، كما حُفِظَ باستغنائه عن جفاءِ كلِّ جافٍ عنه، فوجدْنا العلماء الأفذاذ في كلِّ عَصرٍ ومَصرٍ يصفون الصراط المستقيم للسائرين، ويردُّون بالأثر كلَّ شاردٍ، ويُبيِّنونَ انحرافه فيمَ كانَ، وكيفَ كان.

وقد جاء هذا البحث كمحاولةٍ من كاتبِهِ للسير على سَنَنِ هؤلاء القوم، يَسوقه ما يرى من مُجاوزة للحدِّ وإفراطٍ وتعسُّفٍ من بعض قرَّاء القرآن في عصرنا، ويحدوه الأمل في أن يكون مُتأسِّيًا بمَنْ سبقوه، مُخلصًا في قصده، مُوفَّقًا في مآله ونتيجته. فَوَصَفَ جملةً من تلك المبالغاتِ والتجاوزاتِ، باحثًا أسبابها التي يمكن تلخيصُها في التهاونِ في تلقِّي القرآن وأخذه عن مشايخه المعتبرين، وطلبِ الشُّهرة بتلاوته سيرًا على درب الجنائزيةِ، واستكثارًا من الأتباع والمتفرِّجةِ، وافتتانًا بمن رضوا من القراءة بالمظهرِ دُونَ الجوهر.

وقد حرَّر الباحثُ عدَّة مصطلحاتٍ مُتعلِّقةٍ بالتعسُّفِ، إضافةً إلى مصطلحاتٍ رُبَّما لم تتطرق إليها الأبحاث السابقة نظرًا لجِدَّة مدلولاتها، وعدم ظهورها إلا في العصور المتأخرة. ومن تلك المصطلحات: الوقف التعسُّفيّ، والوصل التعسُّفي، والتكرار التعسُّفي.

وقد اقترح البحثُ علاجَ تلك الظواهرِ، متوجِّهًا إلى كلِّ قارئٍ بأن يَلزمَ غرز العلماء العاملين، وراجيًا كلَّ عالم وداعيةٍ أن يُوفي بالميثاق الذي أخذه الله ﷻ على أهل العلم أن يبيِّنوه للناس ولا يكتموه، وآملًا أن تقوم مؤسَّسات الأمَّةِ بما يجبُ في حقِّها من مهامِّ القيادة والتوجيه.

وفي الختامِ، أرجو أن أكونَ قد وُفِّقتُ إلى كتابةِ ما يُرضي ربِّي ﷻ، سائلًا إياه - وهو خير مسئولٍ - أن يجعلَ ما فيه من توفيقٍ وصوابٍ خالصًا، وأن يجعل ما فيه من خطإٍ مغفورًا وممحُوًّا. وإني سائلٌ كلَّ أخٍ وَقَفَ على فائدةٍ أن يدعوَ لي بظهر الغيبِ بالسداد والثبات، وكلَّ أخٍ وقف على خطإٍ أن يدعوَ لي بالهداية والمغفرةِ، وأن يناصحَ ويَأخذ على يدي أخيه بالحسنى. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

المراجع

- الإحكـام في أصـول الأحكـام، عـلي بـن أحمـد بـن سـعيد بـن حـزم (ت٤٥٦هـ)، تحقيـق: لجنـة مـن العلـماء، دار الآفـاق الجديـدة، بـيروت، بدون تاريخ النشر.
- إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بـن محمـد الغـزالي (ت٥٠٥هـ)، دار القلم ببيروت، الطبعة الأولى.
- أخـلاق حملـة القـرآن، محمـد بـن الحسـين الآجُـريّ، تحقيـق: فـواز أحمـد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- إعانـة المسـتفيد بشرـح كتـاب التوحيـد، صـالح بـن فـوزان بـن عبـد الله الفوزان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
- الاعتصـام، أبـو إسـحاق إبـراهيم بـن موسـى اللخمـي الشـاطبي (ت٧٠٩هـ)، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، الطبعة الأولى.
- الأعـلام، خـير الـدين الـزِّركْلي (ت١٣٩٦هــ). دار العلـم للملايـين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- إغاثة اللهفان من مكايد الشيطان، محمد ابن قـيم الجوزيـة (ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بـن عبـد الحلـيم بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيـق: عصـام الـدين الصـبابطي، دار الحـديث، القاهرة، ١٤٢٢ه.
- البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القـرن السـابع، محمـد بـن عـلي الشـوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- بدع القراء القديمة والمعاصرة، بكر بن عبد الله أبو زيد (ت ١٤٢٩هـ)، دار الحرمين، الطبعة الأولى،٢٠٠٠.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ.
- بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء، ابن البنَّاء؛ أبو علي الحسن بن أحمد (ت٤٧١هـ)، تحقيق أ.د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- بيان زغل العلم والطلب، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، مكتبة الصحوة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- التبيان في آداب حملة القرآن، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، مكتبة العلم بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- التحديد في الأتقان والتجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤١٧هـ)، تحقيق: أ.د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، عمّان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤هـ)، طبعة مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- تفسير القرآن الكريم: جزء عمَّ، محمد بن صالح العثيمين، دار أضواء السلف بالقاهرة، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.
- التفسير والمفسرون، د.محمد حسين الذهبيّ (ت ١٣٩٧هـ)، مكتبة

وهبة، القاهرة، الطبعة السابعة، ٢٠٠٠م.

- تلبيس إبليس، أبو الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، عناية: أيمن صالح، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢-٢٠٠١.
- التمهيد في معرفة التجويد، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار، تحقيق: أ.د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمّان، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، طبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي المعروف بابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، مؤسسة الريّان ببيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- جامع المسائل؛ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد عزيز شمس، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدَّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، طبعة دار الحديث بالقاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- جمال القراء وكمال الإقراء، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المعروف بعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحق

عبد الدايم سيف القاضي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ النشر.

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن (تفسير الثعالبي)، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف، أبو المعالي محمد بن أبي الفرج الموصلي (ت ٦٢١هـ)، تحقيق: أ.د.غانم قدوري الحمد، مطبوع ضمن مجموع للمحقق بعنوان: ثلاث رسائل في علم التجويد، دار عمار، الأردن، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- ديوان أبي العتاهية، أبو العتاهية؛ إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان (ت ٢١٠هـ)، طبعة دار بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ذيل طبقات الحنابلة، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥)، تحقيق:محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكيّ بن أبي طالب القيسي-(ت ٤٣٧هـ)، دار الصحابة بطنطا، مصر، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الألوسي)، محمود شكري الألوسي (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- زاد المجيز والمجاز في القراءة والإقراء، د.محمود بن عبد الجليل روزن،

مكتبة سلسبيل، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- الزهد، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت١٢٤١هـ)، تحقيق محمد السعيد البسيوني، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الزهد، للإمام عبد الله بن المبارك المروزي (ت١٨١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية ببيروت، بدون تاريخ النشر.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ببيروت.
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، طبعة مكتبة الصفا، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- شذرات الذَّهب في أخبار من ذَهب، لابن العماد عبد الحيّ بن أحمد الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق-بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- شرح المقدمة الجزرية، أ.د.غانم قدوري الحمد، مركز الدرسات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح المقدمة الجزرية، عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ)، تحقيق: د.محمد سيدي محمد محمد

الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢١هـ.
- شرح النووي على صحيح مسلم، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.
- صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠هـ)، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت١٤٠٨-١٩٨٨م.
- صفة الصفوة، جمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، الطبعة الأولى.
- الصلة، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشْكُوال (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت.
- طبقات المفسرين، محمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- العزلة، أبو سليمان حمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة،١٣٩٩هـ.
- عون المعبود بشرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري

(ت٨٣٣هـ)، تحقيق براجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٣٢م.

- غيث النفع في القراءات السبع، علي النوري الصفاقسي. (ت١١١٧هـ)، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة بطنطا، مصر، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، ترتيب:أحمد بن عبد الرزاق الدويش،دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، بترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى للتراث بالقاهرة، ٢٠٠٠م.
- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبد الواحد الخياطي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،المملكة المغربية.
- فضائل القرآن، جعفر بن محمد الفريابي (ت٣٠١هـ)، تحقيق وتخريج: د.يوسف عثمان جبريل، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف محمد عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى.
- كتاب السبعة، للإمام أحمد بن موسى بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- لسان العرب، أبو الفضل ابن منظور (ت٧١١هـ)، عناية وترتيب

مجموعة من المحققين، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣-٢٠٠٣م.
- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وساعده ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤١٥هـ.
- المدخل إلى السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دراسة وتحقيق أ.د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة أضواء السلف، الرياض السعودية، ١٤٢٠.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق صدقي محمد العطار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- مظاهر الوسطية في الإسلام، د.سليمان بن إبراهيم العايد، بحث منشور ضمن بحوث ندوة: أثر القرآن في تحقيق الوسطية ودفع الغلو.
- معالم السنن، أبو سليمان حمد بن إبراهيم الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد الفقي، دار المعرفة ببيروت.
- معجم المناهي اللفظية، بكر بن عبد الله أبو زيد (ت١٤٢٩هـ)، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.
- معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة الدمشقي(ت ١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م.

- مفتاح دار السعادة، محمد بن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، حسن بن قاسم المرادي النحوي (ت٧٤٩هـ)، عناية جمال السيد رفاعي،مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ٢٠٠١.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.
- مناقب الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩١ هـ.
- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا على القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق د.محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ)، تحقيق د.عمر حمدان الكبيسي، الجمعية

الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- نحو مؤسسة قرآنية مركزية لضبط مسائل علوم القرآن وتجديدها، د.محمود بن عبد الجليل روزن، مقال منشور بمجلة الفرقان، الإصدار (١١٠): ٤/ ٢٠١١.
- نزهة الأسماع في مسألة السماع، أبو الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥)، تحقيق: ناصر النجار، مطبوع ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠٦.
- نهاية القول المفيد في علم التجويد، محمد مكي نصر الجريسي. (كان حيًّا سنة ١٣٠٧هـ)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٠٨هـ.
- هجر القرآن الكريم: أنواعه وأحكامه، د.محمود بن أحمد بن صالح الدوسري، دار ابن الجوزي،الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الوسطية في القرآن الكريم، د.علي محمد الصلابي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلّكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق د.إحسان عباس، دار صادر، بيروت.